www.INTERAFFAIRS.ru

Digest 2014

LA VIE INTERNATIONALE

Politique étrangère, diplomatie, sécurité nationale

Н.А.Симония, А.В.Торкунов

Глобализация

структурный кризис и мировое лидерство

мифы и реальность

2013

Библиотека «Международной жизни»

文摘 2014

国际生活

俄罗斯对外政策、外交和国家安全

Digest 2014

INTERNATIONALES LEBEN

Probleme der Aussenpolitik, der Diplomatie und der nationalen Sicherheit

INTERNATIONAL AFFAIRS

МЕЖДУНАРОДНАЯ ЖИЗНЬ

Special issue

BRICS RUSSIA UFA 2015

Digest 2014

الاحداث السياسية الدولية

قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي

Декабрь 2015

МЕЖДУНАРОДНАЯ ЖИЗНЬ

Проблемы внешней политики, дипломатии, национальной безопасности

С Новым, 2016 годом!

Россотрудничеству - 90!
Любовь Глебова
Руководитель Россотрудничества

V Всемирный конгресс соотечественников в Москве
Константин Климовский
Заместитель директора ДРС МИД России

Сунниты и шииты: противоречия
Сергей Иванов
Заведующий кафедрой Дипакадемии МИД России

IV Международная конференция «Россия и Европа: актуальные проблемы современной международной журналистики»

Москва. Издается с марта 1932 г.

Special Issue 2010

INTERNATIONAL AFFAIRS

RUSSIA – ASEAN

www.INTERAFFAIRS.ru

VOLUME 59 NUMBER 2, 2013

International Affairs

A Russian Journal of World Politics, Diplomacy and International Relations

In This Issue

Press Conference of Sergey Lavrov
On the New Security Architecture in Asia-Pacific
Russian Muslims and the "Arab Spring"
Eurasian Vector of Development
Citizen Voting Rights in the 2012 U.S. Election
The Little World War in South America
Stalingrad, an Imperative of History

east view

الذي حاول تعليم اوروبا وفرض الانضباط فيها بل هناك طلب على بسمارك(6). يتذكر البعض من الالمان ان من بين وصايا بسمارك كان وصية الصداقة مع روسيا.

1. От Хельсинки до Будапешта: История СБСЕ/ОБСЕ в документах 1973-1994. В 3 т. М.: Наука, 1996. Т. I. С. 49-52.
2. Михаил Горбачев и германский вопрос. Сборник документов 1986-1991. М.: Весь мир, 2006. С. 343-355.
3. От Хельсинки до Будапешта... Т. 2. С. 304.
4. Германо-советские договоры. Бонн: Ведомство печати и информации, [1990]. С. 75.
5. http://www.spiegel.de/kultur/gesellschaft/angela-merkel-und-das-stadtschloss-was-sie-gemeinsam-haben-fotostrecke-127261.html
6. http://www.spiegel.de/politik/deutschland/griechenland-deutschland-selbstverliebt-und-selbstgerecht-kolumne-a-1042772.htmt

الكلمات الرئيسية: ألمانيا الديمقرايطة، «المانيا الاتحادية الكبرى»، برلين الغربية، القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية، والوثيقة الختامية.

على العقلانية وبأنه يعج بالوقاحة الرمادية التي تنظر الى برلين بآلاف العيون الجوفاء الفارغة وبأنه مبنى غير متناسق يتعدى على الذكاء البشري، وهو بمثابة الجريمة الجمالية. ويفسر ديتز ظهور المبني القبيح على النحو التالي: قامت سلطات المانيا الشرقية بإزالة بقايا القلعة لان المانيا خسرت الحرب العالمية الثانية وقامت المانيا الغربية بهدم مبنى البرلمان الالماني الشرقي لان المانيا الديمقراطية خسرت الحرب الباردة. واعرب عن قناعته بان النتيجة لا تستحق العمل الذي اهدر وهي تعتبر نموذجا لما تتميز به مرحلة ادارة ميركل من روح الانتقام غير المرتب واولية الاقتصاد. وقال: «هنا يمكنك أن ترى كيف يظهر شيئ ما لا معنى له تماما، شيء لا يريده احد بحق ولا يمكن لاحد ان يسمح لنفسه به. انه مسرح اللامعقول في وسط بلاد ميركل التي وحسب الرأي السائد تتميز **بالبراغماتية والواقعية** ولكن اذا نظرت الى القلعة فسيتضح ان كل ذلك في غاية السخافة». ويعرب الرجل عن تأييده لاقتراح مقدم من المثقفين في برليت — «البدء بهدم المبنى قبل افتتاحه»، ويضيف: «سيكون ذلك على الأرجح أفضل حل من وجهة النظر الجمالية وربما الاقتصادية»(5).

من المستبعد ان تقبل السيدة ميركل بان تكون تقييمات نتائج فترة حكمها بهذا القدر من التدمير. ولكن لا يمكن تجنب ذلك اذا لم تتذكر «المانيا الاتحادية الكبرى» في القريب العاجل الالتزامات التي تعهدت بها بتنفيذ مشروع أوروبا الكبرى. وكما ذكر قبل فترة وجيزة الصحافي الألماني المعروف جاكوب أوغشتاين، الان لا يبدو مطلوبا فيلغلم الثاني

رغبة في ضمان السلام العالمي. وتثبت «صيغة النورماندي» للبحث عن تسوية للمشكلة الأوكرانية أن «الثلاثي» المذكور لا يزال حتى اليوم الوسيلة الحقيقية الوحيدة لحل الازمات الاوروبية العامة. تبقى دروس التاريخ واضحة: محكوم على «ألمانيا الاتحادية الكبرى» من منطق التطور التاريخي ان تصبح القوة الدافعة لبناء أوروبا الكبرى، وأي انحراف عن هذا السيناريو يسبب دائما الفشل والانتكاسات بالنسبة للألمان. يرتبط ازدهار ألمانيا الموحدة بشكل لا ينفصم مع العمليات الأوروبية المشتركة.

أي شخص تمكن من زيارة برلين لاحظ حتما التغيرات التي طرأت مظهر المدينة. في السنوات الأخيرة يترك اكبر انطباع في الجزء التاريخي من المدينة المبنى المتصاعد بسرعة الذي سيتمثل قلعة المدينة لملوك بروسيا. تم تدمير القلعة الأصلية أثناء اقتحام برلين في عام 1945، ولم تقم جمهورية ألمانيا الديمقراطية بإعادة تشييدها وبنت على أنقاضها قصر الجمهورية — مركز سياسي ثقافي متعدد الوظائف، وفيه مقر برلمان جمهورية ألمانيا الديمقراطية. ولكن سلطات «المانيا الاتحادية الكبرى» اصرت على ازالة كل اثر يشير الى جمهورية ألمانيا الشرقية، وقامت بهدم القصر المذكور الذي كان يحظى بشعبية كبيرة وقررت تشييد في محله ما يشبه القصر الملكي والنتيجة لم تعجب الكثير من الناس.

في مقالة له في النسخة الإلكترونية من مجلة «دير شبيغل» وصف جورج دييز هذا المبنى الجديد الذي يشيد في عهد انجيلا ميركل بأنه هجوم

لقد كشف قرار توسيع الناتو نحو الشرق الذي اتخذ مع انجاز انسحاب مجموعة القوات الغربية الروسية من المانيا في 1994 كشف بوضوح زيف تمثيلية الغرب بما في ذلك «المانيا الاتحادية الكبرى» واوروبا الجديدة. وبينت الغارات التي قام بها الناتو وقصفه ليوغوسلافيا في 1999 وكذلك الجرائم الدولية التي ارتكبت في الشرق الاوسط وشمال افريقيا في بداية القرن الحادي والعشرين، حقيقة فهم الغرب للبنية السلمية العادلة. وتحول شعار الشراكة مع روسيا الى تجاهل مطلق لرأي روسيا ومصالحها. وخلال الربع الأخير من القرن الماضي اختمر ونضج الوضع المتوتر الحالي حول الانقلاب والاستيلاء على السلطة في كييف. ولم يرغب احد الانصات الى تحذيرات موسكو من آثار الانغماس في «الروسفوبيا» ومن عواقب ذلك الوخيمة التي لا مفر منها. والان لا تزال ضعيفة جدا علامات التبصر في النخب الحاكمة في الغرب. وتكتفي بسرور واكثر من اي وقت مضى، دول اوروبا الغربية ذات التاريخ الطويل والمجيد بدور المنفذ المطيع لإدارة السلاطين من وراء المحيط. وتزداد حدة عملية تعفن واضمحلال الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من كل ذلك لا توجد دواعي لليأس. لدى الاوربيين الغربيين نقطة المراجعة والحساب التي يمكنهم الاسترشاد بها عندما يحين وقت الانعطاف لصالح سياسة العقلانية والامن للجميع. لقد عمل بنجاح «الثلاثي» الالماني — الفرنسي — الروسي في 2004-2003 وتمكن من تحديد افاق مستقبلية حقيقية لأوروبا الكبرى كمركز للتأثير في الشؤون العالمية، ويبقى ذلك بمثابة المثال على ما يجب القيام به إذا كانت هناك

وفي المحصلة بات موضوع الاستسلام في قضية عضوية «المانيا الاتحادية الكبرى» في الناتو، محسوما ولا مفر منه. ورضيت موسكو واكتفت بالحظر الذي فرض على نشر اية قوات المانية غربية تكون خاضعة مباشرة لقيادة حلف شمال الأطلسي، في الاراضي الجديدة، ولو كانت لذلك أية قيمة عملية. وبقي موضوع عدم انتشار حلف الناتو نحو الشرق بدون اي بحث.

وحلت «المانيا الاتحادية الكبرى» بدلا عن اوروبا الكبيرة بمشاركتنا والتي وعدوا غورباتشوف بها. وحصلنا فقط على وعود بعلاقة ودية من جانب الغرب. جاء في ميثاق باريس حول أوروبا الجديدة الذي اعتمد خلال اجتماع قمة منظمة الامن والتعاون الاوروبي في 21 نوفمبر 1990: «لقد انتهى عصر المواجهة والتقسيم في أوروبا. نحن نعلن أنه من الآن فصاعدا ستقوم علاقاتنا على أساس الاحترام المتبادل والتعاون»(3). ألم يتم اطلاق الوعود المعسولة بالتعاون والاحترام المتبادل مرارا وتكرارا في سياق «العصر» السابق؟ وكانت أكثرها تحديدا المصطلحات المستخدمة في معاهدة حسن الجوار والشراكة والتعاون بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقعة في 9 نوفمبر 1990، ولكن الحديث هناك دار فقط عن اقتناع الأطراف على «ضرورة بناء اوروبا جديدة، توحدها القيم المشتركة، واقامة بنية اوروبية سلمية متينة وعادلة بما في ذلك هيكل أمني مستقر»(4). وهذه الكلمات الجيدة والجميلة كانت تحتاج للإغناء بمحتويات لا تقل جمالا. وهذا بالذات لم يحدث قط.

مسألة مستقبل الشعب الألماني — وهو يقترب — وطبيعة دولته والخيار الذي يرغب بالقيام به، كل هذا طبعا اختيار الالمان». الى كل ذلك اضيف البلاغ الذي ذكر ان الاتحاد السوفيتي يعتزم من جانب واحد سحب قواته من ألمانيا الشرقية(2).

كانت المانيا الشرقية أضعف بما لا يقاس من الناحية الاقتصادية، وكانت ممزقة بالخلافات الداخلية في ظل ضغط الدعاية المتزايد من ألمانيا الغربية والتدخل المباشر من جانب السياسيين في ألمانيا الغربية، وكانت حدودها مفتوحة بعد ازالة المعابر الحدودية عند جدار برلين ومع تصفية هيئات امن الدولة وتسريح عناصر الجيش والشرطة. ولذلك لم يكن بمقدورها ان تصمد لوحدها في وجه الضغط الالماني الغربي بدون الدعم السوفييتي. فعالية هذا الدعم ارتبطت بصيغة وشكل المفاوضات على شروط توحيد ألمانيا الغربية و ألمانيا الديمقراطية. افضل الاشكال واكثرها فعالية كان يبدو شكل «أربعة زائد اثنين»: الدول الاربع العظمى بمشاركتين الالمانيتين. ولكن موسكو وبطلب من بون وافقت على صيغة «اثنين زائد أربعة»، وخلالها يقوم الالمان بأنفسهم (اي المانيا الاتحادية وحدها) بحل كل المسائل المتعلقة بضم المانيا الشرقية. وتكتفي الدول العظمى الاربع بتحديد الظروف الخارجية لتوسيع ألمانيا الغربية، وهنا بقي الاتحاد السوفياتي وحيدا (عمليا في صيغة «خمسة زائد واحد»): بعد التنازلات السوفيتية حاول المشاركون الاخرون في المفاوضات استعرض الوفاء التام للولايات المتحدة التي ستصبح فيما بعد سيد العالم.

عددها نحو 400 ألف شخص. ومعهم تقيم زوجات الضباط السوفيت وابناؤهم. ومن واجب القيادة السوفيتية، حمايتهم. هذا هو المنطق البسيط، والمصلحة المشروعة، واني اؤيد ذلك من جانبي». بعد ذلك، تحدث كول عن مشروع التوحيد النقدي بين ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، الذي يعني الدخول الى الوحدة من «الباب الخلفي»: فرض المارك الالماني الغربي في المانيا الشرقية كعملة موحدة كان يؤدي حتما إلى القضاء الفوري على سيادتها.

ولكن غورباتشوف لم يكلف نفسه عناء البحث في عواقب التوحيد النقدي بين الالمانيتين وقال: «الموضوع المركزي في صفة المانيا الموحدة يكمن في الأمن العسكري». وهو ما رد عليه كول بهدوء: «هنا يمكن العثور على حل». وكان ذلك كافيا لكي ينطق الزعيم السوفياتي العبارة التي تسببت بفرحة حقيقية لدى محاوره: «اعتقد انه يمكن القول انه لا يوجد بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية اي خلاف حول مسألة وحدة الأمة الألمانية وحول ان الالمان بالذات يحلون هذا الموضوع». على ما يبدو خشي غورباتشوف ان كول لم يدرك بالكامل قيمة الهدية المقدمة، فقام بعد فترة بطرح تصريحه بشكل اوضح: «الاتحاد السوفياتي وألمانيا الغربية ، ومع الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر (رئيس مجلس وزراء المانيا الشرقية هانز) مودروف يؤكدان على عدم وجود اية خلافات بينهما فيما يتعلق بمشكلة الوحدة الألمانية وحق الألمان بالقيام بالاختيار». ومرة أخرى، وحتى لا يبقى اي شك لدى اي احد قال: «يوجد لدينا مع المستشار الاتحادي تفهم مشترك حول ان

الألماني يستند على عوامل أخرى. علينا أن نعترف: نحن تخلينا عن حلفائنا الاشتراكيين ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم مع اطلاق حرية اليد للنخب السياسية من الولايات المتحدة وألمانيا وغيرها من اعمدة العلم الغربي. تركناهم وفقدنا الاصدقاء، وقسمنا الدولة العالمية وضحينا بأمننا الذاتي ولم نحصل على اي شيء في المقابل. يمكن البحث عن السكينة في القول انهم تعاملوا معنا بشكل غير نزيه وخدعونا ولم يفوا بالوعود. ولكن من البديهيات الاساسية في السياسة قاعدة: عندما تجلس خلف طاولة الطعام مع الغشاش، تسلح بمعلقة طويلة! ويبدو عقيما الجدل حول ان انهيار الاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية، وغيرها كان حتميا: استحالة الحياة الأبدية لا تبرر ابدا الانتحار.

لم تنتظر القيادة السوفيتية اية وعود محددة لكي تقوم بتسليم كل المواقع. في يوم 10 فبراير 1990، وصل الى موسكو هيلموت كول وحصل على هدية مفاجئة وثمينة جدا، قد تكون الاغلى في كل حياته السياسية، لقد تم تسليمه المانيا الشرقية بدون اية شروط باستثناء وعده: «طبعا ستكون بيننا صداقة حميمة في المستقبل».

بدأ المستشار الالماني حديثه الحاسم مع غورباتشوف بقوله ان الحكومة الالمانية وافقت على منح قرض للاتحاد السوفيتي لتمويل شراء مواد غذائية، مضيفا أنه على استعداد للمساعدة في أي وقت عندما تظهر الحاجة لذلك. وأعقب ذلك بالإشارة الى ان المجموعة العسكرية الغربية (السوفيتية) تعتبر من حيث الجوهر رهينة لعدم الاستقرار في ألمانيا الشرقية وقال: «في ألمانيا الشرقية، تتمركز القوات السوفيتية التي يبلغ

الدار. الشيء الوحيد الذي حصلنا عليه هو حلف الناتو عند حدودنا، وموجة جديدة من الحرب الباردة القى بها الغرب علينا.

تكرار ما تم اجتيازه؟

تسببت السرعة الكبيرة لضم المانيا الشرقية الى المانيا الغربية في عامي 1989 و1990 بالضعف الذي كانت تعاني منه قيادة الحزب الحاكم في المانيا الشرقية بعد هونيكر وكذلك التدخل السافر والوقح من جانب المانيا الغربية. لقد تطورت الأحداث وفقا لسيناريو 1953 ولكن بشكل محدث مع بعض التعديل — لم يكن هناك نظام احتلال وقادة عسكريون سوفيت مع دبابات تحت امرتهم. وكان يثير الذهول الانضباط شبه العسكري الذي تميزت به المظاهرات الحاشدة في ألمانيا الشرقية، التي ادعوا بانها عفوية. في ساعة متأخرة من ليلة 9 نوفمبر 1989، تم الغاء عمل مراكز التفتيش والعبور عند جدار برلين. قبل ذلك لم يطرح المتظاهرون في شوارع ألمانيا الشرقية اية مطالب تتعلق بتوحيد الدولتين. بعد 9 نوفمبر، بات شعار «الشعب الواحد» عاما وشاملا. وعلى الرغم من ذلك لم يجر الاستفتاء العام حول التوحيد. الامر وما فيه انه مع حلول أكتوبر 1990، عندما حان الوقت «لابتلاع» المانيا الديمقراطية بات يظهر بين الالمان الشرقيين ادراك انهم سيفقدون شيئا ما ثمينا لا يمكن استرجاعه لاحقا.

وقامت «المانيا الاتحادية الكبيرة» باستبعاد من دستورها البنود التي تتحدث عن التوسع الاقليمي اللاحق. الآن بدأ اتساع مجال من النفوذ

وباسم حقوق الإنسان، حسب تفسيرها الدعائي الغربي، كان اي تدخل دعائي اوآخر في الشؤون الداخلية للبلدان الاشتراكية وكأنه يلقى المباركة من المجتمع الدولي. وعندما لا يتواجد السبب والذريعة للامتعاض الصالح كان دائما بالامكان تضخيم حادث بسيط او العثور على خطأ في قرار اداري او قضائي. وكانت السلطات في الاتحاد السوفيتي خلال البريسترويكا وما بعدها وكذلك في روسيا الليبرالية تنظر الى اي اتهام موجه من جانب اي منظمة غير حكومية غربية او موالية للغرب، على انه صيحة من السماء، تتطلب الطاعة الفورية.

في فترة ما بعد هلسنكي قدم الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه التنازلات في الكثير من القضايا الحيوية بدون الاهتمام باتزانها وبالمعاملة بالمثل والتكافؤ. اكتفى المجتمع الاشتراكي بدون وجود شبكة أمان وضمانات، بالوعود الشفهية من السياسيين الغربيين، مما أدى في نهاية المطاف إلى خيبة أمل الكلي. ولعل الدليل الأكثر إقناعا بأن هلسنكي خدعت آمالنا، كان رفض سلطات فنلندا مؤخرا لمنح تأشيرات دخول الى فنلندا، لأعضاء الوفد الروسي للمشاركة في الدورة اليوبيلية للجمعية البرلمانية لمنظمة الامن والتعاون الاوروبي المقامة بمناسبة حلول الذكرى السنوية الاربعين لصدور الوثيقة الختامية المذكورة اعلاه، وكذلك القرار المعادي لروسيا الذي صدر عن الدورة المذكورة.

ولم يحاول اي احد في الغرب بتاتا تقليد اندفاعنا واستعدادنا للعب دور الطرف الذي يستجيب دوما لكل ما يطلب منه. ولم تحصل روسيا على اية شقة في الدار الاوروبية المشتركة ولم يسمحوا لها حتى بدخول هذه

عن أي مطالبات أو إجراءات تهدف إلى مصادرة واغتصاب جزء من اراضي اي دولة من هذه الدول او اراضيها كلها». وحسب اعتقاد الدبلوماسيين السوفيت كان ذلك يعني وضع نقطة النهاية في مسألة الحدود في أوروبا.

ولكن الفقرة الاولى من الوثيقة الختامية («المساواة في السيادة واحترام الحقوق المتأصلة في السيادة»)، جنبا إلى جنب مع حق كل دولة «في وحدة اراضيها، والحرية والاستقلال السياسي» تم القول ان «حدود الدول يمكن ان تتغير «وفقا للقانون الدولي وبطرق سلمية وبالاتفاق». ان إمكانية اعادة النظر في الحدود القائمة لم ترد في المعاهدات التي ابرمها الاتحاد السوفيتي قبل هلسنكي. ويجب القول ان الذكر الصريح والواضح لإمكانية تغيير الحدود، شطب الالتزام بمراعاة تلك الوثائق بدون قيد او شرط. الاستبعاد المتبادل لكل من هذين البندين ربط كل التطور اللاحق للأمور بتغير تناسب القوى الذي جرى بسرعة فائقة لاحقا. من وجهة النظر القانونية الرسمية كان انضمام المانيا الديمقراطية الى المانيا الاتحادية وانهيار يوغوسلافيا وتشتت الاتحاد السوفيتي، موجودا في وثيقة هلسنكي الختامية كما توجد الدجاجة في البيضة.

وتسببت بالآثار المدمرة عملية منح الصفة المطلقة لحقوق الإنسان ونقلها الى مستوى ورتبة القيم العليا في العلاقات الحكومية المشتركة (الفقرة الثامنة من الوصايا العشر)[1]. لاحقا قام الغرب وعلى هواه بتحويل موضوع حقوق الإنسان الى معيار شامل خلال تحديد طبيعة علاقاته مع الشرق، والى قاعدة عامة لتقييم الوضع في البلدان الاشتراكية.

وفي الفترة التي كانت الاتجاهات الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي لا تزال تحت السيطرة الشخصية الضيقة لوزير الخارجية اندريه غروميكو («السيد لا» حسب التصنيف الغربي)، كان الشكل الخارجي للنتائج التي تحققت لا يختلف كثيرا عن جوهرها الحقيقي. وبقيت لفترة طويلة بدون الانتباه اللازم ولكن في الحقيقة كان رفض ألمانيا لإزالة أو تعديل ما ورد في دستورها عن الزحف نحو الشرق تحت راية الوحدة الألمانية ليس الا قنبلة موقوتة زرعت تحت الاستقرار القاري. ولكن بمجرد أن باشرت القيادة السوفيتية الجديدة التي اعتمدت على صلابة وقوة النجاح الذي حققتها القيادة السابقة، بتنفيذ تجربة متغطرسة في مجال السياسة الخارجية ظهرت الى السطح كل العيوب الخفية للاتفاقات التي تم التوصل لها مع الغرب. ولم تكن هذه العيوب المكتشفة بالقليلة. وتبين ان وثيقة هلسنكي الختامية، التي اعتبرت بمثابة قمة النجاح في فترة الانفراج، تعج بالحسابات الخاطئة.

تلخص جوهر الوثيقة الختامية بما يسمى بالوصايا العشر التي تنظم العلاقات المتبادلة بين الدول المشاركة. عند النظر الى كل مبدأ منها على انفراد كان يبدو لائقا للغاية ولكنها مجتمعة كانت تعطي اشارة ذات معاني متباينة. وبالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت في غاية الاهمية القصوى، الفقرة الثالثة «حرمة الحدود» التي قالت: «إن الدول المشاركة تنظر الى كل الحدود بينها على انها راسخة، وكذلك الى حدود جميع الدول في أوروبا، وبالتالي فإنها ستمتنع في الحاضر والمستقبل عن اي التطاول على هذه الحدود. ووفقا لذلك، ستمتنع هذه الدول أيضا

السوفياتي وألمانيا الشرقية والبلدان الاشتراكية الأخرى، قامت بتمويل سري عن طريق قنوات متعددة لقوى المعارضة الداخلية، التي كان يجب عليها في المستقبل المنظور، تدمير النظام السياسي القائم. وقد سمحت بنية سياسة الغرب المتعددة الطبقات بتشويه الفكرة التي طرحها الاتحاد السوفيتي سابقا حول البيت الأوروبي المشترك، التي تقوم على اساس منح كل الاوروبيين الشقق المريحة في هذه الدار المشتركة، ثم اخذها في ترسانة السياسة الغربية.

للوهلة الأولى، شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي النجاح المظفر للسياسة الخارجية السوفيتية. وفيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، كان تثير الاعجاب الكبير اتفاقية موسكو حول عدم استخدام القوة (1970)، التي تلتها اتفاقات مماثلة مع بون، لكل من وارسو وبراغ، وكذلك معاهدة اسس العلاقات بين المانيا الشرقية والمانيا الغربية (1972) التي طبعت الاتصالات بين الدولتين الامانيتين. ومن حيث المنطق كانت تنتمي الى هذه المجموعة ايضا الاتفاقية الرباعية حول برلين في عام 1971 التي وضعت حدا لأزمة برلين الطويلة المدى، على رغم من ان المانيا الغربية لا علاقة لها رسميا بها (قانونيا برلين الغربية ظلت ارضا محتلة من قبل الدول الغربية الثلاث). و ذروة الانجازات الدبلوماسية لموسكو كانت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا — وثيقة هلسنكي الختامية (1975)، التي أعلنت اوروبا قارة للسلام. وبدا ان موسكو تمكنت من توطيد وترسيخ نتائج الحرب العالمية الثانية في أوروبا.

وهما ان كلا من الطرفين يسير نحو الطرف الاخر مع احتمال اللقاء في المستقبل في وسط الطريق، أي اقامة وإنشاء نظام، يجمع بين مزايا الاشتراكية ومحاسن الرأسمالية. ولكن المشروع في حقيقته كان لا يقصد التقارب والالتقاء بل عملية التغيير من الداخل لانظمة دول أوروبا الشرقية، التي اصبحت شريكة للغرب. وكان يجب خنق الاشتراكية الاوروبية في احضان اقتصاد السوق واحضان الاوليغارشية المالية المتعددة الجنسيات.

ويجب القول ان وصفة «الاستيلاء الودي» لاقت النجاح. وسار على خطى «السياسة الشرقية الجديدة» ليس فقط المستشارون الممثلون للحزب الديمقراطي الاجتماعي، الذين حددوا سياسة ألمانيا الغربية بعد عام 1968 (فيلي براندت، هيلموت شميدت)، بل وممثل الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاشتراكي المسيحي (هيلموت كول). وفي وقت لاحق، واصل السيرعلى الخط الإيجابي لهذه السياسة من حيث الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا، ممثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي جيرهارد شرودر، فيما اعتمدت زعيمة الاتحاد المسيحي الديمقراطي أنجيلا ميركل السير على الخط السلبي المعادي لروسيا.

وجدير بالذكر انه تم استخدام طريقة «الصداقة» التي وضعها ايغون بار، مع المجتمع الاشتراكي من جانب الدول الغربية الاخرى. والمانيا الغربية التي تطلق على نفسها بتواضع اسم القوة من الصف الثاني في العالم، اعتادت بتهور على دور السيف الاوروبي الحاد للسياسة الامريكية. بالتوازي مع بناء مجموعة متنوعة واسعة من الاتصالات مع الاتحاد

مساهمته في عملية الانفراج كبيرة. لقد اثبت هذا الجدار جنبا إلى جنب مع أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر 1962، انه لا يجوز فرض اي أمر كان على الاتحاد السوفييتي، وعلى المجتمع الاشتراكي بشكل تعسفي. وتبين حتى لمحبي التصرفات بالقوة انه يجب التفاوض والاتفاق.

حمل الحجر في الحضن

تجدر الاشارة الى ان سبب حدة عمليات التفاوض خلال الحرب الباردة كان يعود الى ان الطرفين المشاركين فيها ينتميان الى منظومتين اجتماعيتين تنفي احدهما الاخرى. ومن هذا المنظار كان اي اتفاق يجري التوصل اليه، كهدنة على الاغلب وليس كسلام. وكان يجب فرض مراقبة مستمرة على تنفيذ شروط هذه الاتفاقات. وتلخصت الناحية الايجابية لتغيير موقف كلا الطرفين في تقليص خطر نشوب حرب ساخنة في المستقبل القريب، واما الناحية السلبية فتبلورت في الحفاظ على المنطلق المبدئي الذي يفترض مواصلة تحضير الظروف للقضاء الشريك في نهاية المطاف.

لم يؤد جدار برلين إلى تغييرات في دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية، ولكن حدث تغيير في استراتيجية الزحف نحو الشرق. ففي يوليو 1963، اقترح ممثل الحزب الديمقراطي الاشتراكي ايغون بار، استبدال نظرية القوة السابقة «الضربة بشكل مباشر» في العلاقات مع البلدان الاشتراكية بسياسة «التغيير من خلال التقارب»، التي تضمنت تخفيف حدة لجهة التعاون مع هذه الدول. ظاهريا، كان هذا الخط يولد

من يصطدم بها. ولكن الدعاية الغربية قامت بتصوير منشآت ومرافق جدار برلين الدفاعي على انها شيطانية ولا تضاهيها حتى جهنم. وحولتها الدعاية الغربية لسنوات طويلة الى الرمز العالمي لانتهاكات حقوق الإنسان، وقمع الحريات المدنية واقتراب نهاية العالم الوشيكة. كان يجري اصطحاب السياسيين الاجانب الذين يزورون برلين الغربية، الى ساحات مراقبة بالقرب من الجدار المذكور من اجل حثهم على ادانة ممارسات المانيا الشرقية «التي لا تطاق». طبعا كان من الممكن الانتقال من ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية عبر طرق متنوعة — بشكل غير شرعي (من خلال دول ثالثة)، وبشكل مشروع (بعد اجتياز الحواجز البيروقراطية الكثيرة خلال فترة طويلة). وكان عدد عمليات العبور القانونية ينمو عاما بعد عام. ولكن جدار برلين كان يجتذب مثل المغناطيس محبي المخاطرة والاثارة. وكانت محاولة اجتياز هذا الجدار تختزل في ذاتها الاهتمام الرياضي ومحبة الظروف الشاقة ومحاولة الحصول على جرعة ضخمة من الأدرينالين، فضلا عن احتمال الحصول على الشهرة على الصعيد الوطني وعلى تعويض مالي كبير في حالة الوصول سالما الى الجانب الاخر من الجدار. لم يكن هذا الامر ناجحا بالنسبة لكل شخص.

طبعا لا بد من القول ان جدار برلين لم يكن ضمن المنشآت التي يمكن الاعتزاز بها (على الرغم من أنه كان تحفة رائعة من وجهة نظر هندسية). وهذا الجدار لم يكن ليظهر الى الوجود لو ابدى الغرب الحد الأدنى من الاستعداد لإقامة علاقات طبيعية مع الشرق. ومع هذا كانت

وكانت تبدو طبيعية ومفهومة رغبة موسكو في احلال النظام في مركز الدولة الحليفة، والتي كان الاتحاد السوفياتي يتحمل المسؤولية تجاهها على اعتبارها القوة السابقة المحتلة لها. وطالب الزعيم السوفيتي حينذاك نكيتا خروشوف في عام 1958، بتحويل برلين الغربية إلى مدينة حرة منزوعة السلاح. ولكن هذا الطلب اتسم بالغرابة لان التاريخ الحديث لا يعرف وجود نماذج ناجحة من هذا النوع. ولكن هذه الصفة للمدينة كانت ستضمن ليس فقط فرض رقابة حدودية طبيعية على حدودها بل وضمان عدم ادخالها في قوام المانيا الديمقراطية. وكانت الدعاية الغربية تحاول بشكل حثيث الصاق هذه النوايا بالاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي برمته.

وفشلت المفاوضات اللاحقة في إطار الاتصالات بين الدول الاربع المسؤولة عن برلين وعن المانيا ككل، كذلك المفاوضات المباشرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. واضطرت ألمانيا الشرقية في أغسطس 1961 لبناء جدار برلين، اذ لم تكن لديها امكانية اخرى لإنشاء نظام فعال للمراقبة على خط الفصل القطاعي في المناطق الكثيرة البناء و ذات الكثافة السكانية العالية للمدينة الكبرى ذات العديد من ملايين السكان وتم فرض مستوى المراقبة الضروري لضمان امن المانيا الشرقية وكل المعسكر الاشتراكي عن طريق استخدام رافعات البناء وبدون اللجوء لاستخدام الدبابات.

ولكن الثمن الدعائي لهذه الفعالية الاعتيادية كان عاليا جدا. من المعروف ان الحدود والمراقبة عليها تجلب الكثير من الازعاج عادة لكل

الالمان في جدول أعمال السياسة العالمية. ولكن الضرر من عدم وجود حاجز على الحدود كان اكبر بكثير من الايجابيات المفترضة من التنقل غير المنضبط للناس عبر الخط الفاصل بين القطاع السوفياتي من برلين و القطاعات الغربية، التي كانت ادارتها الالمانية يترأسها الساسة الذين شقوا هيئات السلطة البلدية الموحدة.

ومن المعروف ان برلين الغربية كانت متصلة مع أراضي المانيا الاتحادية بممرات جوية كان التحليق عبرها يجري وفقا للاتفاقات المعقودة بين الحلفاء في عام 1945، وبقيت هذه الرحلات الجوية خارج نطاق مراقبة سلطات المنطقة السوفيتية، وهو ما جعل برلين الغربية بمثابة بوابة عبور مفتوحة لمختلف العملاء المعاديين الى اراضي المانيا الشرقية. وكانت تعمل اعتمادا على القواعد الموجودة في برلين الغربية ليس فقط اجهزة الاستخبارات الرسمية بل ومجموعة كبيرة من المنظمات الخاصة التخريبية، غير خاضعة للمساءلة، وبالتالي كانت بمنتهى الخطورة. إلى جانب ذلك، تحولت برلين الغربية إلى ما يشبه المكنسة الكهربائية العملاقة التي كانت تشفط من المانيا الشرقية القوى العاملة ذات المؤهلات العالية والمتوسطة التي كانت الجمهورية بحاجة ماسة لها والتي صرفت على تدريبها واعدادها المالبغ الطائلة. ولم تتمكن سلطات المانيا الديمقراطية من تغيير اي شيء في هذا الامر بقواها الذاتية: مستوى المعيشة في ألمانيا الغربية، والتي تقريبا لم تدفع تعويضات للبلدان المتضررة من العدوان النازي، كان اعلى بكثير من مستواه في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، التي كانت تدفع كل التعويضات بانتظام.

الأكثر أهمية للاتحاد السفييتي في أوروبا، كحجر الزاوية في كل النظام الأمني في الاتجاه الأوروبي.

من المعروف ان مكان رجل السياسة في التاريخ يحدد من خلال قراراته التي يتخذها في أوقات الأزمات. قام المستشار الالماني الغربي أديناور بزيارة موسكو في سبتمبر 1955 رغم تشكيك الولايات المتحدة والغرب بشكل عام باحتمال ذلك. ونجمت عن هذه الزيارة اقامة العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي. ويعتبر أديناور احد مؤسسي أوروبا الحديثة، وكان يدرك جيدا أنه بدون تطبيع العلاقات مع روسيا، لن يتمكن الألمان الحصول على ذلك القدر من النفوذ في القارة، الذي يتطابق مع وزنهم النوعي في الاقتصاد والسياسة. طبعا لم يحصل تعاون ألمانيا مع الاتحاد السوفيتي في عهده على التطور الكبير الواسع، ولكن تم وضع الأساس له. في هذا المعنى، كان اول مستشار في ألمانيا الاتحادية، مؤلفا «لسياستها الشرقية الجديدة».

ساد بين الاستراتيجيين الغربيين باستمرار التصور بان المانيا الديمقراطية تعتبر الحلقة الاكثر ضعفا في الخط الدفاعي السوفياتي في أوروبا الشرقية. ولذلك تم التركيز على الحاق اقصى قدر من الضرر بهذه الجمهورية بالذات. ووجه رأس الحربة صوب برلين: لم يكن لعاصمة المانيا الديمقراطية حدود مجهزة مع الجزء الغربي من المدينة، الذي بقي بمثابة الجسم الغريب في قلب ألمانيا الشرقية. حاول الاتحاد السوفيتي لفترة ما المحافظة ولوعلى الملامح الشكلية للوضع المتميز لعاصمة الرايخ السابقة لتبقى كنقطة انطلاق محتملة لإدراج مشكلة استعادة وحدة دولة

للحكومة وللاتحاد السوفيتي لكل المظاهرات والإضرابات التي انتشرت حينذاك في مختلف انحاء جمهورية ألمانيا الديمقراطية. من الناحية التنظيمية، لعبت الدور الرئيسي في التحريض على الأعمال غير المشروعة، «محطة الراديو في القطاع الأمريكي»، التي كانت تملك القدرة الكافية للبث على كامل أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية.

واجبر خطر الاضطرابات في المدن الكبرى في ألمانيا الشرقية، أجبر قادة الجيش السوفيتي (تم إلغاء نظام الاحتلال تماما فقط في عام 1957) على نشر الدبابات في الشوارع. والحاكم العسكري السوفيتي لبرلين الشرقية هو الاول من اصدر الامر حول ذلك. وطبعا لم تقم الدبابات بإطلاق النيران ولم تدهس اي احد، ولم تسجل اية حادثة للصدام بين هذه الدبابات والمتظاهرين. لقد كان ظهور الآليات المدرعة في الشوارع لوحده كافيا لإعادة الامور الى الوضع الطبيعي. وتمكنت الشرطة الالمانية الشرقية بعد ذلك من فرض الانضباط والنظام بشكل نهائي في الشوارع.

طبعا اضافت احداث عام 1953 الى مجموعة الأساطير التاريخية الالمانية الغنية جدا باسطور عن القمع الوحشي من قبل الدبابات السوفيتية للانتفاضة العامة للسكان ضد النظام المفروض عليهم في المانيا الديمقراطية. والان تحتفل المانيا الاتحادية بيوم 17 يونيو كمناسبة قومية مشتركة. أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي، فقد تم استبدال شعار توحيد ألمانيا، وبسرعة، بمبدأ الدعم الكامل لجمهورية ألمانيا الديمقراطية كدولة اشتراكية، التي كانت تعتبر آنذاك الحليف

1953، لتحسين المناخ الدولي. حينذاك بدأت في الكرملين، مناقشة حذرة لعقلانية بناء الاشتراكية في المانيا الديمقراطية لوحدها مما يمكن أن يعيق توحيد الدولتين الالمانيتين في المستقبل، وهو احد الاهداف الرسمية لسياسة الاتحاد السوفياتي. واصر بيريا الرجل القوي في ذلك الحين في الاتحاد السوفيتي، على مراجعة قيادة المانيا الديمقراطية لنهج التحول الاشتراكي في البلاد، بشرط حياد الدولة الألمانية الموحدة في المستقبل. وكانت القيادة في بون على علم بالنقاش الداخلي الدائر في موسكو وهو امر ليس بالمستغرب لوجود في تلك الفترة عدد كاف من العملاء المزدوجين في الدولتين الالمانيتين.

وعند وقوع الاضطرابات والمظاهرات التي قام بها عمال البناء الالمان الشرقيون في منتصف يونيو 1953 في شوارع برلين الشرقية والناجمة عن الإجراءات غير المدروسة من سلطات الجمهورية، سارعت ألمانيا الاتحادية وتحت تأثير الوهم بأن الاتحاد السوفيتي سيضطر بعد الان للعمل من موقف ضعف، بإعلان هذه المظاهرات كانتفاضة شعبية عامة (في تلك الفترة ومن اجل تقليص وتخفيض العجز في الميزانية، أصدرت حكومة المانيا الديمقراطية قانونا يزيد معايير العمل في البناء، مع زيادة أسعار بعض المنتجات الغذائية). من المعروف ان قطاع البناء كان يلعب دورا هاما في اقتصاد جمهورية ألمانيا الديمقراطية، لان هذه الجمهورية اضطرت الى اعادة بناء المباني السكنية والصناعية التي تدمرت بالكامل تقريبا خلال الهجوم النهائي للجيش الاحمر على برلين. وساهمت الدعاية الألمانية الغربية إلى حد كبير في منح الصبغة المعادية

ولم تقتصر شهية الالمان الغربيين على المانيا الديمقراطية فقط التي وصفها معظم السياسيين الالمان الغربيين بأنها المانيا الوسطى. فبالنسبة لجمهورية ألمانيا الاتحادية استمرت بالوجود ألمانيا الشرقية — اراضي الرايخ السابق، التي دخلت ضمن بولندا وضمن الاتحاد السوفيتي وفق اتفاق بوتسدام. بالنسبة لهذه المناطق بالذات وضع وحدد الخيار التعاقدي. لا شك في ان المطالبة باستعادة الحدود الألمانية كما كانت عليه في عام 1937، خلقت اجواء المواجهة الشاملة مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى.

تشهد خصائص مشاركة ألمانيا الاتحادية في عملية السياسة الخارجية الأوروبية بعد الحرب الخاسرة، على ان الالمان الغربيين لم ينسوا اي شيء ولم يتعلموا اي شيء من دروس الماضي. ويجب القول ان الالمان الغربيين ليسوا وحدهم الذين مارسوا الأنشطة التخريبية في أراضي منطقة الاحتلال السوفياتي ومن ثم في اراضي دولة المانيا الديمقراطية. بل، وبسبب الخشية من أن الغرب قد ينسى موضوع «تحرير» الأراضي الشرقية الألمانية، سعى نخبة السياسية العليا الالمانية الغربية باستمرار لتحويل القارة الأوروبية إلى ساحة المواجهة المباشرة بين القوتين العظمتين في العالم الثنائي الاقطاب. وعندما كان الاتحاد السوفياتي محاولة يبدي تخفيف حدة التوتر مع الغرب، كانت ألمانيا، من تلقاء نفسها أو بتحريض من الخارج، تقوم بالاستفزاز الذي يعيد التوتر الى مكانه.

وكمثال على ذلك يمكن ذكر رد فعل الألمان الغربيين، على محاولة القيادة السوفيتية الجديدة التي وصلت الى السلطة بعد وفاة ستالين في مارس

جمهورية ألمانيا الاتحادية «القديمة»

في يوم 3 أكتوبر 1990 حققت ألمانيا الاتحادية احد اهدافها السياسية الخارجية الذي تحدد في الدستور المعتمد عام 1949. منذ البداية كانت المهمة الدستورية للدولة الالمانية الغربية هي التوسع في الشرق من أجل استعادة الرايخ الألماني السابق، عن طريق نشر سريان القانون الأساسي (الدستور) في الأراضي ذات العلاقة، أو من خلال إقامة الدولة الألمانية الجديدة نتيجة الاتفاق بين جزءي الدولة الذيني كانا موحدين سابقا.

لقد ظهرت «مشكلة الألمان القومية» بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك أساسا نتيجة عدم موافقة المانيا الغربية التي كانت واقعة تحت الإدارة الخارجية، على إنشاء دولة موحدة، تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الألمان. وكان يجب على الاهتمام الاستعراضي حول استعادة الوحدة الألمانية ان يكون بمثابة وثيقة البراءة بالنسبة للسياسيين في بون. لقد كان وضع مقولة «الضغط على الشرق» في مهد جمهورية المانيا الاتحادية، يلبي خطط الولايات المتحدة لجعلها القوة الضاربة الرئيسية ضد الاتحاد السوفياتي في أوروبا. لقد كان الغرب بالفعل على استعداد للقتال ضد الروس حتى اخر جندي الماني. وتجدر الاشارة الى ان ذكر اتفاقية توحيد المانيا لم يكن شهادة على الواقعية السياسية. كان موقف الألمان الغربيين تجاه ألمانيا الديمقراطية يقترب من الحرب الساخنة وليس من الحرب الباردة، على الرغم من ان اعلان تأسيس جمهورية المانيا الشرقية جاء فقط بمثابة الرد على انشاء جمهورية المانيا الاتحادية.

«المانيا الاتحادية الكبرى»: بعد ربع قرن

الألمان ودروس التاريخ

إيغور ماكسيميتشيف

كبير المختصين العلميين في معهد أوروبا التابع لاكاديمية العلوم الروسية، دكتور في العلوم السياسية

europe@ieras.ru

توافق مرور 25 عاما على دخول جمهورية ألمانيا الديمقراطية في نطاق جمهورية ألمانيا الاتحادية مع حلول الذكرى السنوية السبعين للانتصار العظيم، الذي حرر العالم من خطر النازية. وهذا سبب آخر للتفكير في الاستنتاجات التي خرج بها الألمان من الأحداث التي تعتبر نقطة تحول ليس بالنسبة لهم فقط، بل وفي تاريخ العالم ايضا. ويمكن وصف المانيا اليوم، مع تأثيرها الحاسم على سياسة الاتحاد الأوروبي بالدولة العظمى — الصغيرة، التي يرتبط بسلوكها الكثير مما يجري في العالم. من المعروف ان الفترات التاريخية عندما كانت ألمانيا مجرد دولة عظمى — إمبراطورية قياصرة أو الرايخ تحت علامة الصليب المعقوف — انتهت بكوارث عالمية. هل استقى الالمان أي شيء من دروس التاريخ المؤلمة هذه؟ دون الإجابة على هذا السؤال لا يمكن التنبؤ حتى بشكل تقريبي بمستقبل قارتنا.

لذلك يمكن القول ان مؤتمر يالطا، الذي رسم «خارطة الطريق» للعالم في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كان من الاحداث الاستثنائية من وجهة النظر الدبلوماسية، حيث يمكن أن نشاهد تكوين هياكل النوايا السياسية ورغبات وتطلعات قادة العالم.

الكلمات الرئيسية: مؤتمر يالطا، إعلان تحرير أوروبا، الأمم المتحدة، الحرب العالمية الثانية.

بلد فقير ولكنها ستحرم من امكانية الإنفاق الدفاعي، وتستخدام الامكانيات العسكرية الهائلة بالكامل للتعويضات.

وبعد ذلك يتم تسليم قسم من مواقع الإنتاج الصناعي في ألمانيا والخارج الى الحلفاء، وسيبقى قسم منها داخل المانيا وهو امر لن يحلق الضرر الكبير بالالمان.

عندما جرى الحديث عن الارقام المحددة ظهر الخلاف بين الأمريكيين والبريطانيين. لقد ابدى روزفلت التأييد لهذا الموقف في حين أصر بعناد تشرشل على انه لا يجوز تحديد اية ارقام كانت. في النهاية تم اتخاذ القرار: الرقم الإجمالي للتعويضات 20 مليار دولار، على شكل سلع ومعدات.

لاحقا في بوتسدام كانت لدينا تجربة مريرة لكيفية محافظة الاميركيين على كلمتهم وعلى وعودهم. لقد تغير الرئيس في الولايات المتحدة، وقال الرئيس الجديد أنه إذا كان هذا الامر قد اعتمد كأساس فهو لا يعني ان الطرف الامريكي موافق عليه.

فيما يتعلق بالأمم المتحدة، قامت بريطانيا بدعمنا. كنا نسعى إلى ان يدرج كأعضاء في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الاتحاد السوفييتي، كل من أوكرانيا وبيلوروسيا وكذلك ليتوانيا على اعتبارها أكثر الاراضي التي عانت من النازية. ولكن تم رفض الامر بخصوص ليتوانيا بصمت.

وبشكل عام كان روزفلت ينظر الى هذه الفكرة بقدر كبير من عدم الايجابية وبرر موقفه هذا بان بعض الولايات الامريكية ستملك حينذاك الحق بنيل عضوية الامم المتحدة، اما تشرتشل فكان يؤيد ذلك لانه تمكن من ضم المحميات البريطانية الى الأمم المتحدة.

المذكور موسكو مرة اخرى في أكتوبر، ولكن لم يتم التوصل الى اي اتفاق مرة اخرى.

في النهاية، اتخذ المؤتمر القرار القائل ان الحكومة القائمة ستتخذ كأساس وسيضم اليها الديمقراطيون البولنديون من داخل بولندا ومن الخارج.

يجب ألقول ان مواقف الولايات المتحدة وبريطانيا خلال المؤتمر لم تكن دائما متطابقة.على سبيل المثال، وقف الطرف الامريكي الى جانبنا في موضوع التعويضات الهام بالنسبة لنا. قام نائب مفوض الشعب مايسكي الذي اشرف على الموضوع، بسرد البرنامج بشكل واضح. واشار المذكور الى الحصول على التعويض من المعتدي لا يعني بتاتا تحويل المانيا الى

المسألة الثانية هي موضوع الحكومة. كان الوضع على الشكل التالي: الاتحاد السوفيتي يعترف بالحكومة في وارسو، التي ترأسها الشيوعيون، اما الدول الغربية فتدعم بالحكومة البولندية في المنفى، ومقرها في لندن.

اما موضوع الحدود فتم الاتفاق عليه بسرعة لأن تشرتشل بالذات اقترح في مؤتمر طهران ما يلي: في الشرق تكون أوكرانيا الغربية وبيلوروسيا تابعتين للاتحاد السوفياتي واما بولندا فتحصل على تعويض في الغرب. في اجتماع يالطا، وافق ستالين على بعض التنازلات — الابتعاد 8-5 كلم عن خط «كيرزون لاين» إلى الشرق.

يجب القول أننا لم نصر على حدود 22 يونيو 1941، حيث كان الاتحاد السوفياتي يملك كل محافظة بياليستوك. نحن تخلينا عن ذلك لأن هذه الارض كان يسكنها البولنديون بشكل اساسي، لذلك لا يجوز أن تنتمي إلى أوكرانيا أو بيلوروسيا. وفي الغرب، اقترح ستالين تحديد خط أودر — نيسي، وبالذات منطقة غرب نيسي. لقد هز الشركاء الغربيون اكتافهم وقالوا انهم لن يحددوا اية انهار، وما سيكون هو فقط زيادة الحدود التي سيتخذ القرار حولها لاحقا. وتقرر الامر بالفعل في بوتسدام في يوليو وأغسطس 1945.

لكن فيما يتعلق بالحكومة كان الوضع متناقضا ومعقدا. قال ستالين بذكاء ان الجميع يصفونه بالدكتاتور، وفي ذات الوقت تراهم يجلسون لتقرير شكل الحكومة البولندية بدون مشاركة البولنديين. لا يجوز ذلك. مفارقة أخرى: نحن لم نعترف بحكومة بولندا في لندن، ولكن مع ذلك دعونا رئيسها س. ميكولايتشيك إلى موسكو وتحدثنا معه. وزار

يفغينيا بياديشيفا: بادر الأمريكان، بطبيعة الحال، الى عقد المؤتمر لأنهم كانوا يرغبون بإقناع الاتحاد السوفيتي بالدخول في الحرب ضد اليابان. لقد اشارت الى ذلك بصراحة «المذكرة» التي تحدثنا عنها اعلاه. في الواقع، لقد تمكن الامريكان من القيام بذلك. في مؤتمر يالطا، تم التوصل إلى اتفاق على دخول الاتحاد السوفيتي في الحرب ضد اليابان بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من انتهاء الحرب في أوروبا.

الى جانب ذلك، عقد ستالين محادثات ثنائية مع كل من روزفلت وتشرشل واتفق خلالها على تعزيز موقف الاتحاد السوفياتي في الشرق الأقصى: الحفاظ على وضع منغوليا واستعادة روسيا لجنوب سخالين والجزر المجاورة، وتدويل ميناء داليان، واتفق كذلك على استعادة الاتحاد السوفياتي للقاعدة العسكرية البحرية في بورت آرثر، التي كان يملكها سابقا وعلى الملكية الروسية الصينية المشتركة للسكك الحديدية الشرقية الصينية والجنوبية المنشورية، وتسليم الاتحاد السوفياتي جزر الكوريل. في كل هذه المسائل كانت مبادرة التنازلات الغربية تعود الى روزفلت. كان العبء الرئيسي في جهود الحرب ضد اليابان تقع على كاهل الولايات المتحدة، ولذلك كان يهمها جدا انضمام الاتحاد السوفيتي باسرع وقت ممكن في الشرق الأقصى.

ما هي العقد الاساسية للتناقضات بين الاتحاد السوفيتي والحلفاء، التي توجب حلها قبيل وخلال مؤتمر يالطا؟

اليكسي فيليتوف: طبعا كانت المسألة البولندية اكثر القضايا اثارة للاهتمام. وأول مسألة فرعية فيها موضوع الاراضي واين يجب ان تكون الحدود.

لا اود «تحديث» هذه اللحظة بشدة. لقد حاولوا في الغرب، قبل نهاية عام 1943 الترويج لفكرة الاتحادات التي كان يجب ان تظهر بعد الحرب. في الواقع، كانت تلك محاولات لخلق حاجز وقائي حول الاتحاد السوفياتي، لأنه كان خارج هذه الاتحادات. وكان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ان تؤثرا بشكل كبير على هذه الاتحادات من خلال علاقتهما مع السياسيين من فترة ما قبل الحرب. لو ظهرت هذه الاتحادات فعلا حينذاك لم تكن اليوم حاجة للتفكير بكيفية ضم بعض الدول ومن بينها اوكرانيا الى الناتو.

عندما نتحدث عن تقسيم أوروبا، فان كل ذلك بدأ، في الواقع، ليس في يالطا. من، على سبيل المثال، الذي قام برسم الحدود المستقبلية بين المانيا الاتحادية والمانيا الديمقراطية اللتين ظهرتا لاحقا؟ في أوائل عام 1944، اقترح البريطانيون هذا الخط، لخشيتهم من اننا نتقدم ابعد من ذلك. ونحن وافقنا.

لنفترض أن الدول الغربية قامت بفتح الجبهة الثانية في وقت مبكر اكثر، على سبيل المثال، في عام 1942، حينذاك كان هذا الخط قد سيمر عبر أوكرانيا. هناك حقيقة مثيرة للاهتمام للغاية ومتناقضة: كان أشد المؤيدين المتحمسين لفتح جبهة ثانية، ليس فقط ستالين بل وسيكورسكي رئيس الحكومة البولندية في المنفى، التي سعت الى ان تقوم الجيوش الغربية بالذات بتحرير بولندا. ولكن الدول الغربية انطلقت من حسابات خاصة بها ولم تفعل ذلك، ربما خشية على ارواح جنودها او لأسباب اخرى. لذلك اضطررت للحفاظ على خط التقسيم في وسط أوروبا.

السياسة. لقد انتقلت من استخدام الطرق والممارسات العنيفة التي كانت سمة الزمن النازي الى الطرق الديمقراطية. ولكنها لم تشهد اي الانقلاب ضد الفاشية. المشكلة التي نشهدها اليوم لم يتم حلها في يالطا.

يفغينيا بياديشيفا: لا أستطيع الا أن أتذكر نمط الخطاب الأوكراني الرسمي اليوم الذي يزيف الحقائق التاريخية ويدعم الحركات النازية. قد يبدو غريبا رد فعل ألمانيا، التي تعتبر نفسها كدولة تخلصت تماما من ماضيها النازي. الآن ألمانيا الركيزة الأساسية لجميع القضايا الأيديولوجية الأوروبية. ولكن عندما قال ياتسينيوك مؤخرا أن روسيا هي من هاجم المانيا وأوكرانيا، وان أوروبا انتصرت لوحدها في الحرب العالمية الثانية، لم يعترض اي أحد في ألمانيا على ذلك ولم يقل كلمة واحدة فيها طابع الإدانة. وعلى الرغم من اننا طلبنا من برلين ابداء رد الفعل الرسمي على تصريح رئيس الوزراء الأوكراني، امتنعت الحكومة الالمانية عن التعليق. ولكن النسخة الإلكترونية من مجلة «دير شبيغل» اوردت تعليقها الساخر على كلام رئيس الوزراء الأوكراني: في الواقع، في عام 1942، واصلت القوات السوفيتية تقدمها بلا هوادة إلى الغرب، بدون ان تخشى مطاردة جيوش مستشار الرايخ هتلر المنتخب بشكل ديمقراطي، وجرى ذلك حتى داخل اراضي اوكرانيا... وأخيرا انتهك السوفييت الحدود الشرقية لألمانيا وغزوا أراضيها، كما نذكر جميعا، جنبا إلى جنب مع السيد ياتسينيوك.

اليكسي فيليتوف: نعم، لقد سخر وتهكم مراسلو «شبيغل» حول هذا الموضوع. لقد علقوا بذكاء تماما على الوضع.

اوروبا في بناء الديمقراطية. ونص الاعلان على ضرورة التدخل للقضاء على العناصر النازية.

بالمناسبة، كان تشرشل يعارض بشكل مطلق كلمتي «الفاشي»، و«المعادي للفاشية». وقال إنه من الضروري أن نكتب «الديمقراطي» بدلا من «المعادية للفاشي» وهذا أيضا اختلاف في فهم الديمقراطية. من وجهة نظرنا، الديمقراطية يجب أن ترتكز على معاداة الفاشية. وفي المؤتمر تم في نهاية المطاف التوفيق بين الاطراف ولكن الخلاف والتناقض بقي حول كيفية فهم الديمقراطية.

وفي ألمانيا الحديثة لا تفترض الديمقراطية المتقدمة معاداة الفاشية، لأنه، في الواقع، بقيت في تلك الدولة النخب القديمة في الاقتصاد وإلى حد ما في

فيظهر حتما السؤال: ما الذي يجب ان نقوم به في هذا المجال؟». في يوم 10 ديسمبر، أجابه روزفلت: «لقد اعتقدت دائما أن المسرح الأوروبي للاحتلال الألماني وصولا الى الضفة اليسرى لنهر الراين سيكون مهمة صعبة للغاية. في فترة قديمة قمت وأنا استقل دراجة هوائية بقطع معظم اراضي الراين ولذلك كنت ادرك ان جيوشنا الموحدة لن تتمكن من قطع نهر الراين بسهولة، كما يتوقع العديد من القادة ذلك».

وجاء في «مذكرة» وفي الوثائق المعدة للرئيس في واشنطن لاجراء المحادثات في يالطا ما يلي: «يجب علينا الحصول على دعم الاتحاد السوفيتي لهزيمة ألمانيا. نحن في حاجة ماسة إلى الاتحاد السوفييتي للحرب مع اليابان بعد نهاية الحرب في أوروبا». وجاء كذلك: «انطلاقا من الوضع الحالي، يسود المزاج اليساري جميع شعوب أوروبا وهي تؤيد بحزم اجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى».

اليكسي فيليتوف: هناك حقيقة مثيرة للاهتمام: عندما جرى حوار بين الممثلين العسكريين في هذا المؤتمر ودار الحديث حول مواعيد انتهاء الحرب، قال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش السوفيتي أ. انطونوف أن الحرب ووفقا للتقديرات الموضوعية ستنتهي على النحو الأمثل مع حلول 1 يوليو، وربما قبل 1 ديسمبر 1945. لقد اخطأوا — انتهت الحرب قبل ذلك. كان من الواضح أن الحرب قد تم الانتصار فيها، واصبح من الضروري الفوز بالسلام. كان يجب أن نقرر كيف ستبدو الحدود ما بعد الحرب، وماهي الحكومات الجديدة في أوروبا. تم التوقيع على الإعلان الشهير حول أوروبا المتحررة، الذي فرض على الدول الكبرى مساعدة دول

يفغينيا بياديشيفا: دعونا نتذكر الظروف التاريخية التي اجبرت روزفلت قبل كل شيء، ان يطلب عقد المؤتمر المذكور. وكان هو الذي اقترح المكان — على ساحل البحر الأسود.

وقام تشرتشل مع سخريته المعتادة بنصح الأميركيين بتسمية المؤتمر القادم «بحار سفينة ارغون». وكتب الزعيم البريطاني للرئيس الامريكي روزفلت، وقال: «نحن الأحفاد المباشرون لبحارة ارغون». وتقول الأساطير الإغريقية، ان بحارة ارغون ابحروا الى البحر الاسود بحثا عن الفروة الذهبية. وكذلك في مؤتمر يالطا، جاء روزفلت وتشرشل من اجل حل مشاكلهما التي كان من الممكن، وبسبب الظروف التاريخية، حلها فقط بمساعدة مباشرة من الاتحاد السوفياتي. فقط بمساعدة من الاتحاد السوفيتي كان يجوز تصحيح الوضع الخطير على جبهات الحلفاء الغربيين.

قبل بدء الهجوم الألماني في آردن، تم بين تشرشل وروزفلت تبادل للرسائل ملفت للنظر. في يوم 6 ديسمبر عام 1944 كتب رئيس الوزراء البريطاني للرئيس الامريكي وقال: «أعتقد أن الوقت قد حان بالنسبة لي للفت الانتباه إلى خطورة الوضع العسكري الجدي المخيب للآمال... يبدو واضحا بالنسبة لي إننا نصطدم، مع درجة متفاوتة من الاحتمال، مع العوامل التالية: أ)التأخير الكبير في الوصول الى نهر الراين وعبوره وهذا الطريق الاقصر إلى برلين؛ ب)وقوع الانتكاسات الخطيرة الجدية في إيطاليا؛ ج) مغادرة قوة المانية كبيرة لشبه جزيرة البلقان وعودتها الى الوطن؛ د) الفشل في بورما؛ ه)ابعاد الصين كطرف محارب. عندما نقارن هذه الوقائع مع الآمال الوردية لشعبينا، القائمة على الرغم من جهودنا لاحتوائها،

أن يحتوي هذا الحزام منظومة، ولنقل في الشرق، كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي. على العكس من ذلك، قال ستالين مرارا وتكرارا أن النظم الاجتماعية والسياسية قد تكون مختلفة. ربما كان ذلك عبارة حديث مجاز، لكنه قال ذات مرة أن الاشتراكية يمكن الآن تظهر حتى في المملكة البريطانية. واذا عدنا إلى نقاشنا عن بداية نهاية نظام يالطا، فأعتقد أنه عند الانطلاق من حقيقة أنه تم إنشاء هذا النظام في ظروف العالم الثنائي القطبية، نرى ما يلي:عندما اختفى احد مكوناته — النظام الاشتراكي — انهارنظام يالطا بكامله. وفقا لذلك، ظهر الآن موضوع إنشاء نظام أمني جديد، وربما حتى مع بعض التغييرات الحدودية لأن القديم قد ولى واصبح من الماضي.

العظيم على التحدي للانسانية المتمثل في العدوان الهتلري، كيف تمكنت من العثور خلال المباحثات على حلول وسط للكثير من المشاكل الخطيرة ذات الطابع النزاعي. وبعدها العالم كان، وعلى عكس ما يصفونه اليوم، مستقرا لعدة عقود ويمكن التنبؤ به. وتدمير هذا العالم أدى على الفور إلى تآكل السيادة، والى النزاعات التي لا يمكن التنبؤ لتطورها.

اليوم نتحدث، بالطبع، عن الحدث الذي دفع مسار تاريخ البشرية الى طريق تطور مغاير.

لا نزال حتى الان نعيش بشكل عام وفقا لمبادئ يالطا. ولكنها، على ما يبدو، تتغير. متى حسب اعتقادك كانت بداية انهيار هذه المنظومة السياسية؟

اليكسي فيليتوف: انه سؤال مثير جدا للاهتمام، وهو غير متوقع إلى حد ما بالنسبة لي. في كثير من الأحيان يقولون في الغرب، أنه تم في يالطا تقسيم العالم. في الواقع، بدأ تقسيم العالم في عام 1917، عندما ظهر نظامان متضادان. ولكن المشكلة كانت تكمن في اين يمتد خط التقسيم. قبل الحرب، كما نعلم، كان يمر عند الحدود الغربية للاتحاد السوفيتي، ولكن في يالطا تم الاتفاق على ان هذا الخط سوف يمر في وسط أوروبا. و يجب على المرء ان يفكر كم كان يفترض ان يصبح هذا الخط قاسيا. أنا شخصيا لدي انطباع أن موضوع المانيا، على سبيل المثال، ظل معلقا. ربما اعتقدوا حينذاك ان ألمانيا ستكون مثل الجسر بين الشرق والغرب، وكجزء من منطقة محايدة. تجدر الاشارة الى ان الدبلوماسي السوفيتي المعروف، نائب المفوض الشعبي للشؤون الخارجية مكسيم ليتفينوف، طرح فكرة انه سيظهر مجالان للأمن في الشرق والغرب، واما في الوسط فسيكون حزام محايد. ليس من الضروري

واليوم، عندما يقف العالم عند حافة عدم الاستقرار الخطيرة، يبدو ان الذكرى اليوبيلية لمؤتمر يالطا الذي يعد حدثا تاريخيا حقا، لم يسبق له مثيل في العلاقات الدولية، يمكن أن تصبح عامل الربط النظري والإيديولوجي للعالم المتداعي. وبعد التأكيد مة اخرى على المبادئ الأساسية لعالم يالطا، يمكن أن نتحرك بخطوة تطورية نحو إنشاء نظام سياسي جديد، اعترافا بتعدد المراكز في الفضاء الدولي الحديث.

ولكن البعض يحاول تجاهل يالطا بصمت، وإذا رفعوا أصواتهم وتحدثوا عنها، فبالقول ان العالم اليوم يختلف تماما وان مسالك يالطا عفا عليها الزمن. يجري اليوم بشكل واضح بل ووقح تشويه معنى نتائج الحرب العالمية الثانية، وليس انطلاقا من مصالح آنية قصيرة الامد من جانب رجال السياسة بل ومن جانب علماء السياسة والمؤرخين. ويجري عمدا الخلط بين اهداف ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي والمساواة بين الستالينية والنازية. ويزعمون، ان اهداف «المسخين الديكتاتوريين» كانت متطابقة.

وللدقة يجب القول ان مثل هذه الاتجاهات لم تظهر في ايامنا هذه. فعلى سبيل المثال تحدث الرئيس الأمريكي جورج بوش في الاحتفال الخاص بدعوة ليتوانيا رسميا الى حلف شمال الاطلسي، عن انه لن تبقى بعد الان اية حدود رسمها الاحكام الديكتاتوريون ولن تبقى لا ميونيخ ولا يالطا. واليوم تعلن بوقاحة بعض الدول التي حمل اليها الاتحاد السوفيتي السلام والحرية، ان روسيا لا علاقة لها بتحريرهذه الدول من الفاشية والنازية.

وهنا أود أن أؤكد فقط أن مؤتمر يالطا هو مثال عن كيف تمكنت الدول الكبرى التي اكتسبت النفوذ الكبير والاهمية والاحترام نتيجة الانتصار

يالطا — حقبة طولها 70 عاما

يفغينيا بياديشيفا

السكرتيرة المسؤولة في مجلة «الاحداث السياسية الدولية»
دكتوراه في العلوم التاريخية

pyadysheva@gmail.com

أليكسي فيليتوف

كبير المختصين العلميين
في معهد التاريخ العام، التابع لأكاديمية العلوم الروسية
أستاذ، دكتور في العلوم التاريخية

يفغينيا بياديشيفا: قبل 70 عاما وبالذات في الفترة من 4 الى 11 فبراير عام 1945، عقد في يالطا (شبه جزيرة القرم) مؤتمر لدول الحلفاء. وللمرة الثانية خلال الحرب العالمية الثانية، اجتمع قادة دول التحالف المناهض لهتلر — الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة — ستالين، روزفلت، تشرشل.

خلال ذلك الاسبوع تم الاتفاق على كيف سيعيش العالم بعد الحرب وضمن اية حدود. خلال نصف قرن تقريبا نفذت بشكل رئيسي القرارات حول الحدود ومجالات النفوذ والتي تم اتخاذها في مؤتمر يالطا ومن ثم بعد ذلك بفترة في مؤتمر بوتسدام. في التسعينيات من القرن الماضي تغير الوضع. مع ذلك، وعلى الرغم من تشتيت يوغوسلافيا، وغزو العراق وغيرها، ما زالت تسمع تصريحات شركائنا الغربيين حول الالتزام بالنظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية — منظومة يالطا — بوتسدام.

29. *Кривошеев П.* Бои за Славянск и сланцевый газ // Росбалт. Информационное агентство. Калининград, 2014. 14 мая // http://www.rosbalt.ru/ukraina/2014/05/14/1268347.html
30. Ibid.
31. Сын вице-президента США Джо Байдена вошел в совет директоров украинской газодобывающей компании // RT на русском. 2014. 13 мая // http://russian.rt.com/article/31730
32. Ibid.
33. Ibid.
34. Эксперт: Государство Украина выходит из «сланцевых проектов» в пользу «Chevron» и «Shell» // ИА Regnum. 2014. 5 августа // http://regnum.ru/news/polit/1832924.html
35. Beneath the Ukraine Crisis: Shale Gas // Strategic Culture Foundation. Online Journal. 2014. 26 April // http://www.strategic-culture.org/news/2014/04/26/beneath-the-ukraine-crisis-shale-gas.html

الكلمات الرئيسية: «اللعب الاكبر»، روسيا، الصين، حوض بحر قزوين، «ثورة الصخر الزيتي».

12. *Горяинов С.* Деньги террора. Кто оплатил Беслан? М.: Европа, 2005.
13. *Nation R.* NATO's relations with Russia and Ukraine. Carlisle, Pennsylvania: U.S. Army War College. WP, 2000. P. 7.
14. *Brzezinski Z.* The Premature Partnership // Foreign Affairs. March-April. 1994. Vol. 72. №2. P. 80.
15. *Костенко В.* Прекратить втягивание Украины в НАТО: с чего начать? // Одна Родина. Информационно-аналитическое издание. 2010. 2 марта // http://odnarodyna.com.ua/content/prekratit-vtyagivanie-ukrainy-v-nato-s-chego-nachat
16. *Nation R.* Op. cit. P. 8.
17. *Спиридонов А.* «Сланцевая революция» — очередной миф США // Новые ведомости. 06.06.2014.
18. Ibid.
19. *Krauss C.* Energy secretary calls oil export ban dated // The New York Times. 2013. 14 December.
20. *Clayton M.* Will more US natural gas to Europe help «keep Putin in check»? Doubtful // The Christian Science Monitor. 2014. 6 March.
21. *Eaton J.* North American Natural Gas Seeks Markets Overseas // National Geographic. 2014. 20 March // http://news.nationalgeographic.com/news/energy/ 2014/03/140320-north-american-natural-gas-seeks-markets-overseas/.
22. *Старинская Г., Серов М.* «Южный поток» в Болгарии заморожен до решения Еврокомиссии // Vedomosti.ru. 06.08.2014.
23. Эксперты: От реализации «Южного потока» зависит энергобезопасность многих европейских стран // RT на русском. 2014. 25 июня // http://russian.rt.com/article/38038
24. *Романова К., Айзятулова И.* Война России за украинский сланец. СМИ Украины считают, что Россия поддерживает активистов из-за украинского сланцевого газа // Газета.ru. 30.04.2014.
25. Ibid.
26. *Хижняк И.* Сланцевый газ уже добывают под Харьковом! // Украинский выбор // http://vybor.ua/article/slancevyy_gaz/slancevyy-gaz-uje-dobyvayut-pod-harkovom.html
27. Вред [наносимый] окружающей среде при добыче сланцевого газа // Всеукраинская ассоциация земледелия и садоводства // http://orgproduct.jimdo.com/
28. Добыча сланцевого газа на Украине вредит экологии РФ // Вести. 2014. 17 января // http://www.vestifinance.ru/articles/38074

1. *Friedman G.* The Geopolitics of the United States. Part 1: The Inevitable Empire // Stratfor. 2014. July 4 // http://www.stratfor.com/analysis/geopolitics-united-states-part-1-inevitable-empire#axzz37jewcItX
2. Нурсултан Назарбаев. Биография /Под ред. Касымбекова М. //Деловой мир. Астана, 2012. С. 66.
3. Путин В. Новый интеграционный проект для Евразии — будущее, которое рождается сегодня // Известия. 2011. 3 окт.; *Лукашенко А.* О судьбах нашей интеграции // Известия. 2011. 17 окт.; *Назарбаев Н.* Евразийский союз — от идеи к истории будущего // Известия. 2011. 25 окт.
4. *Klapper B.* Clinton Fears Efforts to «re-Sovietize» in Europe // Associated Press. 2012. Dec. 6 // http://news.yahoo.com/clinton-fears-efforts-sovietize-europe-111645250-politics.html
5. *Friedman G.* Op. cit.
6. Sustaining US Global Leadership: Priorities for 21st Century Defense. Washington, D.C.: The White House. January 2012. P. 2.
7. *Campbell K.* and *Andrews B.* Explaining the US «Pivot» to Asia. London: Chatham House, 2013.

فيما يتعلق بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فان كاتب هذا المقال لا يعارضها، بل على العكس من ذلك، تراه سيرحب بانتشارها ليس فقط في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك روسيا. والمشكلة هي أنه في كثير من الأحيان يتم توفيق هذه القيم من قبل واشنطن وحلفاؤها لدعم سياسة الولايات المتحدة الامبريالية. تحويل هذه القيم إلى أداة أيديولوجية للسياسة الخارجية العدوانية للولايات المتحدة يؤدي إلى انحطاط الديمقراطية وعقم حقوق الإنسان. ويشهد على ذلك مرة أخرى العدوان الأمريكي في أوكرانيا، التي ينفذها النازيون الجدد المحليون ويدعون ان ذلك من اجل القيم المزعومة المذكورة اعلاه.

8. *Glaser B.* Pivot to Asia: Prepare for Unintended Consequences / C.Cohen and J.Gabel (eds). 2012 Global Forecast. Risk, Opportunity, and the Next Administration. Washington, D.C.: Center for Strategic and International Studies. P. 22.
9. Ibid:

مجموعة بريكس تضم الدول الكبرى ذات الاقتصاد المتنامي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

10. *Richard C. Bush III.* The Response of China's Neighbors to the U.S. Pivot to Asia. Washington D.C.: Brookings Institute. 2012. January 31.
11. *Kleveman L.* The New Great Game. Blood and Oil in Central Asia. London: Atlantic Books, 2003; *Rashid A.* Taliban. Islam, Oil and the New Great Game in Central Asia. London: I.B. Tauris & Co Ltd., 2002.

يعيد النظر في بما هو المقصود بـ «الاستقلال في مجال الطاقة» وهل يمكنه ان يضمن لنفسه كل ما يحلم به فعلا في المستقبل بعد ان ربط هذه الامال مع النوايا الطيبة لشركات النفط والغاز الأجنبية»(35).

لقد انسحبت الشركات الغربية من المشروع ليس لأنها تعتبر تنفيذه غير أخلاقيا أو يتعارض مع مصالح اوكرانيا «المستقلة»، بل لان النزاع في دونباس اخذ يتطور ليس وفقا للسيناريو الذي وضع من قبلها. في حال تحقيق نظام كييف للنجاح، قد تصبح انية من جديد خطط استثمار غاز الصخر الزيتي ، على الرغم من كل تكاليف هذه العملية بالنسبة لأوكرانيا.

وكما ذكر أعلاه، تلعب أوكرانيا دورا مهما جدا ومتعدد الأوجه في حفظ وصون هيمنة الغرب في أوراسيا وعلى وجه الخصوص لضمان هيمنة الولايات المتحدة. وهذا الدور يتلخص بشكل رئيسي في تحويل البلاد إلى أداة لإخضاع روسيا وتقريب الآلة الحربية التابعة للناتو من حدود روسيا، مع نشر عناصر الدفاع الصاروخي الامريكي بالقرب من الحدود الروسية. وهذا كله يسمح للولايات المتحدة بان تجعل الدرع النووي الروسي يفقد قيمته ويقربها والى حد كبير من هدفها المنشود التفوق النووي الاستراتيجي. وأخيرا، سيسمح ذلك بتقويض التعاون في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا وبفضل ذلك سيفتح المجال الذهبي من جديد امام البزنس الامريكي. وهذا بحد ذاته سيزيد من ثراء بعض الممثلين المعينين من النخبة السياسية المعاصرة في الولايات المتحدة، الذين يبدون الحماس الزائد في تصعيد الدراما الاوكرانية.

كولومويسكي. وفور قيام الانقلاب المسلح على السلطة في كييف في فبراير عام 2014، الذي موله كولومويسكي بنشاط شغل هذا الاخير منصب محافظ مقاطعة دنيبروبتروفسك. وتجدر الاشارة الى ان اراضي المقاطعة تضم قسما كبيرا من موارد الغاز الصخري. ومن المعروف ان كولومويسكي قام بتشكيل جيش مسلح خاص لمحاربة الثوار في شرق اوكرانيا الذين ولسوء حظهم يقيمون في المنطقة حيث شكل المذكور مؤسسته المشتركة مع الشركة الأنجلو هولندية العملاقة للطاقة «شل» لانتاج الغاز الصخري»(33).

وبعد أن خرجت الدولة الأوكرانية من المشروع(34)، بدا ان القطاع الخاص حصل على كامل حرية التصرف. الآن، لا شيء يمنع رؤوس المال الغربية بالتحالف مع كولومويسكي من استثمار الحقول المذكورة في شرق البلاد بهدوء. كان هناك شرط واحد بدا اولا للشركاء الغربيين سهلا الى حد كبير وهو انتصار النظام في كييف على سكان نوفوروسيا في شرق البلاد. وعلى ما يبدو لم يثر اهتمام احد ان ذلك سيتطلب سفك دماء الابرياء. وهذه ليست المرة الاولى التي تمارس فيها «شيفرون» و«شل» الأعمال التجارية من خلال النزاعات والحروب الاهلية. تدل معطيات الصحف ان الشركتين شاركتا في انتهاكات حقوق الإنسان في نيجيريا المنتجة للنفط، حيث كان لدى الشركتين مصالح تجارية كبيرة. وقالت الطبعة التحليلية الفورية الامريكية «Strategic Culture Foundation»: «مع أخذ هذا بعين الاعتبار يمكن للشعب الأوكراني الذي يعيش في شرق البلاد أو في غربها، ان

ومن الملفت للنظر ان هانتر بايدن يعتبر ايضا احد مستشاري رئيس معهد الديمقراطية الوطني (National Democratic Institute). هذا «مشروع من الصندوق الوطني للديمقراطية، الذي يموله دافعو الضرائب للمنظمة التي تقوم بكل ما كانت تفعله وكالة الاستخبارات المركزية سرا خلال 25 عاما»(32)، اي تقوم بدفع قدما «للقوة الناعمة» للولايات المتحدة، عن طريق خلق منظمات مؤيدة للولايات المتحدة في بلدان أخرى.

ومع بايدن الابن كان يعمل في مجلس المدراء الكسندر كفاسنيفسكي الرئيس السابق لبولندا وهو من المؤيدين المتحمسين لأحداث «ميدان» وسط كييف التي ادت الى تغيير السلطة في اوكرانيا بشكل غير دستوري في عام 2014 وهو الذي دعم العدوان الجورجي على أوسيتيا الجنوبية في عام 2008. وأصبح رئيس مجلس الإدارة في الشركة آلان ايبتر من كبار الاداريين السابقين في «ميريل لينش»، احد أكبر بنوك الاستثمار في وول ستريت. وأخيرا، وأصبح عضوا في مجلس إدارة الشركة ايضا ديفون اتشير وهو شريك تجاري لهانتر بايدن ومدير الصندوق الشخصي لزوجة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري. وهي امرأة غنية جدا وكانت أرملة أحد أغنى الأميركيين هنري جون هاينز، صاحب إمبراطورية «هاينز».

أليس كثيرا هذا القوام النجومي في مجلس الإدارة لشركة صغيرة غير معروفة مسجلة في منطقة «اوف شور» في قبرص؟ ولكن يصبح مفهوما اهتمام النخبة الامريكية بهذه الشركة الصغيرة عندما نعرف انها جزء من إمبراطورية ضخمة لرجل الاعمال الاوليغارشي الاوكراني

بايدن — نجل نائب الرئيس الامريكي جو بايدن — في منصب رئيس الشعبة القانونية للشركة. ومن المعروف ان بايدن الاب يتميز بمواقفه العلنية المعادية لروسيا ودعمه لسلطات كييف الجديدة. وقال بايدن الابن: «واني لواثق من ان مساعدتي للشركة في تقديم الاستشارات بقضايا الشفافية والادارة الجماعية وكذلك في مجال والتوسع الدولي ستخدم اقتصاد أوكرانيا ولازدهار شعبها»(31).

ومن جانبه كشف المحلل الامريكي وليام انجدال عن الجانب الخفي لهذا التعيين غير متوقع في مقاله بعنوان «رائحة الفساد المعيبة والحرب الاهلية للاوليغارشية الاوكرانية على الغاز الصخري والطفل بايدن». وذكر الكاتب ان «بوريسما» وهي شركة مثيرة للشكوك ومقرها قبرص، «قامت بسلب حصة الاسد من التراخيص الخاصة باستثمار حقول غاز الصخر الزيتي في أوكرانيا». ويشير المحلل الأميركي الى أن هذا ليس من قبيل الصدفة، عند تذكر قصة بايدن الاب والابن. اتضح أنه في عام 2005، عندما كان جو بايدن لا يزال عضوا في مجلس الشيوخ، قام أكبر منتج في العالم للبطاقات البلاستيكية MBNA بتوظيف بايدن الابن في منصب نائب رئيس الشركة. وهذه الشركة بالذات كانت من اكبر الممولين للحملة الانتخابية للسيناتور بايدن. وفي ظروف غريبة ولكنها غير صدفة حتما، شارك جو بايدن بفعالية في اللوبي الداعي لصدور قانون مفيد جدا للشركة المنتجة للبطاقات البلاستيكية وهو ما دفع الصحافة لتسميه «عضو مجلس الشيوخ عن MBNA».

اوكرانيا لا تعتبر استثناء. وفقا للخطة، من 20 مليار متر مكعب من الغاز الصخري في السنة، الذي يفترض ان تنتج من الحقول المستثمرة، سيتم تسليم 13 مليار متر مكعب أو 65٪ إلى شركتي «شل» و«شيفرون» لسداد تكاليف الاستكشاف وتطوير حقول الغاز. وسيتم تسليم ملياري متر مكعب الى الممولين من القطاع الخاص المشاركين في المشروع. وبهذا الشكل ستبلغ حصة الدولة الاوكرانية 5 مليارات متر مكعب فقط من الغاز المتوقع انتاجه(29).

في الوقت نفسه يجب القول أن فترة استثمار حقول الغاز الصخري قصيرة والغاز وينفذ بسرعة. لذلك لن يكون بمقدور اوكرانيا وبعد تصفية الحساب مع الشركاء ان تضخ اي شيء وكانت ستبقى فقط مع كامل المواد المسممة للهواء والتربة والمياه. ومن المرجح وعلى الاغلب ان الشركات الاجنبية كانت ستستخدم الغاز المنتج للبيع في اوروبا وليس لضمان استقلال اوكرانيا في مجال الطاقة وهو ما كان يستخدم لخداع الجمهور في هذه الدولة.

ثالثا، احتياطيات الغاز الصخري الهائلة التي يجري الحديث عنها موجودة فقط في مجال الافتراض النظري. ولم يؤكد وجودها بشكل فعلي حتى الان. «لقد اعلن ممثلو الشركة في اوكرانيا مرات عديدة انه من غير المستبعد ان لا يحصل اصحاب الطلب والمنفذون على اي شيء في المحصلة»(30).

في 12 مايو عام 2014 ظهر على الصفحة الالكترونية لشركة الطاقة الاوكرانية "Burisma Holdings" إعلان رسمي عن تعيين ر. هانتر

الإعلام الأوكرانية في 1 ابريل 2014 بأنه تم بالقرب من قرية «فيسوليه» في منطقة «بيرفومايسك» بمقاطعة خاركوف تنفيذ اول تكسير للطبقات بالمياه والحصول على اول امتار مكعبة من الغاز الصخري(26). ولكن الفرح حول حل مشاكل الطاقة في أوكرانيا وأوروبا على هذا الاساس سابق لأوانه.

أولا، يرتبط إنتاج الغاز الصخري بالتسبب بضرر بيئي كبير لا يمكن التنبؤ به تماما(27).

بالمناسبة، اثارت قلق السلطات الروسية، خطط الجانب الاوكراني المتعلقة باستثمار حقول الغاز الصخري الموجودة في المناطق الحدودية مع روسيا. وفي مجال تعليقه على الموضوع قال رينات غيزتولين نائب وزير الموارد الطبيعية والبيئة الروسي: «عند استخدام أسلوب التكسير بالمياه، هناك مقدمات حقيقية لتلوث المياه السطحية والطبقية التي يستخدمها سكان روسيا للشرب ولتلبية الاحتياجات الاقتصادية»(28).

ثانيا، الفعالية الاقتصادية للمشروع المذكور بالنسبة لأوكرانيا قد تكون أقل بكثير من الحسابات المتفائلة من جانب حكومة اوكرانيا. شروط الاستثمار المشترك مع الشركة الغربية لهذه الحقول كان تقوم على اساس «اقتسام المنتجات». وتجدر الاشارة الى انه يجري في مثل هذه الحالة تسديد قيمة التكنولوجيات والتوظيف المالي عن طريق تسليم المواد المنتجة. وعادة النسبة بين النفقات والفائدة من التعاون مع شركات الطاقة العالمية، لا تكون لمصلحة الدول الضعيفة غير المستقلة. وطبعا

التنفس من جديد والقاء قسط كبير من عبء الدين العام الامريكي المتزايد بسرعة على كاهل اوروبا. لهذا السبب بالذات يجهد الامريكان من اجل فسخ الشراكة في مجال الطاقة بين روسيا وأوروبا. وهناك تلعب أوكرانيا دورا رئيسيا كدولة لعبور الغاز من روسيا إلى أوروبا.

وبهذا لا تنتهي خطط الطاقة الامريكية بالنسبة لأوكرانيا. وفقا لوزارة الطاقة الأمريكية، تحتل اوكرانيا المرتبة الثالثة في أوروبا من حيث حجم احتياطي الغاز الصخري. ويؤكد المركز الأوكراني لأبحاث الطاقة أن اعماق منطقة يوز الواقعة على الحدود بين مقاطعتي دونيتسك وخاركوف، تحتوي على 3.6 تريليون متر مكعب من الغاز. وتأمل الحكومة الأوكرانية أن استثمار هذا الحقل سيوفر 50٪ من احتياجات البلاد من الغاز الطبيعي(24). في عام 2012، وقعت الشركة الحكومية «نادرا أوكرانيا» والشركة المحدودة «نادرا اوليسكو» على اتفاقية حول الاستثمار المشترك لهذا الحقل مع الشركة الأميركية «شيفرون» والبريطانية الهولندية «شل». ولكن، في ديسمبر 2014 — مارس 2015، غادرت الشركتان السوق الأوكرانية، لان ربحية هذه المشاريع باتت موضع تساؤل بسبب هبوط أسعار النفط وبسبب الحرب الأهلية التي طال أمدها. ومع ذلك، تبقى مثيرة للانتباه بعض شروط التعاون المفترض. وهي تكشف بوضوح مكان أوكرانيا في خطط الطاقة للغرب.

كان من المخطط ان يتم في عام 2014 حفر ثلاث آبار في ساحة يوز، وفي أوائل 2015 كان من المقرر أن تنتج اول غاز(25). في الواقع، افادت وسائل

اخرى في جنوب اوروبا وقد تم اتخاذه بعد زيارة نائب الرئيس الامريكي جو بايدن الى صوفيا(22).

ويلقي الضوء على هذه القصة أستاذ العلوم السياسية في جامعة انسبروك (النمسا) جيرهارد مانغوت الذي قال: «حتى قبل الأزمة الأوكرانية، وافقت المفوضية الأوروبية على مضض على موضوع بناء خط «ساوث ستريم». ولكن الآن، عندما باتت الأزمة في اوجها، اخذت تستخدم خط نقل الغاز المذكور لتسوية الوضع في شرق أوكرانيا». وبعد ذلك يقول الخبير ان المشروع مهم جدا بالنسبة لبلغاريا والنمسا وغيرهما من بلدان جنوب أوروبا التي تستقبل الغاز الروسي عبر أوكرانيا. «ومع ذلك، تتعرض الدول الأوروبية للضغط من الولايات المتحدة التي تحاول تحقيق مصالحها في سوق الطاقة الأوروبية». على وجه الخصوص، تعرضت بلغاريا لضغوط غير مسبوقة. حتى ان المفوضية الأوروبية هددتها بالحرمان من التمويل الإقليمي من جانب الاتحاد الاوروبي اذا لم تلتزم وتخضع. ولقد استخدمت الولايات المتحدة ايضا كل وسائل الضغط المتاحة. ويطرح البروفيسور مانغوت سؤاله الطبيعي: «اذا كان من الممكن لروسيا والمانيا ان تبنيا معا «نورد ستريم»، لماذا لا يمكن للدول الصغيرة في غرب وشرق منطقة البلقان ان تبني خط «ساوث ستريم؟»(23).

في سياق «اللعب الاكبر» الجديد يبدو هذا السؤال لا يطلب جوابا. في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية، ستسمح صادرات الطاقة الغالية الثمن لأوروبا، ستسمح للشركات الأمريكية بالحصول على امكانية

الطبيعي الى أوروبا بشكل كبير. ولكن الخبراء يؤكدون على ان الغاز المسال المورد عبر المحيط، سيكون دائما أكثر تكلفة من الغاز المستورد من روسيا عبر خطوط الأنابيب(21). والامر الاخير في غاية الاهمية. لانه لو تم ولأي سبب من الأسباب — على سبيل المثال، بسبب القتال في أوكرانيا — تدمير خط نقل الغاز الذي يمر عبر أراضيها أو حتى إذا كان تهديد دمار الخط حقيقيا، فان شراء الغاز من الولايات المتحدة، سيكون حيويا جدا بالنسبة لأوربا حتى ولو بسعر اعلى.

وبطبيعة الحال، يتقوض احتمال ظهور الغاز الامريكي في أوروبا بسبب إقامة خطي أنابيب لنقل الغاز بدون المرور عبر أوكرانيا — « السيل الشمالي» و«السيل الجنوبي». لقد تم تشغيل الخط الاول ولكن روسيا اضطرت الى التخلي عن بناء الخط الثاني. بقرار من السلطات البلغارية، تم تجميد تنفيذ مشروع «ساوث ستريم» حتى يصدر القرار من المفوضية الأوروبية التي تؤكد من جانبها ان المشروع ينتهك قواعد حزمة الطاقة الثالثة للاتحاد الأوروبي. ووفقا لهذه الوثيقة، لا يجوز لشركات انتاج الغاز ان تملك خطوط نقل الأنابيب الرئيسية، كما هو الحال مع «غازبروم». لقد اعترضت السلطات الروسية على ذلك، مشيرة إلى أن الاتفاقيات الحكومية المشتركة حول «ساوث ستريم» كانت قد وقعت قبل بدء سريان مفعول حزمة الطاقة الثالثة، ولذلك لا تقع هذه الاتفاقيات تحت تأثير القيود التي تفرضها الحزمة المذكورة. ولكن الجانب الاوروبي تجاهل هذه الحجج. ومن الملفت للنظر ان قرار السلطات البلغارية، يتعارض مع مصالح أمن الطاقة لهذه الدولة ولدول

لم يكن احد يصدق قبل خمس سنوات، أن الولايات المتحدة يمكن أن تصبح دولة مصدرة لموارد الطاقة. ولكن، في عام 2009 تمكنت من تجاوز روسيا في إنتاج الغاز الطبيعي، وبحلول عام 2015 من المتوقع أن تترك وراءها المملكة العربية السعودية كأكبر منتج للنفط في العالم. ومن المتوقع أن دخول الولايات المتحدة الى الاسواق العالمية سيعزز الانتاج داخلها وسيجلب لها الدخل الاضافي الكبير وسيوفر فرص عمل جديدة، مما يساعد على خفض أسعار الوقود في السوق العالمية وسيقوض موقف البلدان الأخرى (اعتقد ان المقصود هنا عدة دول مثل روسيا وإيران، وفنزويلا). حتى الان لا يزال القانون الامريكي الصادر في السبعينيات من القرن الماضي، يمنع تصدير النفط الى الخارج. ولكن تصدير النفط إلى كندا، الدولة الوحيدة التي لا يطبق عليها الحظر، يزداد باستمرار وقفز من 23 الف برميل يوميا في 2009 الى 67 الف برميل يوميا في عام 2012 ويتوقع ان يصل الى 200 الف برميل يوميا في المستقبل القريب. وتزداد الضغوط لصالح رفع الحظر على صادرات النفط من الولايات المتحدة(19). وكما ذكر أعلاه، هناك أسباب مهمة لذلك وهي ليست اقتصادية فقط.

وكما اعلن رئيس مجلس النواب الأمريكي، جون بوهينر، «عندما تصبح الولايات المتحدة دولة مصدرة للغاز الطبيعي، ستتمكن اضعاف نفوذ الدول الموردة الاخرى مثل روسيا وإيران، وتعزيز ... حلفائنا وشركائنا التجاريين في مختلف أنحاء العالم»(20). وانطلاقا من ذلك دعا المذكور، رئيس الولايات المتحدة لتوسيع إنتاج والبنية التحتية لتصدير الغاز

طرق بديلة، لتنويع الوصول إلى المنطقة كما يفضل الغرب، او «ستضطر للعب دور الشركة الروسية التابعة»، سنرى ذلك لاحقا. ولكن يبقى بدون اي شك ان لاوكرانيا الدور الكبير في الصراع أجل استغلال مركز الطاقة في بحر قزوين»(16).

وهناك مصلحة اخرى هامة جدا للولايات المتحدة لها علاقة بالطاقة في المشكلة الاوكرانية وهي تتعلق بما يسمى «بثورة الصخر الزيتي»، أي ظهور تكنولوجيات لاستخراج النفط والغاز من الصخر الزيتي. وطبعا لا يزال يثير الجدل الكبير، قدر الفعالية الاقتصادية لهذه التكنولوجيات(17).

تكلفة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تبلغ 48 دولارا للبرميل. هذا بزنس مربح جدا فقط اذا كانت اسعار النفط الخام عالية باستمرار. وتزداد الصورة تعقيدا عندما يتعلق الامر بالغاز المستخرج من الصخر الزيتي. ووفقا للتقارير والمعطيات المتوفرة، تبلغ تكلفة انتاج كل الف متر مكعب من الغاز الصخري في الولايات المتحدة 200-160 دولار، وفي بولندا 320-260 دولار، وفي الصين 560-320 دولار. وفي الوقت نفسه، تنتج شركة «غازبروم» الروسية كل ألف متر مكعب من «الوقود الأزرق» بكلفة 20-18 دولارا فقط(18). بالإضافة إلى ذلك، يبقى الغاز الصخري في كثير من الأحيان أقل جودة ويترافق إنتاجه دائما بضرر كبير للبيئة. حتى اليوم، رفضت كافة الدول باستثناء الولايات المتحدة والمكسيك والصين، وتخلت عن استخدام هذه التكنولوجيات. اما الامريكان فقد الهمتهم كثيرا آفاق هذا الاكتشاف.

القصة وما فيها ان هذه الصواريخ الاعتراضية المجهزة برؤوس حربية تقليدية يمكن وبكل سهولة ان تزود برؤوس نووية. وفي هذه الحالة تراها تتحول من عناصر الدفاع المضاد للصواريخ الى جزء من القوات النووية الهجومية. وفي الوقت نفسه، فترة تحليق هذه الصواريخ، مثلا من خاركوف إلى موسكو، لن تكون سوى بضع دقائق. وهو ما يجعل الوقت اللازم لاتخاذ الاجراءات الدفاعية الضرورية للرد قليلا جدا. وهذا سيجعل قلب بلادنا — موسكو — تحت تهديد السلاح النووي بشكل دائم.

ليس هناك شك في أن نشر عناصر الدفاع الصاروخي الأوروبي في أوكرانيا سيجعل القسم الاكبر من الدرع النووي الروسي عديم الفائدة وسيغير بشدة توازن القوى النووية الاستراتيجية ويجعله ليس في صالحنا.

المصالح الاقتصادية الأميركية في أوكرانيا

الجانب الآخر المهم من سيطرة الولايات المتحدة على أوكرانيا يتعلق بتوازن موارد الطاقة العالمي وطرق نقلها. قبل 15 عاما كتب الخبير الامريكي الذي اشرنا له اعلاه، ان «هناك فهم متزايد بأن أوكرانيا تحتل موقعا حاسما في المعركة التي بدأت حول ومن أجل الهيمنة على ممرات نقل موارد الطاقة التي تربط بين مناطق احتياطيات النفط والغاز في حوض بحر قزوين والأسواق الأوروبية. لا شك في انه سيتم لاحقا تأكيد الأهمية الاقتصادية لموارد بحر قزوين، ولكن المنافسة على بناء خطوط انابيب نقل الطاقة بدأت بالفعل. هل ستوفر اوكرانيا

الوصول الى المعلومات ذات طبيعة دفاعية. وخلال حكم كل رؤساء اوكرانيا — من كوتشما الى يانوكوفيتش وبوروشينكو — بقي نهج هذه الدولة مصرا على الانضمام الى الناتو وبدون اي تغيير. وهذه السمة تميز ليس فقط النخبة الحاكمة في أوكرانيا، بل يمكن القول ان الانقسام العميق والحاد يسود سكان هذه الدولة. ففي عام 2010، عارض 70-80٪ من الأوكرانيين عضوية بلادهم في الحلف العسكري المذكور(15).

ومن العواقب الجدية الهامة لانضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي يمكن أن يكون تنفيذ خطط الولايات المتحدة لنشر عناصر المنظومة الاوروبية للدفاع المضاد للصواريخ في اراضي اوكرانيا. ويعتبر إنشاء نظام للدفاع الصاروخي في أوروبا من جانب القيادة الأمريكية كمحاولة لتغيير التكافؤ العسكري الاستراتيجي مع روسيا لصالح الجانب الامريكي. ومن هذا المنظور تبدو في غاية الفعالية عملية نشر عناصر منطقة المركز الثالثة من الدفاع الصاروخي الاميركي في أوكرانيا. سيسمح نشر الصواريخ الاعتراضية داخل اراضي اوكرانيا للأميركيين باعتراض الصواريخ الروسية ليس في المنطقة النهائية من خط مسارها بل خلال المرحلة الاولى وتدميرها عند انطلاقها. واذا تمكنت بعض الصواريخ الروسية من المرور عبر شبكة المنظومة الاوروبية للدفاع المضاد للصواريخ، فمن الممكن ان يتم اسقاطها خلال خط مسار العودة في طيرانها من قبل عناصر منطقتي المركز الأول والثاني الحديثة (الموجودة في آلاسكا وكاليفورنيا). هناك حقيقة هامة أخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع الاسترشاد بفكرة «التعددية الجيوسياسية»، نرى ان المصالح الوطنية للولايات المتحدة وللدول الغربية تتركز بشكل اساسي على الرغبة في إشعال الصراع بين اكبر دولتين سلافيتين. ودور أوكرانيا في الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة العالمية على أوراسيا يتسم بجوانب أكثر تحديدا.

هذا يتعلق بشكل خاص بمحاولة منح هذه الدولة العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي، واقامة المنظومة الأوروبية للدفاع المضاد للصواريخ وفي مشكلة الطاقة.

تم في إعلان سيادة دولة أوكرانيا، الذي وضع رسميا بداية «استقلال» هذه الدولة، الحديث عن الحياد وعدم الدخول في الاحلاف العسكرية كأساس لسياستها الخارجية. ولكن، في عام 2003، تمكنت القوى الموالية للغرب من تمرير عبر البرلمان الأوكراني القانون الوطني «حول أسس الأمن القومي»، الذي يقول ان العضوية في الناتو هي الهدف النهائي للنهج الأوروبي الأطلسي لهذه الدولة. وفي يناير 2008، عشية قمة الناتو في بوخارست، قدمت أوكرانيا خطة العمل للحصول على عضوية حلف شمال الاطلسي. هذا هو برنامج الإعداد للانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي.

وتنص الخطة على مجموعة كاملة من الأنشطة والاجراءات لتطبيق معايير حلف شمال الاطلسي في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية في اوكرانيا. ويجري تطبيق الأنشطة والاجراءات تحت إشراف مستشارين من الناتو الذين حصلوا على امكانية

لمجموعة من الدول، من وجهة نظر الخطاب السياسي الأمريكي، الذي يتحدث بالالحاح وبكل رياء ونفاق عن حقوق وحريات الشعوب؟ وبعد القيام بكل هذه التعديلات والملاحظات، يجب علينا ان نشكر في كل ما تبقى الخبير العسكري الامريكي على صراحته. فهو يشرح لنا بمنطق الجندي: أوكرانيا تثير اهتمام الولايات المتحدة بشكل اساسي وقبل كل شيء، كوسيلة في الصراع بهدف عدم السماح بنهضة روسيا.

وتبقى معروفة على نطاق واسع ايضا كلمات احد الاعمدة الامريكيين في كره روسيا والخوف منها، ز. بريجنسكي الذي يصر على أنه «لا يكفي التأكيد على ان روسيا لن تبقى امبراطورية بدون اوكرانيا. بل يجب التأكيد على ان روسيا تتحول بشكل آلي الى امبراطورية في حال شرائها واخضاعها لأوكرانيا»(14). ويجب هنا ايضا ان نضع الحديث حول الامبراطورية، بين قوسين واعتبار ذلك مجرد كلام مبسط. فالولايات المتحدة بحد ذاتها تحولت الى إمبراطورية، ولديها من السلطة في جميع أنحاء العالم، لا يمكن ان تحلم به اية دولة اخرى سابقا. ويجب القول كذلك ان تخوف المختص السياسي الامريكي المذكور اعلاه من احتمال «شراء» أوكرانيا و«السيطرة» علها يبدو أيضا مزيفا في ضوء الاعتماد العميق لهذه الدولة على الرأسمالية العالمية والأمريكية بالذات. واذا اخذنا جوهر القضية فان بريجنسكي يتحدث عن ضرورة قيام الاصطدام والمواجهة بين أكبر بلدين الشقيقين، للحيلولة دون تحول روسيا إلى لاعب مستقل كبير على الساحة العالمية، يمكنه الدفاع عن مصالحه.

ومن المعروف ان أضعف نقطة لروسيا من وجهة نظر نهضتها، وخاصة من حيث القيمة الحاسمة للتكامل الأوراسي، هي علاقاتها مع أوكرانيا، التي تعتبر أكبر جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وتلعب في استراتيجية الولايات المتحدة في أوراسيا الدور المهم جدا والمتعدد الاتجاهات.

أوكرانيا في استراتيجية الولايات المتحدة

وكما ذكر أعلاه، فإن هدف الولايات المتحدة في أوروبا منذ نحو 100 سنة يكمن في منع ظهوردولة عظمى، يمكنها ان تجمع وتوحد موارد أوراسيا وتتحدى زعامة الولايات المتحدة. والسيطرة على أوكرانيا يعتبر احد الشروط المهمة لنجاح هذه الاستراتيجية. وكما ذكر خبير عسكري أمريكي، فان «تعزيز السيادة الأوكرانية يعد ضروريا لمنع إحياء اي امر مشابه للدولة السوفيتية العظمى السابقة التي تقوم حول نواتها الروسية. وسياسة روسيا في مجال الامن القومي تقوم بوضوح بوضع هدف اقامة تجمع طوعي جديد لدول الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن ما دامت كييف تلتزم «بالسيادة الكاملة» فستسود على الاغلب التعددية الجيوسياسية»(13).

والتحدث عن «السيادة الاوكرانية» طبعا ليس الا ضربا من البلاغة الكلامية لا اكثر. في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تستعرض هذه الدولة النمط الكلاسيكي للتنمية التابعة، وذلك بعد ان فقدت حتى ظل الاستقلالية. ويبدو غير مفهوم بتاتا سبب معارضة إحياء تجمع طوعي

من النفط الخام. وللمقارنة يقدر احتياطي النفط في العربية السعودية بـ260 مليار برميل. وتوجد احتياطيات كبيرة من هذه المواد الخام في آسيا الوسطى، وخاصة في كازاخستان.

ولا شك في ان استئناف «اللعب الاكبر» هو الذي حدد أهمية القوقاز في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة. وترسيخ هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة من شأنه، من جهة، منع وصول روسيا الى الثروة النفطية في بحر قزوين وآسيا الوسطى، ومن ناحية أخرى من شأنه أن يضمن للولايات المتحدة السيطرة على طرق نقل موارد الطاقة. هذه الظروف تفسر سبب دعم الغرب للإرهاب، الذي تغطى برايات الاسلام في الشيشان في الفترة الممتدة من عام 1990الى بداية القرن الجاري(12). وتخدم نفس الهدف سياسة جر أوكرانيا وجورجيا إلى حلف شمال الأطلسي ومحاولات طرد روسيا من حوض البحر الأسود. وتزداد قيمة هيمنة الولايات المتحدة في آسيا الوسطى والقوقاز بسبب ظهور الاستراتيجية الامريكية الجديدة الطويلة المدى نحو الصين.

والامر ما فيه ان الذي يسيطر على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، يمكنه أن يقرر كيف وبأي سعر يمكن تباع ثروات الطاقة في تلك المنطقة. وهذا يعني السيطرة على النمو الاقتصادي للبلدان الأخرى. ومن نافل القول ان المشتري الرئيسي للنفط والغاز من هذه المنطقة يصبح الصين. ولهذا السبب يصبح ارضاخ روسيا من الشروط المهمة جدا لتنفيذ عملية تطويق الصين وفرض السيطرة على قوتها المتنامية.

تجنب الاصطدام والنزاعات مع الغرب من أجل الوصول إلى أسواق الدول الغربية. «الآن بات التركيز الاسيوي من جانب الولايات المتحدة يثير قلق ومخاوف الصين وخاصة فيما يتعلق بالردع الامريكي وظهرت المخاوف في المنطقة بسبب تزايد التنافس الاستراتيجي بين القوتين»(8). واما النهج المعتدل الذي وضعه دنغ شياو بينغ فبات ينظر اليه من قبل الكثيرين في الصين على انه غير فعال من حيث حماية المصالح الأساسية للدولة، وظهرت الدعوات هناك لتعزيز التعاون مع دول البريكس بوصفها «قطب» جديد للعالم، يقف في وجه الهيمنة الامريكية(9). واثار «التركيز على آسيا»، ردود فعل متباينة في المنطقة ذاتها، سواء في الدوائر الحكومية ام الجمهور(10). وكان لكل هذه الظروف تأثيرها الكبير على موقف الصين من الأزمة الأوكرانية.

وفي هذا السياق بالذات، يجب النظر الى الصراع المندلع للسيطرة على الثروات النفطية في منطقة قزوين واسيا الوسطى والذي غالبا ما يسمى «باللعب الاكبر» الجديد(11). لقد استخدم هذا المصطلح، الشاعر والكاتب الإنجليزي ر. كيبلينغ، في اشارة الى المواجهة الاستراتيجية بين بريطانيا العظمى وروسيا من أجل السيطرة في آسيا الوسطى والقوقاز. لقد ازدادت اهمية هذه المنطقة اليوم بشكل كبير في الاقتصاد العالمي بسبب وجود احتياطيات كبيرة من النفط والغاز — أكبر مما كان مقدرا في السابق. وتشير بعض المعطيات الى ان في باطن الأرض في منطقة بحر قزوين، قد يوجد حوالي 200 مليار برميل

الصين، اي في سعي الولايات المتحدة لتقييد نمو الاقتصاد الصيني والحد من نفوذ الصين السياسي.

وهذا بحد ذاته يفترض، أولا، إعادة توزيع الموارد العسكرية الامريكية من الشرق الأوسط وجنوب آسيا الى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ثانيا، تعزيز العلاقات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الحليفة لواشنطن مثل اليابان واستراليا وكوريا الجنوبية وتايلاند، وإقامة العلاقات مع دول ما يسمى بالاقتصادات المتكونة — الهند واندونيسيا وفيتنام. ثالثا، مواصلة تعزيز الشراكة مع نيوزيلندا وسنغافورة وتايوان. رابعا، تحفيز الدولة لتواجد رأس المال الأمريكي في المنطقة (أي تعزيز الارتباط الاقتصادي للدول الموجودة هناك بالولايات المتحدة). خامسا، تطوير العلاقات مع المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف مثل اسيان. سادسا، الترويج في المنطقة «للقيم الأمريكية الشاملة» مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، اي تعزيز الأيديولوجية الأمريكية(7). ويجب أن نضيف لذلك، الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى (السوفيتية السابقة) لنتمكن من تقييم هذا التصميم الكبير من جانب الاستراتيجيين الأمريكيين. ونتيجة لتطبيق كل هذه الاستراتيجية يجب ان يتكون تحالف قوي حول الصين من الدول المجاورة وعلى رأسها الولايات المتحدة ويكون بمقدوره تشكيل ثقل اقليمي قوي معاكس للعملاق الصيني الناهض.

في بداية عهد إصلاحات السوق في الصين، وضع مهندسها دنغ شياو بينغ بداية سياسة خارجية حذرة لهذه الدولة، تمثلت في تفضيل

جيد مع استراتيجيتها الخاصة بمنع ظهور دولة قوية في أوراسيا. والأزمة الأوكرانية، على ما يبدو، هي نتيجة «الحساب» الامريكي الدقيق لكيفية «منع وقوع ذلك» اي منع نهضة شعوب الاتحاد السوفيتي السابق.

ويثير القلق المماثل لدى الولايات المتحدة تنامي وتعاظم القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي للصين الحديثة. وتنظر النخبة الحاكمة الامريكية الى الصين كقوة ديناميكية، قادرة في المستقبل القريب على المطالبة بدور الزعامة والقيادة في أوراسيا، وبالتالي تحدي الهيمنة العالمية للولايات المتحدة(5). ولا شك في ان هدف الردع هو إضعاف وعزل الصين، مما سيقوض نمو قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولتحقيق هذا الغرض بالذات تم طرح استراتيجية «التركيز على آسيا» (Pivot to Asia) التي طرحها اوباما.

وتمت صياغة اساسها في «مبادئ الدفاع الاستراتيجي» التي طرحها في يناير 2012: «ترتبط مصالح الولايات المتحدة في مجال الاقتصاد والأمن ارتباطا وثيقا بالأحداث الجارية في القوس الممتد من المنطقة الغربية من المحيط الهادي وشرق آسيا إلى المحيط الهندي وجنوب آسيا، مع خلق مزيج من التحديات والفرص الناشئة». وبالتالي وفي الوقت الذي سيواصل فيه الجيش الامريكي المساهمة في ضمان الأمن العالمي، **سنقوم وحسب الحاجة والضرورة بتنفيذ إعادة توازن القوى في اتجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ** (التشديد في النص اصلي — المؤلف)(6). واذا قمنا بإزالة البلاغة الأيديولوجية، فإن جوهر المذهب الجديد يكمن في ردع

أرسل قادة الدول الثلاث إشارة لا لبس فيها للغرب عن رغبتهم وسعيهم نحو تأكيد دور أكثر استقلالا لدولهم في الاقتصاد العالمي والسياسة الخارجية.

لقد ارتبط النهج صوب الاتحاد الأوراسي ارتباطا مباشرا بمصير أوكرانيا. ويعتبر الاتحاد الجمركي بمثابة الشريك التجاري الرئيسي لهذه الدولة. وفي ظروف الأزمة العميقة في الاقتصاد الأوروبي والانغلاق الفعلي للسوق الأوروبية، يبقى التكامل مع الشركاء الأوراسيين بمثابة الطريق الحقيقي الوحيد لتطوير وتحديث الاقتصاد الأوكراني. وهذا بالذات فتح الفرصة الحقيقية لانقاذ البلاد من المزيد من التهميش.

ولكن وللأسف، بدت الطبقة الحاكمة الأوكرانية غير قادرة على وضع نهج براغماتي لحماية المصالح الوطنية الاوكرانية. في ذات الوقت تم التقاط الإشارة في واشنطن مع القلق البالغ. في ديسمبر 2012 تحدثت وزيرة الخارجية الامريكية حينذاك هيلاري كلينتون، في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في دبلن عن خطر «العودة الى المرحلة السوفيتية» في جزء كبير من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقالت الوزيرة: «لن يقوموا بتسميتها بنفس الاسم. هم يعتزمون تسميتها بالاتحاد الجمركي والاتحاد الأوراسي وهلم جرا. ولكن دعونا لا نخدع أنفسنا في هذا المجال. نحن نعرف ما الهدف المطروح ونحاول معرفة كيفية إبطاء العملية أو منع حدوثها»(4). ويجب القول ان رد الفعل غير اللبق هذا من قبل السلطات الأمريكية على مسألة داخلية للجمهوريات السوفيتية السابقة، يتوافق بشكل

الحكومية في مارس 1994(2). ولكن دعوته بقيت بلا رد. على ما يبدو كان يجب عبور فترة المواجهة مع الغرب لاستعادة الوعي ومن اجل ادراك الحقائق القاسية للعالم المعاصر وفهم أن الاستمرار ممكن فقط بالاتحاد. في اوائل القرن الجاري اعتمدت روسيا وكازاخستان وبيلوروسيا خطة جديدة لسياسة اندماجها وتكاملها وتضمنت المضي قدما في اقامة الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد وأخيرا والاتحاد الاقتصادي الاوراسي. في خريف عام 2011، قام فلاديمير بوتين الذي كان يشغل حينذاك منصب رئيس الوزراء في روسيا، وبعده، رئيس بيلوروسيا الكسندر لوكاشينكو ورئيس كازاخستان نور سلطان نزاربابيف بتحديد رؤية كل منهم لمشروع الاتحاد الأوراسي وتم نشر ذلك في الصحافة(3). واتفق زعماء اكبر 3 دول في المجال السوفيتي السابق، في الرأي على ان التكامل الوثيق فقط سيسمح بتوفير الظروف اللازمة لتنفيذ عملية تحديث كاملة لاقتصاد الدول الثلاث ورفع قدرتها التنافسية في السوق العالمية ورفع مستوى معيشة السكان وتعزيز امن هذه الدول.

هذا المشروع يشهد على وجود اعتراف غير معلن من الدوائر الحاكمة في الدول الثلاث بالنتائج السلبية لإصلاحات السوق الراديكالية التي جرت في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وفيه ظهر ايضا ادراك ضعف الجمهوريات السوفيتية السابقة في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية والتفاقم الواضح في العلاقات الدولية. ومع بدء الحركة الجماعية نحو الاتحاد الأوراسي،

السياق «تكمن الضرورة الحتمية النهائية للقوة المهيمنة من أمريكا الشمالية في ضمان أن ذلك [ظهور الخصم الأوراسي] لن يحدث أبدا». لذلك من الضروري «تأييد تقسيم أوراسيا الى اكبر عدد ممكن من الدول المختلفة (ويفضل ان تتبادل العداء فيما بينها)»(1). في بداية القرن الحادي والعشرين، اخذت هذه الاستراتيجية طويلة الأجل للولايات المتحدة في أوراسيا تواجه تحديين رئيسيين: انبعاث روسيا والنهضة الاقتصادية في الصين.

في العقد الاول من القرن الجاري استخدمت روسيا مواردها المالية العالية من ارتفاع أسعار النفط، وبذلت جهودا كبيرة للتغلب على الآثار المدمرة لإصلاحات السوق الراديكالية التي طبقت في التسعينيات من القرن الماضي في البلاد. على وجه الخصوص، يمكن الاشارة الى النمو الكبير في الاقتصاد الوطني الروسي، والزيادة الحقيقية في دخل السكان، وزيادة الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد، ونمو دورها في العلاقات الدولية. ومن الجدير بالذكر أنه تم في السنوات الأخيرة اعطاء دفعة جديدة لعملية التكامل بين الجمهوريات السوفيتية السابقة.

بالكلام تم الاقرار منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، بضرورة اعادة بناء المجال الاقتصادي ولكن على ارض الواقع لم تتحول رابطة الدول المستقلة الى شكل من أشكال إعادة التكامل في المجال السوفيتي السابق. لقد دعا رئيس كازاخستان نور سلطان نزاربابيف لإنشاء الاتحاد الأوراسي، وذلك في محاضرته في جامعة موسكو

في هذه المقالة سنناقش التحديات التي فرضتها نهضة روسيا وصعود الصين، امام استراتيجية الولايات المتحدة في أوراسيا. بعد ذلك سيجري الحديث عن الدور المخصص لأوكرانيا في هذه الاستراتيجية. وتم تخصيص مكانة خاصة للمصالح الاقتصادية للولايات المتحدة في أوكرانيا؛ وفي الخاتمة تم عرض بعض الاستنتاجات من القضايا موضوع المناقشة.

روسيا والصين و«اللعبة الكبيرة» الجديدة

يشير جورج فريدمان رئيس صندوق الدراسات «ستراتفور» المقرب من وكالة الاستخبارات المركزية الى انه وطوال القرن العشرين، كان احد الأهداف الاستراتيجية الأكثر أهمية للولايات المتحدة يتلخص في منع ظهور دولة عظمى في أوراسيا التي يمكن أن توحد سكان وموارد هذه القارة. ولا شك في ان ظهور لاعب من هذا الوزن الثقيل على الساحة العالمية من شأنه أن يحدث تغييرا جذريا في ميزان القوى العالمي، ويؤدي لتقويض الزعامة الأميركية للعالم. ولمنع قيام ذلك اضطرت الولايات المتحدة للتدخل في الحربين العالميتين، الاولى والثانية، عندما حاولت المانيا لعب مثل هذا الدور وكذلك في فترة الحرب البادرة عندما ناضل الاتحاد السوفيتي لشغل هذا المكان. وفتحت هزيمة المانيا في الحرب امام الولايات المتحدة الطريق نحو الهيمنة في العالم الرأسمالي وادى انهيار الاتحاد السوفيتي الى تحول الولايات المتحدة الى القوى العظمى الوحيدة في العالم. في هذا

مصالح الولايات المتحدة في اوراسيا واوكرانيا

روسلان دزاراسوف

رئيس قسم الاقتصاد السياسي في جامعة بليخانوف الاقتصادية الروسية
دكتور في العلوم الاقتصادية

dzarasovr@gmail.com

كانت السياسة الخارجية الامريكية من اهم العوامل التي حددت بداية وسريان الازمة السياسية الدولية والعسكرية في اوكرانيا. وتجدر الاشارة الى ان الاوساط الحاكمة الامريكية عملت وعلى مدى ربع قرن ونيف بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بشكل حثيث من اجل تعزيز سيطرتها على المجتمع الاوكراني. وتمكن هؤلاء من اقامة شبكة كاملة من المؤسسات، بدءا من الجماعات الاوليغارشية التي تحتفظ بأموالها في الغرب وكذلك المؤسسات غير الحكومية الكثيرة وانتهاءا بالاحزاب السياسية الخاضعة لهم ومجموعات المقاتلين الفاشيين الجدد. وتم في اللحظات المطلوبة استخدام هذه القوى من اجل تسليم السلطة الى نظام موال للولايات المتحدة.

ولكن ما هي مصالح الولايات المتحدة التي دفعت بها الى بذل كل هذه الجهود الطويلة والحثيثة من اجل اخضاع اوكرانيا لاستراتيجيتها ؟ بدون الرد على هذا السؤال ستبقى غير واضحة الكثير من الاسباب الهامة لاندلاع اكثر القضايا السياسية حدة في وسط اوروبا منذ سقوط جدار برلين.

13. *Spencer Robert.* Germany: PEGIDA is «an unexpected flash of patriotism»/ Jihad Watch // http://www.jihadwatch.org/ 2015/01/germany-pegida-is-an-unexpected-flash-of-patriotism
14. *Paul Henry.* Pegida steht auf gegen Regierungslügen // Contra Magazin. 22. Januar 2015 // http://www.contra-magazin.com/ 2015/01/pegida-steht-auf-gegen-regierungsluegen/.
15. Neujahrsansprache der Kanzlerin: Merkel prangert Hass bei Pegida-Märschen an // Spiegel Online. 31.12.2014 // http://www.spiegel.de/ politik/ deutschland/merkel-kritisiert-pegida-bei-neujahrsansprache-scharf-a-1010785.html
16. Friedrich macht Merkel für Pegida verantwortlich // Die Welt. 27.12.2014 // http://www.welt.de/politik/deutschland/ article135786197/Friedrich-macht-Merkel-fuer-Pegida-verantwortlich.html
17. Sarrazin *Thilo.* Deutschland schafft sich ab: Wie Wir unser Land aufs Spiel setzen. München: Deutsche Verlags-Anstalt, 2010.

الكلمات الرئيسية: المانيا، تدفق المهاجرين، داعش، بيغيدا.

1. De Maiziere rechnet mit 800.000 Flüchtlingen // Zeit Online. 2015. 19 August // www.zeit.de

2. الموقع الرسمي لـ ZDF.
// www.heute.de/bundeskanzlerin-angela-merkel-im-zdf-sommerinterview-39729302.html

3. انظر كذلك:
«Flüchtlingskrise ist Jahrhundertaufgabe». Interview mit Frank-Walter Steinmeier // Rheinische post. 2015. 8 August // http://www.rp-online.de/politik/deutschland/frank-walter-steinmeier-im-interview-fluechtlingskrise-ist-jahrhundertaufgabe-aid-1.5296433

4. *Todehöfer Jürgen.* Eine Fünf-Säulen-Strategie zur Bekämpfung des IS // Berliner Zeitung. 2015. 21 Juli // http://www.berliner-zeitung.de/politik/gastbeitrag-zur-terrorbekaempfung-eine-fuenf-saeulen-strategie-zur-bekaempfung-des-is,10808018,31267630.html

5. رد الحكومة الفيدرالية على طلب كتلة اتحاد التسعينيات/الخضر
/ Deutscher Bundestag // http://dip21.bundestag.de/dip21/btd/18/053/1805351.pdf

6. Germany's anti-Islam Pegida makes surprise gains in first election bid // The Guardian. 2015. 8 June // http://www.theguardian.com/world/2015/jun/08/germanys-anti-islam-pegida-makes-surprise-gains-in-first-election-bid

7. *Gärtner M.* Der PEGIDA-Put: Merkels gefährliche Wette. 2015. 5 Januar // http://info.kopp-verlag.de

8. Jeder Zweite sympatisiert mit Pegida // Die Zeit. 2014. 15 Dezember // http://www.zeit.de/politik/deutschland/2014-12/islam-pegida-fluechtlinge-deutschland-umfrage

9. *Vorländer H.* Wer geht zu PEGIDA und warum? // Technische Universität Dresden. 2015. 20 Januar // http://tu-dresden.de/die_tu_dresden/fakultaeten/philosophische_fakultaet/ifpw/poltheo/news/vorlaender_herold_schaeller_pegida_studie

10. *Arnett George.* German anti-immigration movement is still only a minor force // The Guardian. 2015. 13th January // http://www.theguardian.com/news/datablog/ 2015/jan/13/german-anti-immigration-party-only-minor-force-pegida

11. Lagerwahlkampf zur zweiten Runde der OB-Wahl in Dresden // Focus Online. 08.06.2015 // http://www.focus.de/ regional/dresden/wahlen-ob-wahl-in-dresden-bereits-18-prozent-wahlbeteiligung_id_4733375.html

12. Germany's anti-Islam Pegida ...

النفاق السياسي الواضح. لا شك في ان الاشخاص الموجودين في السلطة هناك، يتمتعون بالعقلانية ويفهمون أنه ينبغي حل المشكلة. ويجب البت فيها وحلها في أسرع وقت ممكن. وإلا فان هذه السلطات قد تفقد دفة القيادة في البلاد وقد تصبح خسائر مموليها من رجال المال والصناعيين، اكثر من ارباحهم.

وسينبغي تركيز أكبر قدر من الاهتمام على ذلك ايضا لأنه بقي عامان فقط وسيحل موعد الانتخابات الاتحادية في ألمانيا. لقد بدأت بالدوران ماكينة الحملة الانتخابية واخذ الصراع فيها يتأجج. وتحولت مجموعة القضايا المرتبطة بالهاجرين الى أداة للمعارك السياسية الداخلية: يرغب الجميع بالظهور بمظهر الانساني والعادل والحصيف والنزيه الذي يمكنه التكهن بالمستقبل بشكل صحيح، وكل ذلك مع صب الوسخ على المعارضين. والمهم ان لا يعيق ذلك وعند الحاجة، وحتى في السر، من توحيد الجهود لحل المشكلة التي تهدد ألمانيا بخسائر وتكاليف مالية واجتماعية خطيرة.

يجب اداء اللعبة بشكل جميل، ويجب أن يتم كل شيء بهدوء، وبشكل يدل على أن الحكومة تقف ثابتة على قدميها، ولا تنحني امام الانتقادات. وطبعا سيضطر المواطن الالماني العادي للتحمل ويجب أن يعاني قليلا لاجل الوطن. هذا هو قدر الطبقة الوسطى دعامة الرخاء الألمانية، ويجب عليها ان تكون كالدرع الحي الذي يتصدى لكل المحن التي يتعرض لها الوطن. الشعب دائما يدفع ثمن اخطاء الحكام. اما التاريخ فسيكتبه المنتصرون.

المجتمع الألماني. وتلخصت التعددية الثقافية والتسامح فقط في محاولة التخفيف، أو حتى أفضل — التعتيم على القضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة المتعلقة باللاجئين والمهاجرين الذين يعيشون في المانيا على شكل جاليات منفصلة. اي تجاهل مشاكل العلاقات بين الأعراق والأديان. والنخبة السياسية الالمانية التي تهتم بالمشاكل الملحة في البلاد فقط من منظور الشعبية وبالارتباط الوثيق معها، عملت فقط لمصلحة الاوضاع الآنية وركزت جهودها على المنظور الاعلامي وخاصة المهمات التي لا تتطلب حلولها التسخير الطويل للقوى والموارد، بدون الحصول على النتائج الملموسة على المدى القصير أو المتوسط.

ولكن حجم الصعوبات حينذاك كان ضئيلا، وكان من الممكن فقط عدم الالتفات بشكل جدي الى المشكلات وكان من الممكن تعليق يافطة «العجوز الاحمق» على سارازين ومن ثم تناسيه بهدوء. وهو ما تم القيام به فعلا. واليوم، كما نرى، لم يعد من الممكن السير وفق الطريق السهل. لقد نمت المشكلة بسرعة إلى حد لم يعد معه من الممكن التعتيم عليها. وبات الحل يتطلب الموارد الهائلة والوقت الطويل. وليس هناك ما يضمن النتيجة المرجوة.

وعلى الرغم من ذلك لم تخرج الاوضاع بعد عن نطاق السيطرة. ولا تزال هذه الامور لا تشكل بعد التهديد الوجودي بالنسبة لألمانيا. يبدو للمراقب الخارجي طبعا، أن النخبة السياسية الألمانية ووسائل الإعلام وصلت في لباقتها السياسية العدوانية وتسامحها الشديد إلى حد السخف. لكن هذا فقط من الناحية الظاهرية: في الموضوع يوجد بعض

لا شك في ان شكل السلوك الذي اختارته القيادة الألمانية والذي يتم تنفيذه من خلال وسائل الاعلام لمواجهة بيغيدا، يساهم فقط في اجتذاب المزيد والمزيد من المؤيدينالى الى صفوفها، وخاصة أولئك الذين يعارضون احزاب الوسط. ينظر البعض الى الانتقاد الشديد من جانب المستشارة ميركل(15)، وعدم رغبة السلطات الاتحادية لاجراء اية اتصالات مع المحتجين من بيغيدا، بهدف الحصول على النقاط السياسية وسحب قسم من الناخبين المحتملين من الحركة المعادية للإسلاميين، على انه بمثابة الخطأ ويشارك في هذا الرأي حتى قسم من زملاء ميركل في الكتلة البرلمانية(16).

وظهور حركة درسدن بحد ذاته والنجاحات المبكرة لها باعتبارها هيكل المظلة للجمهور الساخط غير الراضي عن النهج الحالي لقيادة البلاد تعتبر ليس فقط بمثابة الرد من قبل الجمهور الفعال سياسيا على التدفق الهائل من المهاجرين، ولكن أيضا نتيجة مباشرة لفشل القيادة سياسة التعددية الثقافية التي اعتمدتها القيادة في ألمانيا.

في عام 2010 كتب تيلو سارازين في كتابه «ألمانيا تدمر ذاتها»(17)، ان السلطة في المانيا غير مهتمة لا بالمهاجرين ولا بمشاكلهم. يبقى المهاجرون بالنسبة للنخبة التي تعيش في مجال مغلق نسبيا من الازدهار المادي العالي، ليسوا اكثر من الذين ينظفون الشوارع ويغسلون الارضيات وكذلك عبارة عن الخلفية التي يمكن ملاحظتها عند المرور صدفة عبر منطقة نويكولن في برلين. وعلى ارض الواقع لم يتم اتخاذ اية اجراءات حقيقية من اجل حل مشاكل المهاجرين والاستيعاب الناجح لهم في

والهلوكوست، تم تعليم الالمان على كراهية بلادهم وأنفسهم ... الآن ظهر لديهم الشعور بان ألمانيا هي البلاد التي يمكن العيش فيها بكرامة وان الالمان شعب يستحق الحياة الكريمة في بلاده التي اعاد تشييدها من جديد بفضل جهوده الذاتية وعمله الشاق.... ولا شك في ان وطنية الالمان ليست العداء والخوف من القادمين بل هي محبتهم لبلادهم»(13). يجب القول ان هذه المقالة وكوجهة نظر ذاتية، تملك الحق بالوجود بدون شك وفيها والحق يقال توجد بعض الحقيقة. ولكن يجب أن أقول أن اي شخص الماني متعلم ومثقف عند سماعه لمثل هذه الكلمات سيعتبرها بمثابة التحريض الاستفزازي الفظ.

ان الذين يدعمون بيغيدا يعتقدون ان الانتقاد الموجه ضد الحركة في وسائل الاعلام الالمانية، يتسم بطابع القوالب التقليدية وهو يفتقد للموضوعية ولا توجد فيه اي اساس وقائعي للتقييمات السلبية. ولا يجري مثلا اي ذكر انه بالإضافة الى الشعارات المعادية للإسلاميين يجري خلال فعاليات الاحتجاج طرح الانتقادات للسياسة الاوربية التي تنتهجها المانيا ولمشاركة الجيش الألماني في حلف شمال الأطلسي، ولسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي — توزيع الحصص لاستقبال النهاجرين بين الدول الأوروبية، وللامتيازات التي يتمتع بها المهاجرون على خلفية انخفاض المنح المالية للسكان المحليين. ويجري تجاهل حقيقة أن الحركة تقوم بشكل سلبي بتقييم سياسة السير على طريق يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة، وهو امر يجلب في الكثير من الأحيان الضرر للمصلحة الالمانية ويشمل ذلك السياسة في الاتجاه الروسي(14).

مؤسسات الدولة والقطاع العام، ومتوسط العمر بينهم 48 عاما. وكسبب لانضمامهم إلى حركة، فقط 15٪ من الذين تم استطلاع آرائهم ذكروا عدم الرضا عن قانون الهجرة والسخط على تدفق اللاجئين من الدول الإسلامية. اما الغالبية العظمى — 54٪ — فهم غير راضين عن سياسة الحكومة الاتحادية ككل، وذكر 20٪ انهم غير راضين عن عدم موضوعية وسائل الاعلام(9).

وفي يوم 12 يناير 2015 جرت في دريسدن اضخم فعالية للحركة جمعت أكثر من 25 ألف شخص(10). وحول تحقيقها للنجاح السياسي، تدل حقيقة ان تاتيانا فيسترلينغ مرشحة «بيغيدا» في انتخابات عمدة مدينة دريسدن 7 يونيو، حصلت على 9.6 بالمئة من اصوات الناخبين، على الرغم من أن استطلاعات الرأي العام الأولية وعدت لها فقط 1-2٪ من الاصوات(11). ومن بين الشعارات الاساسية في حملة تاتيانا فيسترلينغ الانتخابية كان «بعث» الثقافة الألمانية وانتقاد المهاجرين واللاجئين لأنهم تركوا اوطانهم جريا وراء حياة سهلة، ومن اجل الدعم الحكومي الاوروبي(12). لم يكن من الممكن بتاتا قبل 10-5 سنوات، تصور مثل هذه الشعارات حول «النهضة» الشبيهة بالمرحلة المبكرة من الثلاثينيات من القرن الماضي. اما الان فنراها تقترب خطوة خطوة، لتنخرط في التيار السياسي الرئيسي.

ونشهد ان مثل هذه الشعارات الشعبوية المبتذلة تؤيد في مقالة «ظاهرة بيغيدا هي بصيص مفاجئ للوطنية»، التي كتبها مدير المشروع «Jihad Watch» روبرت سبنسر: «بعد الحرب العالمية الثانية

تقتصر على مستوى التعامل العادي. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك يمكن اعتبار المبادرة العامة الألمانية «الوطنيون الاوروبيون ضد أسلمة أوروبا الغربية» (بيغيدا). هذه الحركة لا تزال فتية جدا وتأسست في درسدن في أكتوبر 2014 (تجدر الإشارة إلى أن معطيات عام 2012، تدل على ان دريسدن مدينة ذات أدنى نسبة الأجانب — 7٪، وان نسبة المهاجرين في ولاية سكسونيا هي الاقل في المانيا — فقط 2.8٪ السكان(6).

ومع ذلك، فقط تمكنت هذه الحركة من التحول خلال عام فقط، من منظمة محلية تعادي سياسة السلطات في مجال الهجرة الى قاعدة احتجاج قومية عامة توحد كل الممتعضين من هذه الجوانب او تلك في السياسات الداخلية والخارجية للحكومة الفيدرالية الالمانية(7).

وتجتذب الحركة الى صفوفها الانصار اكثر فأكثر، لتصبح الوسط الملائم لمعارضي لأحزاب اليمين واليسار الوسط. ووفقا لبيانات نشرت في صحيفة «دي تسايت»(8)، فان استطلاع الراي العام دل على ان 49٪ من مواطني ألمانيا يتعاطفون مع الحركة، و39٪ يتضامنون بالكامل مع نشاطاتها. واعرب في نفس الوقت 73٪ من المواطنين عن شعورهم بالقلق إزاء تهديد الإسلام الراديكالي.

ومن الملفت للنظر ان أساس مبادرة درسدن يتشكل ليس من ممثلي الفئات اليمينية المتطرفة المهمشة، بل من ممثلي الطبقات التي تشكل قاعدة الاستقرار الألماني — الطبقة الوسطى المتعلمة. ووفقا لاستطلاعات الرأي العام فأن 70٪ من المشاركين في المبادرة هم من العمال وموظفي

وتحاول الاوساط السياسية ووسائل الاعمال الالمانية بالإجماع الحد من الأثر التراكمي للمشاكل المذكورة في مزاج المجتمع، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، ولكن نظرة الشك وحتى العداء من جانب الالمان نحو المهاجرين لا تزال تقوى وتكبر. وعلاوة على ذلك، على خلفية الزيادة الحادة في عدد اللاجئين في جمهورية ألمانيا الاتحادية يلاحظ انتشار المزاج اليميني المتطرف والعنصري، وخاصة ذاتي الاتجاه المعادي للمهاجرين والتوجه المعادي للإسلام. ويزداد عدد الهجمات على المساجد والمؤسسات الإسلامية الأخرى، وكذلك على اماكن إقامة طالبي اللجوء الذين وصلوا لتوهم. وتحدث بالقرب من اماكن اقامتهم التجمعات والمظاهرات الاحتجاجية واعمال الشغب. ويزداد مستوى التمييز ضد التلاميذ في المدارس وعند القبول في العمل، وهلم جرا.

ويبقى موقف السلطات التي تتلخص في الواقع في تعتيم وتجاهل هذه المشكلة ومحاولة الرمي بكل المسؤولية في الحوادث على النازيين الجدد واليمين المتطرف، عقيما ولا يعطي ثماره المرجوة، وأحيانا يعطي نتيجة عكسية. في الواقع يحدث ما لا يجوز بتاتا السماح بوقوعه في حالات الازمة: يتكون لدى المواطنين انطباع بأن الحكومة لا تسيطر على الوضع، وهي عاجزة أمام المشاكل المتكدسة وتحاول تجاهل حلها وتدفن رأسها في الرمال.

واخذت امزجة الاحتجاج بين المواطنين تكتسب الطابع المنهجي بشكل يتناسب مع تعاضد المتعضين. ولم تعد هذه الامزجة متفرقة ولا

سنعرف لاحقا كيف ستعمل كل هذه المقترحات والطرق وسيبين الزمن اية منها ستكون فعالة والى اي حد. وامور الاقتصاد في هذه الحالة ليست الا نصف المشكلة. الوضع يهدد بتقويض الأمن والاستقرار الاجتماعي والنظام العام، وليس فقط في ألمانيا ولكن أيضا على مستوى أوروبا. ويبقى من الصعب جدا فرز الارهابيين التابعين لداعش وتحديدهم من بين التيار العام للاجئين القادمين الى المانيا. ويبقى انصار داعش الواصلون الى اوروبا مثلهم مثل بقية اللاجئين وذلك حتى يحملوا السلاح بأيديهم او يباشرون بممارسة الترويج الدعائي للارهاب وتجنيد المقاتلين الجدد. وتدرك السلطات جيدا ان انصار «الاممية الارهابية» الجديدة هم عبارة عن قنابل موقوتة وقد بدأ العد التنازلي لتفجيرها(4).

ليس مستغربا بتاتا تزامن الزيادة في تدفق المهاجرين مع اشتداد الدعاية من قبل داعش، والتي تستخدم ليس فقط البنية التحتية التقليدية للمساجد والتجمعات السلفية، بل، وعلى نحو متزايد، شبكات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية. وتزداد قوة شعبية داعش وتقوى بين المواطنين الألمان، بما في ذلك الألمان بالدم والعرق. واخذت تكتسب الاحترام وتصبح الى حد ما موضة وقاعدة «للنلفوذ الذاتي»، عضوية وانتماء الشباب المسلم الى الجهاد العالمي. في عام 2015 بلغ عدد الاسلاميين المتطرفين الذين غادروا المانيا الى العراق وسورية للمشاركة في القتال والقيام «بأعمال» اخرى 700 شخص ويقال ان ثلثهم عاد بنجاح الى المانيا(5).

وضمان حق اللجوء المشروع الأوروبي الجديد الذي من خلاله ستضطر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإثبات القدرة على اللعب بشكل فعال في فريق موحد.

ولا توجد لدى حكومات دول الاتحاد الاوروبي أية وصفة موحدة لمكافحة هذه الازمة. من بين المقترحات على سبيل المثال زيادة عدد موظفي مكتب الهجرة وشؤون اللاجئين والحد من فترة النظر في طلبات الحصول على اعتراف بطالبي اللجوء كلاجئين. ويجري اعداد وصياغة التدابير اللازمة لتحسين الظروف للعمال المهاجرين.

ثمة خيار معقول — استبدال التعويض المالي بمواد غذائية تقدم للمهاجرين. ويجب القول ان المبلغ المقدم لكل لاجئ يعادل أو يفوق على متوسط الراتب في ألبانيا وكوسوفو. ومن المقترح أيضا جعل التعويض المالي للاجئين اقل من تعويض البطالة الذي يدفع للمواطن الالماني.

وطرحت ايضا فكرة ترويج على عدد من دول البلقان — ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية كوسوفو — وضع ما يسمى «بالدول الآمنة المنشأ»، والذي يسمح بعدم منح لمواطني هذه الدول الملاذ الآمن لأسباب سياسية وباستخدام الطريقة المبسطة لإعادتهم إلى وطنهم. وبهذا الشكل يتوقع تقليص تدفق اللاجئين بنسبة 40٪. وتجدر الإشارة إلى أن خطوة مماثلة ضد صربيا والبوسنة والهرسك ومقدونيا لم تبرر نفسها ولم تعط النتيجة المرجوة منها، فازدادعدد المهاجرين من هذه الدول بنسبة 23٪.

الذين حالفهم الحظ للبقاء، فسيشمل ذلك المدفوعات للأطفال — المدرسة وروضة الأطفال، وما إلى ذلك، في المتوسط حوالي 10 الاف يورو لكل لاجئ سنويا.

ووفقا للقانون الألماني، فإن الجهة المسؤولة عن استقبال وإيواء طالبي اللجوء، فضلا عن التكاليف ذات الصلة، هي السلطات الإقليمية والمحلية. في ألمانيا، لا يحق للاجئين العمل أو الدراسة، باستثناء دورة اللغة، اي انهم لا يستطيعون وحسب القانون التكفل بإعالة أنفسهم، ناهيك عن المساهمة في الموازنة العامة للدولة. وهذا كله يعني انه سيتم انفاق مليارات يورو على هؤلاء الناس. كل هذا يجري على خلفية وجود حاجة حقيقية للقوى العاملة في المانيا بمقدار حوالي 400 ألف شخص. وهذا العدد يساوي تقريبا عدد الاشخاص الذين يتسللون الى المانيا بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة.

من جانبها وصفت انجيلا ميركل في مقابلة مع قناة ZDF في 16 اغسطس من هذا العام، الوضع بشكل عام كغير مقبول وغير مرضي بتاتا(2). وقالت المستشارة انها تقصد خلال ذلك المانيا والاتحاد الاوروبي بشكل عام. وعمليا استعرضت ميركل الموقف العام للسلطات الالمانية الذي يقول: لا يمكن بشكل منفرد التغلب على هذه الآفة الاجتماعية. وستكون هناك الحاجة حتما إلى تعزيز العمل مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي لتوزيع المهاجرين، حيث يجب على كل دولة أن تأخذ نصيبها من المسؤولية(3). بعد إنقاذ اليونان، قد يصبح موضوع المهاجرين

لنأخذ على سبيل المثال ألمانيا، التي تعتبر من أغنى دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهي الهدف المنشود من قبل المهاجرين. انها أرض الميعاد بالنسبة لهم. هنا، أزمة لاجئين تسود تقريبا على كل المساحة الاعلامية.

وهذا ليس بالغريب ، لأن الوضع يبدو قاتما، ولا يبعث على التفاؤل. يصل الى ألمانيا 40٪ من جميع طالبي اللجوء. ويزيد من حدة المشكلة، انضمام الى المهاجرين من الشرق الأوسط وتحت ضجيج الازمة، اعداد كبيرة من الباحثين عن الحياة الرغيدة من البلقان، ولا سيما من ألبانيا، والبوسنة والهرسك وكوسوفو. ووفقا للمعطيات التي قدمها وزير الداخلية الالماني الاتحادي توماس دي ميزييره، فإن عدد اللاجئين في جمهورية ألمانيا الاتحادية سيرتفع حتى 800 ألف شخص مع حلول نهاية 2015 الجاري(1). ولم تعد قادرة مخيمات اللاجئين ولا مؤسسات الخدمة الحكومية المحلية على انجاز عمليات تسجيل وجرد اللاجئين القادمين. وتقوم السلطات وبسرعة بتنظيم المعسكرات المؤقتة لاستيعاب القادمين الجدد مع استخدام البنى التحتية الاجتماعية والعسكرية. ولم تعد الاموال تكفي «لهضم» التيار المتزايد من اللاجئين القادمين الى المانيا.

يعتبر الجانب المالي، ولو بشكل غير رسمي، البند الاول والرئيسي في جدول الأعمال. وتلتزم الحكومة الالمانية الصمت المطبق فيما يتعلق بالتكلفة التي سيتحملها دافع الضرائب الالماني لقاء ترتيب امور اللاجئين. ويشمل ذلك تكاليف الإقامة والرعاية الطبية والغذاء، وبالنسبة لأولئك

مختلفة نحو فهم العالم. ويجب القول ان توزيعهم الى جانب وجوار السكان المحليين سيتسبب حتما في اثارة استياء هؤلاء بغض النظر عن مدى التسامح لديهم وسيثير حتما رد فعل سلبيا من جانب المهاجرين وسيفتح المجال امام مختلف انوع الراديكاليين.

من المنظور الأمني، هناك رقابة سيئة او معدومة على تيارات المهاجرين الى اوروبا من الشرق الاوسط وغالبيتهم من المسلمين، وهو ما يعني انه سيتسلل الى اوروبا انصار أتباع الإسلام الراديكالي، وعملاء داعش، التي ستشكل شبكات سرية تابعة لها وتخوض في اراضي الاتحاد الاوروبي حربها الاعلامية الدعائية وتمارس نشاطاتها التجنيدية والارهابية. ويجب كذلك الاشارة الى ان مثل هذا الخط الشامل لنقل الأشخاص عبر دول الترانزيت واجتياز حدود الاتحاد الاوروبي يعني على الاغلب وجود بزنس غير مشروع ومربح جدا قد تكون داعش نفسها مؤسسة له او مساهمة فيه. وأخيرا، مع التدفق المستمر لهذا العدد الكبير جدا من اللاجئين سيزداد حتما مستوى المشكلات والشجارات المحلية والجرائم: انتهاكات النظام العام، الشجار المستمر، السرقة والسطو وغيرها. وكما يتبين من التقارير الإخبارية، ليس كافة المهاجرين يتميزون بالطابع البناء.

كل من الجوانب المذكورة تزيد من تفاقم المشكلات القديمة وتخلق مشاكل جديدة وعوامل عدم الاستقرار، التي يجب تحييدها بهدوء قدر الامكان. وفي اطار الابعاد السياسية تبقى المهمة الرئيسية العثور على إجابة للسؤال: ما العمل؟ (ولاحقا سيتبين على من يقع اللوم).

المسؤولية أو جزء من تكلفة الحلول على احد من جيرانها. والدول الاوروبية لا تستعجل في عرض المساعدة فيما بينها: قد لا تكفي مواردها نفسها. فكلها تشهد الانتخابات المختلفة وهناك معارضة سياسية والجميع بالحاجة الى الاحتفاظ بالسلطة. ويجب القول ان تيارات الهجرة التي غمرت اوروبا في الفترة الحالية لا تعتبر استثناءا ايضا. وكل واحد يبني سفينة نوح الخاصة به ولكن خلال ذلك لا توجد لدى اي احد تعليمات عامة لتجميع هذه السفينة.

تجدر الاشارة الى ان مشاكل الهجرة الحديثة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بما في ذلك في سياق مسارها الأوروبي، تبدو متعددة الأبعاد للغاية. وفيها يوجد الجانب الإنساني: وهي مجموعة من المآسي الشخصية للذين طردتهم الحرب والذين ليس لديهم مستقبل في بلادهم، والمحرومين من اي رزق يسمح لهم بالعيش والذين بلغت معاناتهم حدودها القصوى ولذلك باتوا قادرين على ارتكاب الأعمال اليائسة. وانطلاقا من حالة العالم الذي نعيش فيه اليوم يمكن القول ان اي منا قد يقع في مكانهم.

من الزاوية الاقتصادية يمكن النظر الى ذلك بشكل مختلف: عمليا يجري تدفق غير منضبط تقريبا للمهاجرين، الذين يجب توفير المأوى والطعام لهم على نفقة الدولة المضيفة، أي على نفقة دافعي الضرائب، والناخبين.

من الناحية الاجتماعية الثقافية يزداد بشكل كبير عدد الأشخاص من ديانات وثقافة وتقاليد وعادات مختلفة تماما، بل وهم يحملون نظرة

الدور الصعب لأرض الميعاد

من المعروف ان أية أزمة هي اختبار لصلابة منظومة الدولة لأنها تعري وتفضح عيوبها الخفية ونقاط الضعف فيها. اليوم، بالنسبة للدول الأوروبية، التي عاشت سابقا عيشة رغيدة هادئة بدون منغصات، هذه الازمة اصبحت التدفق الهائل الحجم لتيارات المهاجرين من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي تمزقها الصراعات المسلحة. ولكن يمكن للمرء ان يشك والى حد كبير بمدى»عفوية» هذه التيارات، لأنها بدأت بشكل مفاجئ وحاد جدا. يبدو واضحا للعيان الارتباط بين السبب والنتيجة، ويلاحظ تحديد اتجاهات هذه التيارات وترسم مخططات الترانزيت. ويبدو ان الغرب يصطدم، على الاغلب، بمثل هذه المخاطر لأول مرة، وهو الذي اعتاد على حل المشاكل الصغيرة بهدوء، اما الكبيرة منها، من نوع «التهديد الروسي»، فكان يخترعها بضجة.

ايفان كرافتشينكو

السكرتير الثاني للأمانة العامة لوزارة خارجية روسيا
دكتوراه في العلوم السياسية

kravt-iv@yandex.ru

تبين الممارسة أن كافة الدول الاوربية تشعر بالسعادة الاوربية المشتركة بشكل جماعي، ولكن فيما يتعلق بالمشكلات بما فيه ذات المستوى الاوربي او الكلي الإقليمي، فتعاني كل دولة لوحدها محاولة مرارا وضع

سمح لوارسو ان تمر بشكل غير مؤلم نسبيا خلال الأزمة الاقتصادية في 2008-2009، والتي شلت اليونان.

بطبيعة الحال، يتعين على روسيا مساعدة اليونان ماليا، نظرا للعلاقات التاريخية والروحية التي تربط الدولتين منذ قرون ونظرا للصداقة التي تربط بلدينا. ولكن ضخ المال من موسكو (أو بكين، أو من عواصم أخرى) لن يعطي أي تأثير إذا واصلت اليونان التقيد بتوصيات «اللجنة الثلاثية». لم تعد هناك اية ثقوب في احزمة اليونانيين لشدها اكثر من ذلك.

الكلمات الرئيسية: الأزمة في اليونان، الاتحاد الاوروبي، روسيا.

بلا جدوى ماليا. ولم يعد بمقدور اثينا ان تلعب من جديد ملوحة بالعامل الروسي (إعطاء المال مقابل عدم معارضة فرض العقوبات) هذا الامر لن يساعدها في تحقيق حل جذري للمشاكل الاقتصادية الاساسية في البلاد.

المخرج الحقيقي، من وجهة نظر المؤلف، يمكن أن يكون واحد فقط — الانتقال إلى موقف جمهورية التشيك او بولندا والخروج من منطقة اليورو. لو قامت اليونان بفرض عملتها الوطنية، بحيث تكون رخيصة مقابل اليورو كما هو حال الكورونا التشيكية، فإن الإنتاج الزراعي في اليونان سيكون قادرا على المنافسة على الفور. بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، ستقوم دول اخرى مثل روسيا بشراء السلع والمنتجات اليونانية غير المرتبطة باليورو (وبالتالي الرخيصة) مثل الخمور والحمضيات والزيتون والفراولة والطماطم (البندورة) وهلم جرا، كما كان الحال منذ العهد السوفياتي. بعد فرض اليورو باتت المصايف اليونانية غالية بالنسبة للسائح الروسي وهو ما دفعه الى التوجه الى تركيا ولكن في حال الدراخما سيعود السائحون من موسكو أو نوفوسيبيرسك لقضاء الاجازة في اليونان.

نعم، هذه بطبيعة الحال ليست مبتكرات عصرية فائقة، ولكن حتى بولندا المتعزة بنفسها عاشت جيدا قبل فرض العقوبات معادية لروسيا مستفيدة من بيع البطاطس والتفاح لبلادنا. من المعروف ان الطعام يبقى بضاعة رائجة لان الناس ترغب دائما بالاكل حتى في أوقات الأزمات. ووجود العملة البولندية الخاصة

المضافة وخفض المعاشات التقاعدية. ولكن في ظروف البطالة الجماعية (التي فرضت ايضا عبر تدابير واجراءات الدائنين) بات يعيش على الرواتب التقاعدية للاباء حوالي 1.5 مليون شخص في اليونان. ولكن حكومة تسيبراس رفضت هذا الابتزاز وعرضت على الجمهور ان يعطي رايه الصريح بمقترحات الترويكا عبر استفتاء شعبي عام. وتم اجراء الاستفتاء في 5 يوليو 2015 وخلاله قال أكثر من 60٪ من سكان اليونان «اوخي» وهو ما يعني «لا» لمقترحات ميركل ورفاقها. وحصل ذلك على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي لم تشهده اوروبا «الديمقراطية» في تاريخها بعد الحرب العالمية الثانية. حينذاك رفض البنك المركزي الأوروبي عمليا تقديم السيولة المالية للمصارف اليونانية بهدف ترويع السكان.

ولكن ما هو المخرج لليونان، الذي يبدو في الافق من هذه الازمة الانسانية التي دفع الغرب اليها هذه الدولة بكل اناقة على الأقل منذ عام 1981؟

نعتقد ان الآمال التي يعلقها ائتلاف سيريزا حول اعادة النظر في حزمة التدابير المكروهة اجتماعيا مع الحفاظ على المساعدات المالية من «الترويكا» ، تبقى عديمة الاساس على الإطلاق في واقع الأمر. لقد المحت برلين في شكل فظ مرارا وتكرارا انه يجب على اليونان ان وتقبل ما عرض عليها دون مناقشة او جدل. رد الحكومة اليونانية جاء على شكل مطالبة المانيا بتسديد تعويضات عن الاحتلال الألماني 1941-1944، وهو تصرف ربما كان فعالا من الناحية الدعائية ولكنه

في عام 2013، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في اليونان بنسبة 3.9٪، على الرغم من أنه لم يعد هناك مجال للتراجع. ولم يعد بمقدور اليونانيين شد الاحزمة اكثر ولذلك فاز ائتلاف سيريزا في الانتخابات في يناير 2015 واستلم السلطة اخيرا بعد ان وعد الناخبين بوقف تنفيذ تدابير التقشف، ولكن مع الاستمرار في التفاعل والتعاون مع «الترويكا».

اعربت الحكومة اليونانية اليسارية الجديدة عن رغبتها وسعيها لتنسق مع الترويكا برنامج جديد موجه اجتماعيا لإنعاش الوطني ولكن الترويكا ردت على ذلك بالكراهية الباردة والازدراء، بما في ذلك التهجم الشخصي على الأعضاء الرئيسيين في الحكومة اليونانية.

ولكن هنا تدخل من جديد «العامل» الروسي الذي تم نسيانه منذ عام 1991. ما ان اخذت اليونان تهدد مطالبة برفع العقوبات ضد روسيا، حتى قام الرئيس الأمريكي «بتوصية» الاتحاد الأوروبي بعدم زيادة الضغط على اليونان. وكالعادة استمعت بروكسيل للتوصية من واشنطن وتم عمليا تمديد برنامج التمويل المخصص لليونان حتى صيف عام 2015، على الرغم من التهديد في مارس بوقف العمل به. بعد ذلك اعربت اليونان عن تأييدها لتمديد عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا مرة أخرى حتى صيف عام 2015.

ولكن في صيف عام 2015 اخذت الجهات المقرضة وخاصة هولندا وألمانيا، مرة أخرى تحاول فرض الاجراءات المدمرة للاقتصاد اليوناني والتي فشلت سابقا في فرضها وهي — رفع الضريبة على القيمة

حقق ائتلاف الأحزاب اليسارية سيريزا، الذي رفض الصفقة مع «الترويكا»، في الانتخابات البرلمانية في مايو 2012 المرتبة الثانية (16.78٪)، متقدما على حزب باسوك (13٪)، وجاء بقليل بعد «الديمقراطية الجديدة» (18.85٪). وهددت «الترويكا» اليونان بفرض الحصار المالي في حالة وصول سيريزا إلى السلطة، واضطرت البلاد لتكرار الانتخابات. لكن شعبية SYRIZA نمت. ففي 17 يونيو 2012، حصل هذا الائتلاف على 26.9٪ و«الديمقراطية الجديدة» 29.7٪، وحزب باسوك 12.3٪ فقط. ومن اجل بقاء اليونان تحت السيطرة، اصر الاتحاد الأوروبي على تشكيل حكومة تضم الخصوم التقليديين — باسوك و«الديمقراطية الجديدة».

وفي 7 نوفمبر 2012، وتحت التهديدات مرة أخرى من بروكسل، اضطر البرلمان اليوناني بأغلبية 153 صوتا من أصل 300 للمصادقة على إصلاحات اجتماعية مؤلمة. ولكن هنا «الترويكا» اضطرت للاعترف بنفسها بأنها ارتكبت الخطأ وان اليونان تحتاج لتنفيذ التدابير والاجراءات المفروضة (ذات الطابع غير الاجتماعي بتاتا) الى مبالغ مضاعفة من المال الذي وعدت به في السابق، اي ما يصل إلى 62 مليار يورو. ولكن طبعا لم يرغب اي احد بمنح مثل هذه المبالغ الطائلة ولذلك فقط نصحوا اليونانيين بشد أحزمتهم بشكل اقوى. وتسببت العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي ضد روسيا بأثر سلبي فادح على القطاع الزراعي اليوناني الذي قد تضرر كثيرا من ادخال اليورو.

- خصخصة ممتلكات الدولة في مبلغ 50 مليار يورو حتى نهاية عام 2015؛
- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتغيير الاقتصاد اليوناني بأكمله بهدف تحسين قدرته التنافسية في الأسواق العالمية.

ولكن كل هذه التدابير للحد من الإنفاق الحكومي قد أدت إلى البطالة الجماعية ومزيد من الانخفاض في الإيرادات الضريبية. وتسبب ذلك في زيادة العجز في الميزانية اليونانية، وفي أكتوبر عام 2011، عرضوا على اليونان 130 مليار يورو اخرى بشرط زيادة خفض التكاليف (!)، وبالتالي، الطلب على السلع الاستهلاكية من قبل السكان.

ومع حلول تلك الفترة تصاعدت الأزمة الاقتصادية في اليونان وتحولت إلى ازمة إنسانية مع ملامح الكارثة. لقد بلغ معدل البطالة ٪26 من السكان القدارين على العمل وغادر كل عاشر من اليونانيين (ومعظمهم من الشباب والمهنيين المهرة) وطنه. وسيطرت اللامبالاة واليأس على المجتمع الذان سرعان ما تطورا الى غضب عارم. واهتزت البلاد بسبب الإضرابات والمظاهرات.

لقد اعط برنامج «المساعدة» فعلا ثماره: انخفض الناتج المحلي الإجمالي في اليونان في عام 2010 بنسبة ٪5.4، وفي عام 2011 بنسبة ٪8.9، وفي 2012 بنسبة ٪6.6. ووصلت قيمة الدين في عام 2011 الى ٪171.3 من الناتج المحلي الإجمالي. وباعت البنوك الأوروبية نحو نصف السندات اليونانية لصناديق التحوط الأمريكية، التي حققت ارباحا طائلة من نسب الفائدة من هذه السندات المالية.

الاقتراض فقط بنسبة لا تقل عن 12٪ (!). بعد عام كان عليها أن تدفع 27٪. لقد وقعت اليونان في براثن عبودية الدين، وأخذت تستقرض بفوائد كبيرة جدا لسداد الديون القديمة. في أثينا، تحدثوا بحق عن وجود مؤامرة من المضاربين الدوليين (وخاصة صناديق التحوط الأمريكية / *Hedge Fund* /)، التي قررت ببساطة تحقيق المكاسب العالية جدا على ظهر اليونان بعد ان اختاروها لتلعب دور الثور المريض في الغابة.

يجب القول أن ما يسمى «بشركاء» اليونان من الاتحاد الأوروبي قاموا عن طيبة خاطر بتقديم القروض الى اليونان (وخاصة لحكومة «الديمقراطية الجديدة» في 2009-2004). وحتى عام 2010 لم يقم أحد في بروكسل بدق ناقوس الخطر حول اليونانيين «الكسالى». من المعروف ايضا ان المصارف الغربية حققت الارباح الطائلة ايضا واستفادت جيدا من اليونان. في يونيو 2011، اقرضت مصارف الاتحاد الأوروبي اليونان 48.5 مليار يورو بما في ذلك الفرنسية 9,4 مليار و الألمانية 7,9 مليار يورو. وبعد ان قام الامريكان (وكالات التقييم) والاتحاد الأوروبي بتوصيل اليونان إلى الإفلاس التام، قرروا القيام «بإنقاذها».

وفي 2 مايو 2010 طرح صندوق النقد الدولي، ومجموعة اليورو والاتحاد الأوروبي (المصرف المركزي الاوروبي)، التي سميت في اليونان بالكلمة الروسية «ترويكا» (ربما تكون أكثر كلمة مكروهة لمعظم اليونانيين اليوم)، على أثينا الحصول على 110 مليارات يورو وفقا للشروط التالية:

- فرض تدابير التقشف المالي القاسي، وخاصة في المجال الاجتماعي؛

اما اليونان فواصلت الاستدانة والاقتراض وبشكل رئيسي عن طريق اصدار السندات بفترات سريان مختلفة. ولكن ومع تزايد عبء الديون ازدادت نسبة الفائدة التي تدفع لقاء خدمة هذه السندات. وتحولت السندات اليونانية الى مادة للمضاربة بما في ذلك الولايات المتحدة. واتضح أنه كلما تدهورت الاحوال في اليونان كلما زادت الفائدة على سندات (حتى تلك التي صدرت بمعدل فائدة عائم)، وبالتالي زادت الارباح من المضاربة بها.

وارتفعت الفائدة على القروض اليونانية بشدة بعد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008. لأن كميات الاموال الحرة في السوق تقلصت كثيرا ومن اجل اجتذاب المقرضين بهدف سداد السندات القديمة، اضطرت اليونان لإصدار سندات جديدة بنسبة فائدة مخيفة فعلا. ولكن حتى في أكتوبر 2009 اقترضت اليونان المال على المدى الطويل بنسبة 4.5٪، نثل أيرلندا (التي كانت تسمى حينذاك «بالنمر الكيلتي» لأنها وحسب زعمهم حققت النجاح الاقتصادي الهائل) أو بلجيكا. كان عبء ديون أثينا (115٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقبولا بعض الشيء وفقا للمعايير الأوروبية، وأقل ، على سبيل المثال، منه في إيطاليا.

ولكن بعد ذلك في أبريل 2010، قامت وكالات التصنيف العالمية الرائدة (نلاحظ ان جميعها امريكية) بشكل غير متوقع بخفض التصنيف السيادي لليونان إلى «مستوى نفايات». وقفز عبء الديون في اليونان أكثر من مرتين: في أكتوبر 2010 اصبح بمقدور اليونان

الإجمالي). وكان المال ينفق لشراء الأسلحة في الولايات المتحدة (42٪ من جميع الواردات الى اليونان)، وألمانيا (22.7٪) وفرنسا (12.5٪). ولكن لسبب ما، لم يطلب احد في الاتحاد الأوروبي من اليونان تقليص هذه النفقات.

ونود الاشارة الى ان بولندا وجمهورية التشيك، المتشابهتين مع اليونان من حيث مستوى التنمية الاقتصادية، رفضتا بشكل قاطع دخول منطقة اليورو (وترفضان ذلك حتى يومنا هذا) على الرغم من انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي. حساب هاتين الدولتين مفهوم ومبرر اقتصاديا. الكورونا التشيكية أرخص من اليورو بأكثر من 25 مرة، وهو ما يجعل المنتجات التشيكية قادرة على المنافسة. أصبحت براغ العاصمة المرغوبة جدا بالنسبة للسياح من جميع أنحاء منطقة اليورو، حتى بالنسبة للإسبان، الذين لا يحبون كثيرا السفر خارج بلادهم الغنية بالمواقع السياحية. لذلك، وبعد ان فقدت تشيكيا بشكل عام صناعتها الممتازة (ألمانيا ابتلعت حتى شركة «سكودا» لانتاج السيارات المشهورة عالميا)، تمكنت من الصمود والنجاة بفضل السياحة والزراعة. تماما مثلما كانت اليونان تنجو كل مرة قبل الانضمام الى منطقة اليورو.

بحلول عام 2007، كانت ديون اليونان قد بلغت بالفعل 115٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والمتوسط في الاتحاد الأوروبي — نفس 70٪. تمكنت المانيا بفضل الزيادة الحادة في صادراتها إلى منطقة اليورو وللمرة الأولى، من وقف النمو الخطير لعبء الديون، بل وباشرت حتى بتقليصه تدريجيا.

الشرقية، لذلك تمكنت من العيش لا بأس به، اما اليونان فقد تم نسيانها تقريبا.

وفي عام 1999، ارتكبت أثينا خطأ مأساويا حقا من خلال الانضمام إلى منطقة اليورو. على الارض الواقع كان ذلك يعني مساواة كل الاسعار الاستهلاكية في المنطقة وفقا لأسعار اكبر الاسواق فيها اي السوق الالمانية. وكان ذلك بالنسبة لليونان الرخيصة يعني الارتفاع الحاد في الاسعار. ومن اجل تجنب الانفجار الاجتماعي اضطرت السلطات لزيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية. ولكن على حساب ماذا جرى ذلك؟ مرة أخرى، من خلال زيادة عبء الديون.

حتى عام 1999، كانت اليونان لا تزال قادرة على مكافحة العجز في الميزانية عن طريق الأسلوب الكلاسيكي — تخفيض قيمة العملة الوطنية، الدراخما. بعد تعويم العملة الوطنية تصبح اسعار البضائع والسلع اليونانية ارخص وهو ما يزيد الطلب عليها في الأسواق الخارجية، ويؤدي الى تدفق العملة الصعبة في البلاد وزيادة استقرار الميزانية. بعد عام 1999، باتت مكافحة العجز ممكنة فقط عن طريق زيادة الديون أو تخفيض النفقات. لأن المال الان بات «يطبع» في فرانكفورت على ماين البعيدة.

بشكل المتوسط، في السنوات 1981-2010 بلغ مقدار عجز الميزانية في اليونان سنويا 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه كان انفاق اليونان على الاهداف العسكرية الاكبر بعد الولايات المتحدة بين دول حلف شمال الاطلسي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي

لم يعد احد يخشى ابتعاد اليونان — لم يكن هناك مكان تبتعد نحوه. وفجأة اخذ يختفي بسرعة وينضب، تيار المال المنعش القادم من الصناديق الأوروبية المختلفة. ولكي لا يفقدوا المستوى المعيشي المعتاد اضطر اليونانيون لاقتراض اكثر فاكثر من المال، اذ لم يبق احد يعطيه مجانا.

ووجه الاتحاد الاوروبي ضربة قوية إضافية إلى اليونان، عندما تحول في عام 1992 الى اتحاد اقتصادي كامل دون أي قيود على التجارة الداخلية. وغزت البضائع الالمانية الرخيصة السعر (بسبب ارتفاع إنتاجية العمل) السوق اليونانية وخنقت الصناعة اليونانية التي كانت لا تزال في الجنين. وتمكنت الطماطم الهولندية العديمة الطعم من القضاء على البندورة اليونانية الافضل طعما ولكن الاغلى سعرا بسبب ارتفاع تكلفة انتاجها. وبدأ سكان اليونان — مهد النبيذ — يشربون الخمور الفرنسية والاسبانية، «بوجوليه» و«ريوخي».

وأدى الانخفاض في الإنتاج الصناعي والزراعي إلى انخفاض حاد في عائدات الضرائب، وبالتالي، كان يجب على اليونان ان تغوص اكثر في الاقتراض.

بالفعل في عام 1993، أصبحت اليونان مفلسة من الناحية الفنية، اذ تجاوزت ديونها 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن المتوسط في الاتحاد الأوروبي وصل إلى 70٪. ولكن في التسعينيات من القرن الماضي قامت الدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا، بإغراق الاسواق «المتحررة» للاتحاد السوفيتي السابق ودول اوروبا

ورفعت الرواتب ومعاشات التقاعد. وبالفعل ادمنت هذه الدولة على المساعدات الاوروبية. في المجال السياسي تم فرض نظام التنافس المعتاد بين حزبين الذي خلاله يجري تبادل السلطة بشكل دوري بين الديمقراطيين الاشتراكيين والمحافظين، ولكن في الواقع تبقى الامور على حالها بدون تغيير.

في لحظة انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1981 كانت هذه الدولة متعافية اقتصاديا ووضعها في هذا المجال افضل من وضع مموليها الاوروبيين انفسهم الذين كانوا في تلك الفترة يفضلون العيش في الدين. في عام 1981، بلغت ديون اليونان فقط 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي، اما في دول الاتحاد الأوروبي فبلغ هذا المتوسط 40٪. واستند الاقتصاد اليوناني على ثلاثة اعمدة صلبة (وإن لم تكن براقة ومبتكرة): قطاع زراعي متطور وسياحة عريقة وأكبر أسطول تجاري في العالم.

ولكن عادة العيش بالدين التي حقنها الاتحاد الاوروبي في جسم اليونان سرعان ما اعطت نتائجها السلبية. ما الداعي لبذل الجهود والعمل إذا كانت بروكسل ستعطي المال فور قيام أثينا بمغازلة مع موسكو. اعتبارا من عام 1981، ظهر العجز في ميزانية اليونان، وظل كذلك لمدة عشر سنوات. و في عام 1987، تساوى عبء ديون اليونان مع المتوسط الأوروبي — 53٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وحلت لحظة الحقيقة (لحظة الحساب) في عام 1991، عندما انهار الاتحاد السوفيتي وتنفس الغرب اخيرا بحرية في نهاية المطاف. الان

الاشتراكية اليونانية باسوك في انتخابات عام 1981 وتشكيل تحالفهم مع الشيوعيين. في تلك الفترة كانت حركة باسوك عبارة عن حزب يساري اشتراكي (من نوع حزب سيريزا حاليا) الذي دعا الى خروج اليونان من حلف شمال الاطلسي وتحسين جذري في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي.

واضطر الغرب للمرة الثالثة الى حل مشكلة حيلولة دون النتفال اليونان الى المعسكر السوفياتي. في تلك الفترة لم تعد دارجة موضة الحروب والانقلابات (على الأقل في أوروبا)، ولذلك قرروا استخدام الجزرة بدلا من العصا. وتم على وجه السرعة قبول اليونان في صفوف الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم توفر اية الشروط الاقتصادية لذلك. ولقاء عدم الصداقة مع موسكو وعدوا سلطات اثينا بمليارات من الدولارات على شكل مساعدات من بروكسل، ووثق ذلك الاشتراكيون الذين كانوا عند دفة الحكم وقرروا وضع جانبا مفهومهم حول «الطريق الثالث» بين موسكو وواشنطن، واستنتجوا ان «مكان اليونان في اوروبا».

ولذلك، وبالرغم من ان حزب باسوك حقق في الانتخابات يوم 18 أكتوبر 1981 انتصارا مدويا (48.1٪ من الأصوات)، وأصبح حزب الشيوعيين (11٪) القوة الثالثة (بعد «الديمقراطية الجديدة» — 35.9٪)، بقيت اليونان من جديد في المعسكر الغربي.

وتم بالفعل تحويل مليارات كثيرة الى اليونان على شكل قروض ومساعدات من الاتحاد الأوروبي. وجرى تشييد الطرق والمطارات

لقد خضعت اليونان لرقابة صارمة من جانب الغرب واصابها الانحطاط خلال ذلك. وتوقع الجميع أن أول الانتخابات الحرة الى حد ما في 28 مايو 1967، ستشهد فوز تحالف اليساريين والوسطيين (الحزب الشيوعي في ذلك الوقت كان لا يزال محظورا رسميا). ومن جديد ظهرت امام الغرب ولاحت في الأفق مخاطر قيام الصداقة بين اليونان وروسيا. وقام الجيش اليوناني بمساعدة من وكالة المخابرات المركزية والسفارة الامريكية في اثينا، قام في 21 أبريل 1967 بانقلاب يميني عسكري. ومن جديد قمعت الديمقراطية في وطن الديمقراطية من أجل تحقيق مصالح جيوسياسية، ولكن هذه المرة ليس لبريطانيا بل للولايات المتحدة. وخضعت اليونان لحكم «العقداء السود» السيء الصيت.

ولم يتمكن العسكر في اليونان من حل اية مشكلة داخلية فقررت البدء بحرب صغيرة منتصرة في قبرص، الأمر الذي أدى في عام 1974 إلى تقسيم الجزيرة واحتلال الجزء الشمالي من قبل الجيش التركي. لقد أفلس «العقداء السود» في جميع المجالات وبكل ما في هذه الكلمة من معنى فتركوا السلطة والعار يلاحقهم. ويجب القول ان حكم الطغمة العسكرية تسبب بالارتفاع الحاد في المشاعر المناهضة للولايات المتحدة في اليونان.

وعلى الرغم من ذلك نجح الغرب في السيطرة سلميا على اليونان حتى عام 1981 عن طريق وصول الحزب المحافظ «الديمقراطية الجديدة» الى السلطة. ولكن الجميع انتظروا الفوز المبين للاشتراكين من الحركة

بدأت المأساة اليونانية الحالية في أكتوبر 1944، عندما هبطت القوات البريطانية في اثينا. وباشر البريطانيون بالعمليات القتالية ضد الانصار من جيش التحرير الشعبي اليوناني ELAS، مما أسفر عن مقتل الآلاف من اليونانيين الذين تمكنوا من تحرير البلاد من النازيين بانفسهم. وكان ذنب الوطنيين اليونانيين يكمن فقط في ان غالبيتهم من الشيوعيين والمتعاطفين معهم. كانت لندن تخشى من ان يصل هؤلاء الى السلطة عن طريق الانتخابات الحرة ومن ثم يقيمون علاقات صداقة مع موسكو. خصوصا وانه لم يشك احد في التعاطف التقليدي لغالبية اليونانيين مع روسيا، التي تحررهم من نير الأتراك. ولا يشك اليوم ايضا.

لقد حصدت الحرب الاهلية الوحشية التي اشعلها الغرب في اليونان في 1946-1949 ارواح حوالي 200 ألف شخص وحولت الى لاجئين حوالي مليون شخص.

واستخدمت الولايات المتحدة الأحداث في اليونان لإعلان في مارس 1947 عقيدة ترومان، وهو ما كان البداية الرسمية للحرب العالمية الباردة. وبالمال الأمريكي جرى في اليونان بناء معسكرات الاعتقال، وفيها تم الزج بكل المعارضين بل وحتى بالفلاحين البسطاء المشكوك في ولائهم. وفي عام 1952، كانت اليونان تخضع لحكم طغمة ديكتاتورية شبه فاشية وخلال ذلك تم جر هذه الدولة الى احضان حلف شمال الاطلسي. وتم لاول مرة دفع اليونان لتدور في مدار الغرب بعد ان دفعت الثمن الباهظ جدا لذلك.

الأزمة اليونانية: من المذنب وما العمل ؟

يمكن اختصار الراي السائد في دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية (وبالذات ألمانيا قبل كل شيء) والولايات المتحدة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الصعب في اليونان وتلخيصه على النحو التالي: عاش سكان اليونان لفترة طويلة بشكل لا يتناسب مع امكانياتهم المالية وهم كسالى كما هو حال كل سكان جنوب اوروبا والان جاء وقت دفع الثمن المستحق. هذا بالنسبة لتحديد من هو المذنب. اما بخصوص الوصفة المعدة من جانب «اصدقاء» اليونان من الاتحاد الاوروبي بالتعاضد مع «صناع الكوارث» من صندوق النقد الدولي، فهي ايضا من ذات النموذج: الحد من الإنفاق الاجتماعي، وشد الأحزمة على البطون، وحين ذاك ستكون سعادة الشفاء قريبة جدا.

نيقولاي بلاتوشكين

رئيس قسم العلاقات الدولية والشؤون الدبلوماسية بجامعة موسكو الإنسانية، دكتور في العلوم التاريخية

platoshkin@mail.ru

ونعتقد ان التشخيص وكذلك وصفة العلاج من المرض وفقا للنموذج المقدم من بروكسيل وواشنطن، تبقى بعيدة كثيرا عن الواقع والحقيقة، وكما قال الشاعر، بعيدة ايضا عن الشعب. وفي حالتنا هذه عن الشعب اليوناني.

للازمة اليونانية العامة، الجذور العميقة وكذلك الاسباب ذات الطابع المالي الاقتصادي المرتبطة بالوقت الحاضر.

المتحدة لا مبالين بسقوط الضحايا المدنيين في دونباس؟ بالإضافة الى ذلك يجب ان يجري كل شيء بشكل متناغم «وبدون دماء» عندما يجري الدفاع عن القيم الديمقراطية «البشرية العامة» التي تنفي سفك الدماء والمعاناة في العالم المثالي.

الكلمات الرئيسية: الولايات المتحدة الامريكية، الضحايا بين السكان المسالمين، دونباس، ليبيا، سوريا.

الخمسينيات من القرن الماضي تم رفع المنع على «الملف النووي». واكثر ما يثير الاستغراب، كما كتبت مجلة «الإيكونوميست»: «حتى تلك الفترة لم يحصل ضحايا القصف الذين لم يموتوا من مرض الإشعاع، على اي دعم حكومي وذلك على مدى سنوات طويلة. وغالبا لم تؤخذ بعين الاعتبار في نظام التأمين الصحي الوطني، إصاباتهم المروعة التي يعانون منها. وتسببت اشكالهم المشوهة بتعرضهم ولفترة طويلة للسخرية المهينة في المدارس وفرض العزل الاجتماعي عليهم».

لقد فتحت المؤلفة صفحة مجهولة تقريبا عن اقل ضحايا ناكازاكي شهرة 10 آلاف من الكوريين الذين ناضلوا على مدى 11 عاما من اجل الحصول على حق العلاج الذي يحصل عليه المصابون اليابانيون.

ويعرض ج. ويرليمان على القراء اجراء استطلاع للراي العام ويقول: «خلال الدردشة مع الأميركيين، إذا سألت كم عدد المدنيين الذين قتلوا في فيتنام وهيروشيما وناكازاكي والعراق وسوريا وبنما وكوبا ونيكاراغوا وكوريا وهلم جرا، فسترى انهم أما لا يعرفون او يتهربون من الرد على ذلك».

هل يمكن بعد ذلك الاستغراب من ان مثل هذا المسلك يجعل رجال السياسة الامريكيين والقسم الاكبر من المواطنين العاديين في الولايات

التي نفذها التحالف الغربي في الشرق الاوسط تسببت بمقتل 591 شخص وهذا فقط في 50 حادثة تم التحقيق فيها.

بعد ذلك هل يجب التعجب من أن الدول الغربية عرقلت مشروع قرار روسي في مجلس الامن الدولي، يفرض إجراء تحقيق مفصل لطرق وطبيعة مثل هذه العمليات في ليبيا.

يعتقد ويريلمان ان اللامبالاة الأمريكية بمقتل ومعاناة «المتوحشين» وضعت منذ البداية في منظومة التعليم الامريكية. فمن 58 كتابا تعليميا صدرت في الولايات المتحدة وجاء فيها ذكر القصف الذري لليابان، فقط 42 منها تتحدث عن الضحايا المدنيين في هيروشيما و18 عن الضحايا في ناكازاكي. وتقلل معظم هذه الكتب عدد الضحايا بالمقارنة مع بيانات الأمم المتحدة.

لقد اجبرت هذه الظروف الروائية المؤرخة سيوزان ساوتارد على تأليف كتاب «ناكازاكي: الحياة بعد الحرب النووية». وجمعت المؤلفة المواد لكتابها خلال اكثر من 10 سنوات — التقت مع الناجين من القصف الامريكي المذكور وسجلت افاداتهم واحاديثهم بشكل مفصل. وتشهد الكاتبة على ان الرقابة العسكرية الامريكية اخفت ومنعت نشر الاهوال الناجمة عن القصف النووي. وتم رفض نشر حتى نتائج البحوث العلمية للأمراض الشعاعية وهو ما جعل علاج المرضى والمشرفين على الموت في غاية الصعوبة والتعقيد. وفقط في

عقيدة العمل بمبدأ: «الغاية تبرر الوسيلة»، بل والرقابة المفضوحة التي تتستر على تاريخ كامل من تقليص الخسائر والضحايا بين السكان المدنيين بل وحتى اخفائها بالكامل.

ويقول مؤلف المقالة، انه لو رغبت بمعرفة كم عدد المدنيين الذين قتلوا في فيتنام وكمبوديا نتيجة للعمليات العسكرية الأمريكية، فالرد سيعتمد على الطرف الذي طرح عليه السؤال. وفقا للاحصاءات الرسمية حوالي مليوني شخص. ولكن التقديرات المستقلة من المنظمات غير الحكومية تقدم رقما بحوالي 4 ملايين شخص. في الإحصاءات الرسمية لم يرد اي ذكر لـ500 الف شخص لاقوا حتفهم بشكل بطيء ومؤلم جدا بسبب استخدام الولايات المتحدة للأسلحة الكيميائية.

ويذكر سي جي ويريلمان بان الرئيس بوش ولدى رده على سؤال: كم عدد المدنيين العراقيين الذين قتلوا في الفترة 2003-2010، اشار الى رقم 30 الف شخص، ولكن في نوفمبر 2004، اجرت المجلة الطبية البريطانية المعروفة «The Lancet» دراسة دلت على ان اكثر من 100 الف عراقي قتلوا نتيجة أعمال العنف.

وتقول المعطيات الاخيرة للبنتاغون ان الضربات الجوية ضد مواقع داعش في سورية تسببت بمقتل اثنين من الاطفال. ولكن التقرير الجديد الذي اعدته منظمة «Airwars» المستقلة يذكر ان الضربات الجوية

من الضحايا والمعاناة التي جلبها للشعوب الخاضعة للمستعمرون والمتواطئون معهم.

وبدا انه تحل حقبة جديدة من التوسع الاقتصادي السلمي والمنافسة العالمية الشاملة التي انسجم فيها الاتحاد السوفياتي، والتي اعلنت مبادئ التعايش السلمي والمباراة الاقتصادية بين النظامين.

واعتقد ف. روزفلت على اثر و. ويلسون، ان الآمال المثالية المعلقة على ان القيم الديمقراطية العامة التي تعتبر الولايات المتحدة نموذجها الامثل، وما ينجم عن ذلك من هيمنة اقتصادية، ستحكم العالم بصورة متناغمة والاهم من ذلك بدون عنف بعد ان تحصل على التفويض المطلق لإنشاء النظام العالمي الجديد.

ولكن الواقع لم يكن بمثل هذه البساطة، بل...

باستثناء فترة قصيرة جدا بعد انتهاء الحرب، اخذت سلسلة الحروب المحلية تحصد حياة مئات الآلاف بل وحتى الملايين من البشر.

من جانبها نشرت منظمة الدراسات والبحوث المستقلة «مركز دراسات العولمة» (في كيبيك بكندا) مقالة للمختص المعروف في الشؤون الامريكية ج. ويرليمان وفيها اتهم الولايات المتحدة برفض الاقرار بذنبها في سقوط اعداد كبيرة جدا من الضحايا. ويرى المؤلف ان ذلك يعود ليس فقط الى

القتلى — لم يؤخذوا بالحسبان ....

كثيرا ما نسمع اليوم: «كيف يمكن لدولة ديمقراطية عظيمة مثل الولايات المتحدة، وحلفائها في اوروبا الذين لا يقلون ديمقراطية، ان يغضوا النظر ويتجاهلوا الجرائم الجماعية ضد السكان المدنيين في دونباس؟». في الواقع، لا تعتبر مثل هذا الموقف من الأحداث في أوكرانيا محض صدفة، وله طبعا تاريخه الخاص.

ارمين اوغانيسيان

رئيس تحرير مجلة «الاحداث السياسية الدولية»

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، رغبت الولايات المتحدة ان يسيطر الدولار الامريكي الذي ترسخ كعملة دولية، على العال ويديره. ولذلك القت بالتحدي في وجه النظام الاستعماري للسيطرة الاوروبية في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط الذي كان يحتضر ويتلاشى. وانهارت الإمبراطورية البريطانية، وعلى اثرها «امبراطوريات» اضعف والمحميات والاراضي التابعة والمستعمرات.

وفي المرحلة المبكرة من انهيار العلاقات الاستعمارية القديمة، باتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمثابة الحليفين تقريبا في بعض الجوانب الهامة لعقيدة رفع الاستعمار. ولم يدخر الجانبان الاصباغ من اجل فضح وتنديد سقوط الكثير

11. ria.ru/economy/20150311/1051895757.html
12. *Rushdie Said.* The High Dam: the mighty river reined in // Al-Ahram Weekly. Cairo, 4-10.03.1993.
13. سوخاريف :انجاز على النيل29 .M., 1970. C.
14. tass.ru/mezhdunarodnaya-panorama/1668255. 24.12.2014.
15. tass.ru/mezhdunarodnaya-panorama/1771596. 16.02.2015.

الكلمات الرئيسية: التعاون الروسي المصري،جمال عبد الناصر، عبد الفتاح السيسي، فلاديمير بوتين، موسكو، القاهرة.

يشتري. ولكن الامر يمكن يكون مغايرا تماما عندما يكون الشريك ودودا ويدرك امكانيات واحتياجات الطرف الذي جاء يطلب منه ويقوم بمساعدته ويلبي طلبه. اعتقد التعاون الروسي المصري الحالي هو بهذا الشكل بالذات.

ولكن الامر قد لا يكون فقط في ذلك بل يكمن ايضا في وجود وجهات نظر مماثلة لدى كل من روسيا ومصر نحو مشاكل العالم الحديث، وفي تصدي الدولتان لمحاولات البعض من الخارج إملاء عليهما ارادته وكيف يجب التصرف في الساحة الدولية و حل المشاكل الداخلية. وهذا هو الشيء الذي ميز العلاقات السوفيتية المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. ولذلك وكما اعتقد كان التوجه الروسي الذي ظهر في العامين الاخيرين في السياسة الخارجية لمصر، يبدو طبيعيا وسوف يستمر في المستقبل المنظور.

1. www.mid.ru/brp_4.nsf/newsline, 1378-05-07-2013.
2. tass.ru/armiya_i_opk/1806546. 04.03.2015.
3. ria.ru/defence_safety/20150826/1208810767.html
4. vpk.name/news/105451_feldmarshal_assisi_prinyat_v_novoogareve.html. 17.02.2014.
5. nass.politika/1753188. 09.02.2015.
6. صحيفة « روسيسكايا غازيتا». 13.08.2014.
7. هنا ولاحقا عن زيارة فلاديمير بوتين الى مصر انظر:
tass.ru/politika/1758229.10.02.2015; ria.ru/atomtec/20150210/1046980295.html. 10.02.2015
8. ria.ru/economy/20150826/1208765646.html
9. ria.ru/economy/20150826/1208721228.html
10. ria.ru/economy/20150826/1208931970.html

عقد حول بيع لمصر 24 مقاتلة فرنسية متعددة الأغراض من طراز «رافال»، وفرقاطة متعددة الوظائف من نوع FREMM، وكذلك صواريخ MBDA قصيرة ومتوسطة المدى. وتقدر قيمة العقد الاجمالية بخمسة مليارات يورو(15). وهذا يزيد بمرتين ونصف على قيمة المعدات والاسلحة التي يرغب المصريون شرائها من روسيا.

ويجري ترميم واستعادة العلاقات مع الولايات المتحدة التي انقطعت عمليا بعد ثورة 30 يونيو 2013. قامت واشنطن بمواصلة تقديم المساعدات العسكرية لمصر التي تجري وتنفذ منذ نهاية عام 1970، بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية. وفي أواخر يوليو عام 2015، استلمت مصر ثمانية مقاتلات من طراز F-16 الموعودة بها منذ فترة طويلة.

يجب القول ان عالم اليوم يضم الكثير من الدول الكبيرة المتقدمة اقتصاديا ولذلك مصر ليست بحاجة إلى الاعتماد في تطورها على دولة ما واحدة فقط ، سواء كانت الولايات المتحدة أو روسيا. ستنتهج مصر، وانا على ثقة بذلك، سياسة خارجية متعددة الاتجاهات وستتعاون مع الدول التي لديها ما تقدمه لمصر. ومن وجهة النظر هذه فانه لا داع للعودة إلى عهد عبد الناصر في العلاقات المصرية الروسية ولا يجري النظر في ذلك.

وهناك جانب آخر لهذه المسألة: أجواء العلاقات بين البلدين. حتى التعاون المتبادل المنفعة يتسم في الكثير من الأحيان بالطابع التجاري البحت وينطلق من الحسابات البسيطة الباردة. طرف يبيع والاخر

السد العالي في أسوان التي لم تنص على أية شروط خاصة. وكان يجب على مصر ان تبدأ بسداد القرض بعد انتهاء العمل وذلك على شك دفعات متساوية على مدى 12 عاما، انطلاقا من نسبة 2.5٪ سنويا، والتسديد لم يكون بالعملة الصعبة بل على شكل السلع والبضائع التصديرية التقليدية(13).

وترافق تطور التعاون ببعض القلق من جانب القيادة المصرية: كان الاتحاد السوفياتي «مجهولا»، ويعرف اللغة الروسية فقط بعض المهاجرين من الحرس الابيض الذين فروا الى مصر بعد الحرب الاهلية في روسيا. وكان النظام الشيوعي غريبا بالنسبة للمصريين ولكن القاهرة سرعان ما ايقنت ان التعاون مع الاتحاد السوفيتي لا يحمل في طياته اية عواقب سلبية او ضارة. واصبح الاتحاد السوفيتي بمثابة الشريك الرئيسي لمصر في مجال تنمية الاقتصاد والثقافة، وتعزيز القدرة الدفاعية.

الآن الوضع مختلف تماما. ظهر في العالم عمالقة جديد في المجال الاقتصادي وبقيت في الماضي العادات الاستعمارية لأوروبا الغربية. وهذا الامر تدركه القاهرة جيدا. لذلك زار عبد الفتاح السيسي الصين في نهاية ديسمبر من العام الماضي. وخلال ذلك تم التوقيع على اتفاقية حول الشراكة الاستراتيجية الشاملة. وناقش الطرفان في بكين، آفاق التعاون في مجالات متعددة مثل البنية التحتية، والطاقة النووية، ومصادر الطاقة الجديدة، والفضاء(14). وبعد ستة أيام من زيارة فلاديمير بوتين الى القاهرة، تم بحضور الرئيس المصري التوقيع على

قامت مجموعة كبيرة من الصحفيين المصريين بتغطية وقائع زيارة السيسي الى موسكو والمباحثات التي اجراها هناك. وفي يوم 25 أغسطس دعا السفير المصري لدى روسيا محمد البدري، هؤلاء الصحفيين الى مقر اقامته لمقابلة مجموعة من المستشرقين الروس. وتم خلال اللقاء بحث ومناقشة وضع وآفاق العلاقات الثنائية ومن حد ذاته ظهر السؤال: هل يمكن لعلاقتنا ان تعود إلى مستوى عهد الرئيس عبد الناصر؟ لقد طرح هذا السؤال علي خلال زيارتي للقاهرة في بداية عام 2015. طبعا من الصعب الاجابة بشكل مباشر.

خلال نصف القرن الماضي تغيرت، ليس فقط دولتانا بل والعالم كله. في الخمسينيات من القرن الماضي كانبمقدور مصر ان تقصد فقط الاتحاد السوفيتي طلبا للمساعدات الاقتصادية والعسكرية. في البداية عرض الغرب على مصر المساعدة بما في ذلك القرض لبناء السد العالي في أسوان، ولكنه فرض شروطا كانت تنتهك سيادة مصر من حيث الجوهر. وربط البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم القرض بضرورة تنفيذ عمليات كشف دورية على الاقتصاد المصري وتقييد حصول مصر على قروض خارجية اخرى وتقليص حق المختصين المصريين في مراقبة عمليات البناء(12).

وتم سحب حتى هذا العرض بعد أن اشترت مصر المعدات العسكرية من بعض دول الكتلة الشرقية، ورفضت الانضمام إلى حلف بغداد واعترفت بجمهورية الصين الشعبية. وفي يوم 27 ديسمبر 1958 تم التوقيع على الاتفاقية المصرية السوفيتية حول بناء المرحلة الاولى من

سريعة بمد الفرع الثاني لقناة السويس على شرق القناة القديمة. وتم في 6 آب الماضي، وضع الفرع الجديد للقناة قيد الاستثمار رسميا. وحضر رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف الاحتفالات الرسمية التي اقيمت بهذه المناسبة. وفي موسكو اعلن الرئيس المصري: «نحن نأمل أن تبدأ الخطوات العملية لإقامة المنطقة الصناعية الروسية في منطقة قناة السويس»(10).

باختصار، يوجد لدى الجانبين ما يمكن القيام به في هذا المجال ولكن التعاون الذي تسارع منذ نهاية عام 2013 جلب نتائج لا باس بها. في عام 2014 تضاعف حجم التبادل التجاري وبلغ ما يقرب من 5.5 مليار دولار. وزادت روسيا بشكل كبير تصدير القمح وموارد الطاقة الى مصر وزادت مصر من تصدير المنتجات الزراعية الى روسيا(11).

لقد جرت الزيارة التي قام بها الرئيس المصري إلى روسيا فقط بعد ستة أشهر من الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي الى مصر. وفي الفترة بين الزيارتين عقد لقاء اخر: زار عبد الفتاح السيسي موسكو يوم 9 مايو لتهنئة الشعب الروسي بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للنصر في الحرب الوطنية العظمى وهذا يدل على الاهمية التي توليها الدولتين لتطوير العلاقات الثنائية. في ختام المحادثات في موسكو لم يتم توقيع اي اتفاق، ولكن جرى خلال ذلك ضبط ومقارنة المواقف وهو امر مهم وضروري حسب رأي الرئيسين وخاصة فيما يتعلق بالعمليات والمشاريع الجاري تنفيذها.

130 كيلومترا غرب الإسكندرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بالقرب من قرية الضبعة)، السد العالي الجديد. ولكني اعتقد ان المقارنة غير مناسبة كثيرا اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم ورشة البناء واهميتها. سيعمل الخبراء الروس في غضون خمس الى ست سنوات مع زملائهم المصريين وسيقدمون لهم الخبرات اللازمة ومن ثم سيساعدون في تشغيل المحطة. وهذا، بطبيعة الحال، سيشكل مساهمة كبيرة في تطوير العلاقات الثنائية والتفاهم المتبادل بين شعبينا.

وجرت خلال المحادثات في القاهرة مناقشة مشاريع وأفكار أخرى. ومن هذه الأخيرة، يمكنني الاشارة الى الانتقال الى استخدام العملات الوطنية في الحسابات المتبادلة. من الواضح، ان التخلص من التعامل بالعملة الوسيطة — الدولار — سيكون لمصلحة الجانبين. واشير كذلك الى رغبة مصر التوقيع على اتفاقية حول منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الاوراسي. لقد نوقشت هذه المسألة في موسكو. وقال الرئيس بوتين خلال المؤتمر الصحفي يوم 26 اغسطس الماضي: «من بين الخطوات الممكنة للتنشيط الاضافي للاقتصاد، احتمال اقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر و الاتحاد الاقتصادي الاوراسي وكذلك استخدام العملات الوطنية في الحسابات المتبادلة وتعزيز التعاون الاستثماري وتيارات الاستثمار»(9).

وخلال المحادثات في القاهرة، اقترحت مصر على روسيا اقامة منطقة صناعية روسية خاصة على الضفة الشرقية لقناة السويس، لانتاج المنتجات عالية التكنولوجيا. في تلك الفترة قام المصريون وبوتيرة

التوقيع على 3 اتفاقيات. ترتبط اثنتان منها بالتعاون الاستثماري والثالثة كانت اتفاقية لتطوير مشروع بناء محطة للطاقة النووية في مصر. في الواقع، أتخذ المصريون قرارهم السياسي بتكليف روسيا بالذات بتشييد هذه المنشأة الكبيرة والبالغة الاهمية بالنسبة لهم.

لقد عرضت روسيا عليهم تنفيذ مشروع محطة كهروذرية آمنة الى حد كبير وحديثة جدا من النوع الذي يسمى «نموذج ما بعد فوكوشيما» مع 4 وحدات طاقة بقدرة 1200 ميغاواط لكل منها، أي أقوى محطة الطاقة الكهرومائية المقامة على سد اسوان (2100 ميغاواط). وسيتم تجهيز المحطة الكهروذرية المذكورة بوحدات لتحلية المياه لانه يجري حاليا النظر في احتمال حدوث نقص في المياه الحلوة في المستقبل القريب لان الاقتصاد يتطور ويزداد عدد السكان و يبقى النيل أساسا المصدر الوحيد للمياه العذبة. واعربت روسيا خلال ذلك عن استعدادها لتقديم وتوريد الوقود النووي لمصر لسد حاجة المحطة الكهروذرية وعن استعدادها لصياغة الإطار التنظيمي، وتدريب المتخصصين، وباختصار، كما أشار فلاديمير بوتين، روسيا مستعدة «لإنشاء قطاع صناعة نووية جديدة بالكامل في مصر»(7). خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في موسكو يوم 26 اغسطس الماضي بعد محادثات مع عبد الفتاح السيسي، قال الرئيس الروسي ان «الخبراء من الدولتين شارفوا على انجاز دراسة الابعاد العملية لبناء هذه المحطة»(8).

وتجدر الاشارة الى ان المصريين يسمون في الكثير من الاحيان اول محطة كهروذرية ستشاد في بلادهم بمساعدة روسيا (سيتم بناؤها على بعد

مصر 4 ملايين طن من الحبوب. ومن المعروف ان هذا الموضوع في غاية الاهمية بالنسبة للمصريين. مصر تنتج فقط نصف حاجتها من الحبوب ويبقى الخبز الغذاء الرئيسي لغالبية السكان.

وجرى في سوتشي ايضا بحث ومناقشة آفاق التعاون في المجالات الاخرى، لا سيما في قطاع الطاقة، بما في ذلك الطاقة النووية. في عام 2008، وقعت روسيا ومصر على اتفاق للتعاون في مجال الاستخدام السلمي للذرة. وفتح هذا الاتفاق الطريق أمام الشركات الروسية للمشاركة في بناء أول محطة للطاقة النووية في مصر. لكن و بسبب الثورتين في السنوات الأخيرة في مصر تأجل الاعلان عن المناقصة الخاصة بالمحطة الكهروذرية ولكن المشروع بقي وسيتم تنفيذه لان مصر تعاني من نقص متزايد في الكهرباء.

وفي سوتشي، تحدث الرئيسان كثيرا بشكل غير رسمي. ورافق الرئيس بوتين ضيفه المصري الكبير خلال جولة اطلاعية على المنشآت الاولمبية وتنزه الرئيسان على الكورنيش البحري وزارا احد المقاهي(6). ومن المعروف ان الاتصالات الشخصية بين زعماء الدول تساعد عادة في حل مختلف القضايا في العلاقات الثنائية، وخاصة إذا كان هناك ود متبادل بين الزعمين.

وخلال المحادثات في سوتشي دعا الرئيس عبد الفتاح السيسي نظيره الروسي لزيارة مصر. وجرت الزيارة فعلا في أوائل فبراير 2015.

حظي الرئيس الروسي في القاهرة باستقبال جماهيري حار جدا. في جميع أنحاء المدينة علقت صوره مع كلمات الترحيب. وخلال الزيارة، تم

اشارت الصحف المصرية مرات عديدة الى وجود الكثير من القواسم المشتركة بين فلاديمير بوتين وعبد الفتاح السيسي. فالاثنان من جيل واحد (في يوم 19 نوفمبر من العام الماضي، بلغ عمر السيسي 60 عاما)، وكلاهما في السابق من ضباط الاستخبارات، وهما ينفذان مهمة متشابهة — الدفاع عن المصالح الوطنية للدولة.

وساعد في نشوء «التلاحم» الجيد بين الرئيسين، اللقاء الثاني بين فلاديمير بوتين وعبد الفتاح السيسي، الذي عقد في سوتشي في أغسطس 2014. ومن الجدير بالذكر أن الرئيس المصري توجه الى روسيا تقريبا بعد من شهرين فقط بعد توليه منصب رئيس الجمهورية ، وكانت تلك أول زيارة له خارج العالم العربي.

وخلال اللقاء الذي عقد في سوتشي جرت مناقشة مجموعة واسعة من قضايا في التعاون الثنائي، بما في ذلك في المجال العسكري الفني. في المطار عرض الجانب الروسي على الرئيس المصري بعض العينات من أحدث الأسلحة الروسية. وأعرب عبد الفتاح السيسي عن استعداد المصريين لمضاعفة حجم الصادرات إلى روسيا من الخضراوات والفواكه وهو ما سيساعد والى حد كبير في تعويض النقص بسبب العقوبات ومنع روسيا لدخول المنتجات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي. لم يتم بعد تحقيق الهدف المعلن ولكن وكما جرى التأكيد خلال لقاء الرئيسين في موسكو، تم تحقيق التقدم الملحوظ في هذا المجال. بدوره، اقترح فلاديمير بوتين زيادة توريد الحبوب الروسية الى مصر بنسبة 60٪. وفي هذا المجال تم تحقيق التقدم الملحوظ. في العام الماضي، صدرت روسيا إلى

الكوادر وتبادل الخبرات، وكذلك في تبادل المساعدة في مجال مكافحة الإرهاب. وإني لآمل ان يستمر العمل المكثف في هذا المجال وتنشيط آليات هذا التعاون»(3).

وخلال الاجتماع الثاني على شكل «2 + 2» الذي عقد في موسكو في فبراير 2014، عقد لقاء بين الرئيس فلاديمير بوتين و عبد الفتاح السيسي. في تلك الفترة كان النائب الأول لرئيس الوزراء، وزير الدفاع المصري المشير السيسي يعتزم لتوه الاعلان رسميا عن نيته للمشاركة في الانتخابات الرئاسية. ولكن كان من الواضح أنه سيفعل حتما ذلك خلال الايام القادمة. وخلال اللقاء قال بوتين: «أنا أعرف أنكم اتخذتم القرار بخصوص الترشح لمنصب رئيس الدولة. في هذا القرار مستوى عال من المسؤولية — انه يعني تحمل شخصيا مسؤولية مصير الشعب المصري. اود بأسمي شخصيا وبالنيابة عن الشعب الروسي ان أتمنى لكم النجاح»(4).

تم النظر الى هذه الكلمات في مصر كتعبير عن المباركة وهو ما زاد اكثر من شعبية السيسي. لقد جرت الانتخابات الرئاسية في مصر بعد مرور ثلاثة أشهر على اللقاء المذكور وخلالها فاز المشير السيسي الذي استقال من منصب وزير الدفاع بمنصب رئيس الدولة بأغلبية الأصوات.

وقبيل زيارة فلاديمير بوتين إلى مصر في أوائل فبراير 2015، قال مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف للصحفيين: «لقد حدث « تلاحم» جيد جدا بين رئيسي الدولتين، هناك اعجاب متبادل بينهما»(5). من جانبها

خلال سردي الى الصحافة الروسية والمصرية عند الحديث عن الاسلحة التي سيتم توريدها الى مصر وبأي اسعار. سأكتفي بالمعطيات الرسمية فقط. في أوائل شهر مارس من هذا العام عقدت في موسكو الجلسة الاولى للجنة المشتركة للتعاون العسكري التقني. وترأس اللقاء وزيرا الدفاع في الدولتين — سيرغي شويغو وصدقي صبحي. وتم خلال ذلك توقيع بروتوكول للتعاون العسكر(2).

وناقش المشاركون في اللقاء ليس فقط التوريد المحتمل للأسلحة من روسيا إلى مصر. خلال الجلسة تم الأعلان عن خطط لإجراء مناورات بحرية مشتركة هذا العام في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتدريبات لمكافحة الإرهاب تنفذها قوات الانتشار السريع. وقد تم بالفعل تنفيذ هذه الخطط. في منتصف يونيو الماضي، نفذت بالقرب من سواحل مصر مناورات بحرية مشتركة تحت عنوان «جسر الصداقة — عام 2015». وشاركت فيها مجموعة من السفن الحربية الروسية بقيادة الطراد الصاروخي «موسكو». واتفق الطرفان على اجراء مناورات مماثلة من هذا القبيل كل عام. وفي أواخر يوليو الماضي، حضر ضباط مصريون تدريبات لمكافحة الإرهاب في ميدان التدريب تشيباركول في مقاطعة تشيليابينسك.

تؤكد القاهرة على عزمها توسيع التعاون العسكري مع موسكو. اعلن ذلك الرئيس المصري خلال زيارته لموسكو يوم 26 اغسطس الماضي وقال: «أود أن أعرب عن ارتياحي للتقدم والنجاح في تطوير وتعزيز علاقاتنا في التعاون العسكري في مجال التسليح وتدريب واعداد

عهد عبد الناصر يرتبط في ذهن الجمهور كذلك بشكل وثيق بالتعاون مع روسيا. ولذلك كنا نرى على اللافتات والملصقات ثلاث صور في آن واحد — ناصر وسيسي وبوتين.

ولم يكن بوسع السلطات المصرية الجديدة الا ان تستجيب لمزاج «الشارع». التقارب مع روسيا جعل من الممكن اضعاف العلاقات الوثيقة جدا مع الولايات المتحدة، التي قامت في نهاية السبعينيات من القرن الماضي في عهد الرئيس الراحل أنور السادات. لقد توجب على السلطات جعل السياسة الخارجية المصرية أكثر توازنا. واكثر ما كان يثير القلق كان هو التعاون مع الولايات المتحدة في المجال العسكري الفني وهو ما كان من حيث الواقع ينتقص من سيادة مصر. ولذلك، بدأت الصفحة الجديدة في العلاقات المصرية الروسية، ليس فقط من تعزيز العلاقات السياسية والاجتماعية، ولكن أيضا من خلال محادثات لبيع مصر دفعة كبيرة من المعدات العسكرية الروسية. لقد اثيرت هذه المسألة خلال اللقاء الوزاري الاول «2 + 2» (وزيرا الخارجية والدفاع في كلا الدولتين) في القاهرة في نوفمبر عام 2013. خلال ذلك ابدى المصريون الاهتمام بالمقام الاول بالمقاتلات الروسية وأنظمة الدفاع الجوي الصاروخية. ويبدو ذلك طبيعيا تماما. لو كانت ليبيا خلال حكم القذافي تملك بعض هذه المقاتلات والانظمة الصاروخية، لكان المستبعد ان يتجرأ احد على قصف اراضيها.

يبقى التعاون العسكري التقني احد الاتجاهات الأولوية في العلاقات بين روسيا ومصر. ولكن هذا المجال في غاية الحساسية ولذلك لن استند

العالي في أسوان. وللمشاركة في الاحتفالات تمت دعوة وفد شعبي روسي كبير. وكان ضمنه بعض العمال والمهندسين الروس الذين شاركوا في بناء السد الذين يحملون الاوسمة والميداليات المصرية. وعقدت في دار الاوبرا المصرية بالقاهرة جلسة احتفالية وخلالها القى رئيس الوزراء المصري ابراهيم محلب كلمة وتلا السفير الروسي في مصر سيرغي كيربتشينكو برقية تحية من الرئيس فلاديمير بوتين الى القائم بأعمال الرئيس المصري عدلي منصور، وصفق الجمهور واقفا لفترة طويلة.

ولكني اتذكر ليس فقط القاعة المزدحمة جدا وحماسة الحاضرين، بل واتذكر ما جرى عند الاهرامات لدى زيارة العمال والمهندسين الروس. كان الاهتمام كبيرا جدا بالوفد الروسي وتحدثت عنه قنوات التلفزيون والصحف المحلية باستمرار. عند الاهرامات اقترب احد الباعة من الوفد وفجأة صاح: «يا شباب، الروس هنا، بناة السد العالي هنا». وعلى الفور توالت الى مسمعنا: «نود ان نشكركم باسم الشعب المصري».

ولكن للأسف لم تبق إلا القلة القليلة الان من المصريين الذين قاموا جنبا إلى جنب مع مواطنينا بتشييد السد العالي الذي يعتبر بمثابة هرم القرن العشرين وكذلك الذين قاموا بعبور قناة السويس وهم يحملون رشاشات كلاشينكوف في أكتوبر 1973. ويزيد من حب المصريين لروسيا، وجود الطلب الكبير بين الجماهير لظهور زعيم عملاق من نوع الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي مارس سياسة خارجية مستقلة وسعى الى اقامة دولة قوية ومزدهرة. يأمل المصريون أن يتمكن عبد الفتاح السيسي من لعب هذا الدور. ولاشك في ان

مرسي عن منصب رئيس الدولة في جمهورية مصر العربية يجب ان يعتبر ويقدر كتنفيذ لإرادة الشعب المصري التي عبر عنها بوضوح خلال الأيام الأخيرة من الاحتجاجات الجماهيرية». وخلال الرد على ذلك، اكد سيرغي لافروف «الموقف المبدئي الثابت لروسيا في دعم التطلعات المشروعة للشعب المصري من أجل حياة أفضل في ظروف الحرية والتجديد الديمقراطي»(1).

لقد اعطى رد الفعل هذا من جانب موسكو على التغييرات التي وقعت في القاهرة مباشرة لروسيا ولرئيسها شعبية كبيرة بين المصريين. وبعد فترة وجيزة من ذلك وخلال زيارة دورية لمصر، شاهدت في الشوارع اللافتات والصور لثلاثة من السياسيين: الرئيس الاسبق الراحل جمال عبد الناصر، ووزير الدفاع المصري حينذاك عبد الفتاح السيسي (الذي اعلن باسم الجيش، انه يتحمل المسؤولية إبعاد مرسي) وفلاديمير بوتين. ووصل مدى حماس حينذاك في بعض الاحيان الى اقصى الحدود. على سبيل المثال في خريف عام 2013 ذكرت صحيفة مصرية أن بوتين سيصل غدا إلى القاهرة وسيلقي كلمة في ميدان التحرير الشهير، وتسبب هذا الخبر بموجة من الحماس بين المصريين.

وطبعا تلعب الدور الهام والكبير في كل ذلك الذكريات عن التعاون غير البعيد بين مصر والاتحاد السوفيتي، والذي يتذكره ويعرفه ليس فقط ابناء الجيل الأكبر سنا من المصريين. في اواسط شهر مايو من عام 2014 تم في القاهرة وأسوان الاحتفال على نطاق واسع بذكرى مرور خمسين عاما على قطع وتحويل مجرى نهر النيل — الحدث الرئيسي في التشييد المشترك للسد

روسيا ومصر: العودة إلى المستقبل؟

تمت كتابة صفحة اخرى جديدة في التطور الديناميكي للعلاقات الروسية المصرية. فلقد شهدت موسكو في 27-25 آب/ أغسطس عام 2015 زيارة رسمية قام بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

فلاديمير بيلاكوف

باحث علمي في معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، أستاذ في الجامعة العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الروسية، دكتور في العلوم التاريخية

beliakov2007@yandex.ru

واجرى الرئيس الضيف محادثات مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تركز الحديث فيها على مجموعة واسعة من قضايا بما في ذلك العلاقات الثنائية والوضع في الشرق الأوسط.

وتجدر الاشارة الى ان علاقات روسيا مع مصر اخذت بالنهوض السريع منذ ان تمكنت ثورة 30 يونيو عام 2013 من وضع حد لهيمنة الإسلاميين على مصر بعد ان تمكنوا من الوصول إلى السلطة نتيجة تطابق الصدف والاحداث لمصلحتهم. لقد اعتبرت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية الإطاحة بالرئيس محمد مرسي بمثابة الانقلاب العسكري المعتاد وعلقت المساعدات لمصر، اما رد فعل روسيا الاتحادية فكان مغايرا تماما. لقد قام القائم بأعمال وزير خارجية مصر محمد كامل عمرو بعد عدة ايام من الاطاحة بمحمد مرسي، بالاتصال هاتفيا بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، واعلن إن «ابعاد محمد

يبقى التعاون السبيل الوحيد لإيجاد حل مستدام لأزمة الهجرة في أوروبا، وهو امر بات يفهمه الكثيرون. يصطدم سكان دول المنطقة وخاصة الشباب الذين تنعدم لديهم اية افاق للحصول على التعليم والعمل في المستقبل، بالاختيار الصعب بين الهجرة او الانضمام الى الجماعات المتطرفة.

لم تعد السياسة القديمة تنفع او تعطي اي حل لمشكلات اليوم. وهذا بحد ذاته يشكل سبب اضافي بالنسبة لنا لكي نساعد الاخرين في استقاء العبر والدروس المشتركة للجميع من التاريخ وعدم السماح لهم بتكرارها. لقد خيب اللاعبون الخارجيون في الماضي آمال سكان المنطقة وهو امر لا يمكننا السماح به الان.

الكلمات الرئيسية: الشرق الاوسط، «الدولة الاسلامية»، الجبهة الموحدة ضد الارهاب.

سياسة فترة الحرب الباردة. الموجة الاولى من الصحوة السياسية التي ظهرت بعد فترة قليلة من الحرب العالمية الثانية، قمعت وهي في المهد. تمت الاطاحة بحكومة مصدق في ايران واغتيال باتريس لوموبا في كونغو وبات ذلك بمثابة الرمز لهذا التحول المعاكس. بعد انتهاء الحرب الباردة لم يبق هناك اي تبرير عقلاني لعدم اتخاذ الاجراءات لتنفيذ الاصلاحات والتغيرات في دول المنطقة. ومواصلة تنفيذ الامور على النحو القديم بما في ذلك الجمود في التسوية العربية الاسرائيلية يمكن تفسيره فقط بوجود الرضا الذاتي والشعور بنشوة من نوع «نهاية التاريخ» التي اشعلت عبثا الامل بان الامور ستحل في نهاية المطاف بحد ذاتها.

الآن وعندما بات واضحا انه من المستحيل فرض أي «إشراف استراتيجي» خارجي على المنطقة، كان من الممكن للاعبين من خارج المنطقة العمل بشكل منسق وتقديم المساعدة في مجال البحث عن حلول اقليمية لمشكلات المنطقة. الحديث لا يدور عن فرض الرعاية كما جرى في الماضي بل عن قيام حديث ناضج وصادق حول ما ينبغي القيام به، وما هو نوع المساعدة التي يجب تقديمها. وبالنسبة للاعبين الخارجيين سيعني ذلك حل مشاكلهم عند مصدرها، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديد الإرهابي والهجرة الفوضوية غير المشروعة.

في غياب التعاون الحقيقي في المنطقة، لن يكون هناك أمل حول تحسن الاحوال ولا حول انتشار الاستقرار ولا قيام التنمية والتطور.

البديل للإصلاحات والتغيرات بل على الاغلب يجب ان تكون كمقدمة وكشرط تمهيدي لإنجازها بشكل ناجحة. ويجب القول ان كل دول المنطقة تصطدم بهذا التحدي.

على ما يبدو ان شركائنا الغربيين يريدون الاخذ بعين الاعتبار تجربة العراق، حيث تم في ظروف الاحتلال الامريكي حل بنيات حزب البعث الحاكم وحل الجيش مما أدى إلى فقدان ادارة البلاد. ولكن المشكلة تكمن في انه لا يوجد احد يمكن ان يقدم المثال الناجح لتغيير «الطبقة العليا من النظام» بدون ان يؤدي ذلك الى انهيار كل الهياكل الحكومية، بما في ذلك مؤسسات القوة هذه — خيالات خطرة وطوباوية سيضطر الجميع بعدها لدفع الثمن غاليا. حتى تجربتنا الروسية الخاصة تدل على ان نقطة اللاعودة في انهيار الدولة كانت بالذات تكمن في تخلي القيصر نيقولاي الثاني عن الحكم في عام 1917 ومعه كل عائلة رومانوف الحاكمة. عمليا حدث اعفاء كل عناصر مؤسسات القوة والهيئات الامنية من يمين القسم. لقد حدث امر شبيه بشكل عام في التاريخ الاوروبي: اذا لم تخضع الهياكل القديمة لعملية تطهير واسعة النطاق، فادي ذلك الى تفسخها وانحلالها مع كل العواقب التي تترتب على فعالية سلطة الدولة بشكل كامل امام التهديدات الداخلية والخارجية.

حتما يوافق الجميع على ان المنطقة تقع في وضع كارثي بغض النظر، هل يبدو ذلك واضحا بالعين المجردة ام لا. طبعا الذنب يقع على

المشترك لمكافحة «الدولة الإسلامية». وإذا شطبنا من هذه المعادلة المطلب العقيم المتمثل في استقالة الرئيس السوري بشار الأسد كشرط مسبق لمكافحة الارهابيين، فيمكن القول اننا نستطيع العمل بفعالية الى حد كبير.

ولاستعراض الانصياع يجب على الاقل العودة الى التجربة الاوربية في فترة ما بين الحربين. المذنب كانت الايديولوجية وكذلك الحساب الذي قد يثير الضحك في الوقت الراهن ولكن كانت له على ارض الواقع نتائجه الكارثية بالنسبة للمنطقة وللعالم كله. عملية استرضاء ألمانيا النازية، التي كانت تهدف إقامة و إنشاء جدار ناري واق للاتحاد السوفيتي والشيوعية، انتهت للأسف، بشكل محزن بما في ذلك مأساة دانكرك وسقوط فرنسا ودول أوروبية أخرى. لا شك في ان عدم وجود الثقة المتبادلة والمخاوف الأيديولوجية تسبب بتعكير المياه وشوه التحليل السياسي. ولكن ضرورة التصدي للتهديد الوجودي الذي تمثل في النازية ساعدت في نهاية المطاف في التغلب على الخلافات والمخاوف.

وحاليا يصطدم الشرق الاوسط بمخاطر كارثة اقليمية مشابهة. ويجب على كل اللاعبين توحيد الجهود حول الهدف الوحيد الواضح. وأي كانت مهمات التغيرات الداخلية، وهي ستحدث حتما لا محالة، سيكون من الاسهل توجيهها وادارتها بشكل جماعي بمساعدة خارجية وخلال ظروف ملائمة اكثر. لا يمكن ان تعتبر مواجهة «الدولة الاسلامية» بمثابة

الضروري اخيرا صياغة مبدأ عدم جواز التعاون مع المتطرفين ومع القوى الراديكالية اي كانت.

على الاغلب الان ليس الوقت المناسب للدخول في نقاش حول اصل الوضع الحالي في العراق وسورية. يجب العمل. والمهم الان والذي له قيمة كبيرة هو ادراك الخطر المميت الذي يمثله هذا الوضع. يجب القول ان ما يسمى بالتحالفات الظرفية مع الجماعات المشبوهة أو محاولات الكفاح ضد الحلفاء المحتملين على الجبهات الأخرى، ستؤدي حتما الى فشل هذه الحملة بكاملها. لا يمكن لأي احد في المنطقة ان يضمن امنه بهذا الشكل. بل على العكس سيؤدي ذلك الى هزيمة ذاتية. وليس صدفة ان يجري حاليا في التحليل السياسي استخدام تعبير «تخريب الذات». عمليا نال موقفنا التأييد من جانب رولا خلف الخبيرة الاساسية في شؤون المنطقة لدى صحيفة «فاينانشال تايمس»، التي كتبت على صفحات هذه الجريدة في يوم 31 اغسطس وقالت ان «المهمة الاولوية للولايات المتحدة الان وكذلك، كما هو ضروري، بالنسبة لكل حلفائها، تتلخص في مكافحة داعش».

من جانبه اشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال اللقاء في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية في 1 ايلول/سبتمبر عام 2015 الى ان تشرذم الدول الكبرى بما في ذلك دول المنطقة قد يكون باهظ الثمن. يبدو للمرء انه يجب عمل القليل للوصول الى القاسم

الجوهر يقر مؤلفو هذه الاعمال ومن بينهم باتريك كوكبرن الصحفي البريطاني العامل في صحيفة «اندبندنت» في كتابه «نهوض «الدولة الاسلامية»: داعش والثورة السنية الجديدة»، بأن واشنطن وعند جمعها للتحالف ضد «الدولة الاسلامية» تجاهلت العمل مع الذين يملكون الدوافع الحقيقية للقتال ضد هذا الشر — والمقصود ها ايران والحكومة السورية وحزب الله اللبناني وحزب العمال الكردستاني. ويؤكد كافة المؤلفين ان عناصر حزب البعث العراقي وضباط الجيش العراقي، الذين تم لفظهم جانبا، بخبراتهم «وعقولهم» وتعصب الاسلاميين، شكلوا خليطا حارا خطيرا اخذ يستثمر ويوسع المواجهة السنية الشيعية في العالم العربي الاسلامي مع بناء كل السياسة الاقليمية حول ذلك. وتوصل محللو صحيفة «فاينانشال تايمس» الى استنتاج يفيد بان التدخل الغربي في الدول الاسلامية بالمنطقة جاء لمصلحة الجهاديين وذلك لأنه على الاقل ازال الأنظمة التي كانت في السابق تقمع المعارضة الدينية وبان كل ذلك عزز مقولة الاسلاميين حول عدوانية الحضارة الغربية.

وتشكلت في المنطقة ثغرة «رمادية» بل ويمكن حتى «سوداء» مريحة جدا لتوجيه تيارات المهاجرين غير الشرعية الى اوروبا. ويجب القول ان الازمة في سورية وتعنت اولئك الذين يعتقدون ان رحيل بشار الاسد يعد كشرط مسبق للتسوية السياسية، اهم من مكافحة «الدولة الاسلامية» هذا بالذات ما يزيد من تفاقم الازمة الحالية في اوروبا. من

قامت في 2012 بإعداد مذكرة حول خطورة تشكيل السلفيين لقطاعهم في العراق. ومن حيث الجوهر دار الحديث عما اصبح يسمى لاحقا بتنظيم «الدولة الاسلامية». وخلال ذلك تعمد البيت الابيض تجاهل هذه المعلومات وكان يأمل على ما يبدو ان يتمكن المتطرفون من تعقيد وضع القوات الحكومية السورية. ويؤكد صحة ذلك الهوس الذي ابدته بعض الاطراف واصرارها على إزاحة الرئيس بشار الاسد باي ثمن. من الواضح انهم رغبوا بهذا الشكل التأثير على موقف روسيا التي بقيت تدعم بشكل مطرد السلطة الشرعية في سورية. وليس عبثا ان الحجة الاساسية لدى الجانب الامريكي وليس لديه فقط ، خلال الحديث مع الممثلين الروس في سنة 2015 حول سورية كانت دائما تتضمن مقولة ضرورة الاختيار بين «تغيير النظام» (وبالذات هرم السلطة الممثل بعدة عشرات من الاشخاص) وبين انهياره تحت ضغط «الدولة الاسلامية». ومن هنا يمكن الاستنتاج ان شركائنا الغربيين انجذبوا مرة اخرى خلف خيالاتهم او ببساطة أسرفوا بالانغماس في اللعبة. وهو امر يدفع ثمنه السوريون وشعوب المنطقة الاخرى باهظا، ونتيجة ذلك وكما اتضح الان اصطدمت دول الاتحاد الاوروبي بتيار عارم لا سابقة له من اللاجئين من دول الشرق الاوسط بما في ذلك من سورية.

واذا تحدثنا عن تاريخ المشكلة فيمكن القول انه ظهرت حتى الان مجموعة كبيرة من الدراسات بل وحتى بعض الكتب. ومن حيث

الأمن الدولي في سبتمبر من العام الجاري، لعقد جلسة وزارية في المجلس حول موضوع «صيانة السلم والأمن الدوليين: تسوية النزاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكافحة التهديد الإرهابي». ويجب القول ان الوضع في المنطقة بات في غاية التعقيد ولن يكون تهويلا القول ان الامر بات حرجا جدا. وإلى النزاعات القديمة اخذت تضاف أزمات جديدة. وتشهد المنطقة نزاعات واسعة ودامية يغذي احدها الاخر وتخلق الظروف لانتقال عدم الاستقرار الى الدول المجاورة. وتقف بعض الدول امام خطر فقدان وحدة اراضيها. ونتيجة عدم الاستقرار الطويل الذي يشهده العراق ومن ثم محاولات التدخل الخارجي في النزاع السوري بما في ذلك عن طريق التودد الى المعارضة المسلحة هناك، ظهر خطر شامل لا سابقة له — تنظيم دولة الاسلام في العراق والشام «داعش». في هذه الظروف تبدو ملحة للغاية عملية اجراء تحليل صادق وشامل واجمالي لطبيعة النزاعات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا مع تحديد الاتجاهات للعمل الجماعي للمجتمع الدولي على أساس ميثاق الامم المتحدة بهدف بناء صرح فعال للأمن الاقليمي هناك.

ويطرح الكثيرون السؤال: كيف كان من الممكن تبلور وتشكل هذا الوضع في المنطقة؟ في حديث مع قناة «الجزيرة» الفضائية في آب/ اغسطس 2015 قال الرئيس السابق لمديرية الاستخبارات في وزارة الدفاع الامريكية الفريق اول مايكل فلين ان الاستخبارات العسكرية

يوافق الجميع على ان الضربات الجوية فقط لن توقف تنظيم «الدولة الاسلامية» وجماعة «جبهة النصرة» وكل من له علاقة بهما. يجب تشكيل تحالف اصحاب الرأي والتفكير الواحد بما في ذلك الذين يقاتلون ضد المتطرفين في المنطقة، أي الجيش السوري والجيش العراقي والأكراد والدول التي يمكن أن تساعد في هذه الكفاح ضد الارهابيين. وروسيا من جانبها باشرت بتقديم مثل هذه المساعدات الى العراق وسورية. وعندما التقى الرئيس فلاديمير بوتين مع ولي العهد ووزير الدفاع في العربية السعودية الامير محمد بن سلمان في حزيران/ يونيو 2015 في بطرسبورغ، كان يقصد هذا بالذات، اي جبهة موحدة لمكافحة الارهاب. ويجب بشكل مواز بث الروح الجديدة في عملية التسوية السياسية في سورية على أسس واقعية. هذه كانت الاهداف الاساسية لموسكو خلال الجولة الدبلوماسية التي انتهت في الدوحة عاصمة قطر. ويبعث الامل في النفس صدور الوثيقتين الخاصتين بسورية الواحدة بعد الاخرى في الفترة الاخيرة: قرار مجلس الامن الدولي رقم 2235 حول تحديد المذنبين في الهجمات الكيميائية واعلان رئيس المجلس عن الدعم للجهود التي يبذلها الموفد الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة دي ميستورا والخاصة باستئناف العملية السياسية في سورية.

وروسيا التي تنفذ باستمرار وبشكل مطرد خطها الخاص ببناء جبهة موحدة ضد خطر الإرهاب في المنطقة، خططت خلال رئاستها لمجلس

جدوى الاستراتيجيات من نوع «الردع المزدوج» الموجودة في جعبة بعض الدول الكبرى. ما هي الاسس للاعتقاد انه لو تم ترك اللاعبين الاقليميين يلعبون على هواهم، سيبدون قدرا اكبر من الذكاء؟ لذلك سيكون ضربا من عدم المسؤولية توقع ان انقسام العالم الاسلامي الى سني وشيعي، سيكون بمثابة الحل الناجع العام لكل مشكلات المنطقة وسيكون بمثابة حائط النار الذي يحمي هذه الدول او تلك من الطقس السيء السائد خلف حدودها. يجب القول ان أولئك الذين يتلاعبون مع النزاع الاسلامي الداخلي، سيشعلون الفتيلات التي ستوخه نيرانها نحو بلدانهم بالذات. وفي كل الحالات سيؤدي ذلك الى إعادة رسم كبير للحدود في المنطقة، وإلى نزوح سكاني كثيف على غرار ما لوحظ خلال تقسيم الهند في عام 1947، وكذلك الى حدوث هزات وصدمات اقتصادية سينجم عنها عواقب هائلة بالنسبة لأسواق الطاقة والاسواق المالية العالمية.

لقد عرض الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اقامة تحالف واسع لمكافحة هذا الشر. ولكي يكون التحالف فعالا يجب ان يضم كافة اللاعبين الاقليميين وخاصة تركيا والعربية السعودية وايران لأن هذه الدول تملك امكانيات كبيرة تسمح لها بالمساهمة في هذه الجهود. ويجب على كل اللاعبيين الدوليين المعنيين في تسوية الوضع المذكور، ان يساعدوا الدول الاقليمية في ذلك ويجب ان يضمن مجلس الامن الدولي بتفويضه شرعية هذه التصرفات والاعمال.

في زمننا على الاعتراف العام، القائلة انه لا توجد اية حلول عسكرية للمشاكل الدولية والمحلية. وتثير الامل في النفس وتشجع، حقيقة ان هذا النهج نال دعم وتأييد جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، فضلا عن بعض القوى الإقليمية، مثل ألمانيا وإيران.

في الوقت نفسه حطمت نتيجة المفاوضات المذكورة الكثير من الاساطير ومن بينها على سبيل المثال الاعتقاد بوجود فعالية للأعمال الاحادية الجانب، ولا سيما التدخل العسكري. يجب القول ان كل الاعمال الاحادية الجانب خلال السنوات الـ25 الماضية انتهت بالفشل التام سواء كان ذلك في العراق او في ليبيا او في شبه الجزيرة العربية ولا تزال تتعاظم حتى الان نتائجها السلبية بالنسبة للمنطقة ولكل العالم. وجدير بالذكر ان الجهود الجماعية الدولية الحقيقية، ربما بطرق مدهشة، تساعد عادة بالعثور على حل وسط واقعي وعملي وبرغماتي يمكنه ان يعطي الأمل بالنجاح. هذا الشكل من العمل يحمي من إغراء الانجراف وراء الحلول المبسطة. وهو ينظف الطريق نحو الاهداف المنسقة من جداول الاعمال المخفية لكل اللاعبين المعنيين.

كل هذا ينطبق على المسألة الحاسمة التالية في جدول الأعمال الإقليمي والدولي، وهي موضوع مكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية»، حيث يجب ايضا بذل جهود دولية حقيقية. لقد ثبت عقم وعدم

الشرق الاوسط:
هل نستخلص الدروس من التاريخ
أو نكرر ما قد حدث؟

الكسندر ياكوفينكو

سفير مفوض فوق العادة
لروسيا لدى بريطانيا

sekretariat@rusemb.org.uk

يمكن القول ان انجاز المفاوضات مع ايران حول برنامجها النووي بنجاح يعتبر بمثابة البقعة المضيئة النادرة على باقي الافق الكئيب لشؤون الشرق الاوسط. هذا الانجاز يعتبر قفزة اساسية بما في ذلك من وجهة نظر علم النفس السياسي، وعلى اساسها — من الناحية النظرية — نستطيع بناء صرح اقليمي مستقر ومستديم.

خاصة، واذا اخذنا بعين الاعتبار انه تم التفريط بالكثير من الفرص والامكانيات بما في ذلك خلال رئاسة محمد خاتمي، ودخول واشنطن المتأخر الى العملية الدبلوماسية، فان الصفقة مع ايران تعتبر انتصارا للفكر السليم ولمنظومة مبادئ ويستفال والطرق الدبلوماسية على الايديولوجية وعلى الحسابات السياسية الآنية والتهديد باستخدام القوة. وتشهد الاتفاقية التي تم التوصل اليها بين الخصوم الرئيسيين، وهو ما ساعد عليه تعدد الاطراف والمرونة التي وفرها للتوصل الى حل وسط حقيقي، تشهد على تلك الحقيقة، التي حصلت

وهذا صحيح فعلا لأن روسيا نفسها ليست مستعدة للعودة إلى هذا النوع من العلاقة عندما الشريك «يجهز لك الخازوق في جيبه» دائما. حان الان لكي يدرك الجميع ذلك. فقط التعاون على قدم المساواة والمنفعة المتبادلة يمكن ان يكون مفتاحا لنجاح بناء أوروبا موحدة حقا، آمنة ومزدهرة فعلا.

الكلمات الرئيسية: روسيا — أوروبا، الأمن الأوروبي، الأزمة الأوكرانية، العقوبات، منظمة الأمن والتعاون الاوروبي.

الأزمة في سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن، وكذلك في مكافحة الإرهاب الدولي. والى هنا يمكن اضافة ايضا موضوع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من التسلح ومراقبته، ومكافحة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، والتعاون في المجال الإنساني والتغلب على آثار تغير المناخ.

ومن ناحية اخرى يبدو واضحا جدا انه سيكون من الصعب جدا، استعادة المستوى السابق للتواصل والحوار بين موسكو وبروكسل على المدى القريب وربما المتوسط. والمشكلة لا تكمن فقط في «موضوع القرم» أو تسوية الوضع في دونباس. جوهر المشكلة في عقيدة التنافس، التي يتمسك بها الغرب خلال غلاقاته مع اللاعبين الكبار الرئيسيين الآخرين في الساحة الدولية. بطبيعة الحال، فإنه من الصعب التخلي عن بديهية الوضع الاستثنائي والعصمة الخاصة التي يؤمن بها الغرب بخصوص نفسه. ولكنه سيضطر حتما عاجلا أم آجلا إلى القيام بذلك. لان العالم بات اليوم يختلف عما كان عليه سابقا. ويزداد عدد الدول والمنظمات الإقليمية، التي لها مصالحها المشروعة الخاصة بها ولذلك تبدو غير مستعدة بتاتا للموافقة على الايعازات والاوامر من الخارج. وسواء رغب الشركاء من الغرب او لم يرغبوا بقبول ذلك، سيكون من الصعب بمكان الوقوف ضد العمليات الموضوعية في الشؤون الدولية.

هناك نقطة أخرى مهمة جدا. غالبا ما نسمع من بعض العواصم الغربية مقولة «العمل مع روسيا، كما جرت العادة، غير ممكن».

وتستمر في اطار منظمة الامن والتعاون الاوروبي عملية «هلسنكي + 40» وهي التي حددت مجموعة المهام اللازمة للتنفيذ العملي لمبدأ عدم تجزئة الأمن ويمكن ان تعتبر الاساس لمواصلة العمل في مجال تشكيل نظام متوازن للأمن الأوروبي.

وهذا العمل يخرج بشكل واضح خارج اطار الذكرى اليوبيلية لتاسيس منظمة الامن والتعاون الاوروبي في عام 2015. الحديث، من حيث الجوهر، يدور عن بث الروح من جديد في عملية هلسنكي. سيتطلب ذلك إعادة التأكيد على كل مبادئ هلسنكي، وإيجاد الفهم الموحد و السليم لها والتنفيذ العملي لها من قبل جميع الدول — المشاركة في ظل الظروف الحالية. وسيتوجب التركيز على اكثر المشكلات تعقيدا وصعوبة التي لم يجر حلها سابقا بل تراكمت خلال العقدين الماضيين بما في ذلك موضوع العثور على الحل الوسط الملائم بين العلاقة بين وحدة اراضي الدول من ناحية وحق تقرير المصير للشعوب من ناحية اخرى، والتأكيد على عدم جواز التغيير غير الدستوري للسلطات في الدول الاخرى او تقديم الدعم والمساعدة للقوى المتطرفة. واما الموضوع الذي تم التطرق اليه سابقا وهو موضوع بناء مجال اقتصادي مشترك فنرى انه يتفق مع مهمات البعد الاقتصادي والبيئي لمنظمة الأمن والتعاون الاوروبي.

ثالثا، الحل المشترك للمشاكل الدولية والإقليمية. ويقر الجميع على ضرورة التعاون مع روسيا في التسوية الشرق أوسطية، و في تسوية

الاقتصادية الروسية اكثر فأكثر عن الغرب وستعيد توجيه نشاطاتها نحو شركاء آخرين — في الاتحاد الأوراسي الاقتصادي، في آسيا، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا — وستصبح اعمق عمليات الفصل السابقة لعلاقات التعاون وهو ما سيجعل عملية اسستعادتها اكثر تعقيدا. نحن نضع نصب اعيننا ونطرح على الشركاء مجموعة كاملة من المهام القابلة للحل التي يمكن في حال حلها ان تساعد في تسهيل عملية تطبيع العلاقات بين البلدين.

أولا، نحن نعتبر أنه من المهم جدا تطوير التكامل بين اشكال التكامل الموجودة — الأوراسية والأوروبية — بما فيه مصلحة خلق واقامة مجال اقتصادي وانساني مشترك من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. وهذا سيمكن قارتنا تجنب التجزئة، وسيسمح لها بالتحرك نحو توحيد الأسواق وجعل الانظمة التجارية الاستثمارية اكثر تناغما وتحرير التجارة وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها في منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيمكن البزنس في دولنا من تعزيز قدرته التنافسية. ويجب ان يصبح الاساس الداعم لهذا المجال، حسب اعتقادنا، التعاون بين الاتحاد الاقتصادي الاوراسي والاتحاد الاوروبي وبين اللجنة الاقتصادية الأوراسية والمفوضية الأوروبية.

ثانيا، يبقى مطروحا على طاولة البحث، اقتراحنا حول تثبيت (وبشكل قانوني دولي) مبدأ عدم تجزئة الأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية. ونحن نرى وجود آفاق واحتمالات جيدة لمناقشته في اطار استئناف الحوار حول القضايا الأساسية للأمن في المنطقة اوروبا والاطلسي وأوراسيا.

على قبول الاختيار الحر لسكان القرم الذين صوتوا لصالح إعادة توحيد شبه الجزيرة مع روسيا.

وفي نفس الوقت يدرك الاتحاد الأوروبي جيدا أنه بدون مشاركة روسيا سيكون من المستحيل معالجة المشكلات الدولية والإقليمية الرئيسية. وكمثال من الفترة الاخيرة، العثور على حلول لمشكلة برنامج ايران النووي. مثل هذه الازدواجية في استراتيجية بروكسل، تطمس الى حد ما الموقف المتشدد من بعض «محبينا» المعروفين من بين دول الاتحاد الأوروبي التي تحاول بناء «ستارا حديديا» من العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية حول روسيا.

كم ستستمر الأزمة في العلاقات بين روسيا والغرب؟ هل وصلت «القاع» المحدد لها؟ الإجابة عن هذه الأسئلة سترتبط في المقام الأول بشركائنا، وبمقدار الحكمة السياسية التي سيبدونها وهل سيتخلون ممارسة الضغط على بلدنا لصالح العودة إلى الحوار الطبيعي، وبمقدار استعادة الثقة المفقودة. نحن ندرك بشكل واضح انه يجب الخروج من دوامة العقوبات ولكن مع ذلك يجب ان يكون واضحا جدا اننا نحن لن نناقش أية معايير لرفع العقوبات. الخطوة الأولى التي يجب ان تتخذ هي الغاء العقوبات من قبل الذين فرضوها.

وبمجرد أن يبدي الغرب السعي لتطوير شراكة حقيقية مع روسيا، سنكون على استعداد لاستئناف التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أن مع استمرار ضغط العقوبات لفترة اطول على موسكو ستبتعد الشركات والمؤسسات

الروسي. كان ذلك الاختيار الواعي للاتحاد الاوربي الذي اعتمد الخط السياسي وضحى بالمنفعة الاقتصادية. وفي ذات الوقت باتت واضحة حدود استقلال بروكسيل في اتخاذ القرارات السياسية «المستقلة عن قرارات الولايات المتحدة».

وتجدر الاشارة الى ان ما يسمى بعقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ليست فقط غير شرعية (لا يمكن فرض العقوبات الا بقرارات من مجلس الأمن الدولي) بل وهي في جوهرها عقيمة وضارة لأنها ومن حيث المبدأ لا تستطيع ارغام روسيا على تغيير موقفها، لا فيما يتعلق بالازمة الاوكرانية او فيما يتعلق بأي قضية اخرى. هذه العقوبات عبثية ويؤكد ذلك ربطها بمطالب موجهة الى روسيا فقط التي لا تعتبر طرفا في النزاع الدائر في شرق اوكرانيا (في ذات الوقت يجري تجاهل اي تصرف من جانب سلطات كييف ويتم اخراجه من هذا السياق)، وهذه العقوبات تبدو منعزلة عن الوضع السائد على ارض الواقع: تم فرض مجموعة دورية جديدة من العقوبات مباشرة بعد التوصل في مينسك الى عدة اتفاقات هامة في مجال التسوية.

ويثير الاستغراب فعلا ان اوروبا «المتحضرة» التي تروج في القرن الحادي والعشرين في جميع أنحاء العالم لمبادئ الديمقراطية — حقوق الإنسان، حرية التعبير، سيادة القانون — تبدو ومن اجل «شهيتها» الجيوسياسية مستعدة «لتنسى» قيمها الخاصة، وتتخلى عن الحقوق الاساسية للسكان المدنيين في دونباس وتبدو غير قادرة

وتم اعتماد نهج «استبعاد» روسيا من اشكال التعاون المتعددة الاطراف. في كانون الثاني/ يناير 2015، حرم الوفد الروسي في الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا من الصلاحيات الاساسية ومن امكانية المشاركة الكاملة في عمل هذا المحفل الدولي. وبعد رفض السماح لرئيس مجلس الدوما في الجمعية الفيدرالية في روسيا الاتحادية سيرغي ناريشكين من دخول فنلندا (تم تبرير هذا الرفض بوجود قرارات داخلية للاتحاد الاوروبي) لم يتمكن الوفد الروسي من المشاركة في الدورة تموز/ يوليو للجمعية البرلمانية للمنظمة، التي خصصت للاحتفال بمرور 40 عاما على توقيع وثيقة هلسنكي الختامية.

وفرضت بروكسيل كذلك التدابير التقييدية القطاعية ضد روسيا وتضمن ذلك فيما تضمن فرض حظر على تجارة الأسلحة والمعدات العسكرية، وعلى توريد المعدات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج لتسع مؤسسات روسية ولتلبية احتياجات القوات المسلحة الروسية، وتم تقييد توريد المعدات وتقديم الخدمات لقطاع الوقود والطاقة الروسي، ومنعت المصارف الروسية الرئيسية من الوصول الى الاسواق المالية في الاتحاد الأوروبي. وتم فرض اجراءات منع صارمة على التعامل والتجارة مع الكيانين الروسيين الجديدين — القرم وسيفاستوبول. وهذه القائمة طويلة ويكمن الاستمرار في سردها.

ومن الملفت للنظر ان الاتحاد الاوروبي فضل خلال الحديث معنا الاعتماد ليس على طريق المباحثات والمشاورات السياسية بل اعتمد على العقوبات الاقتصادية في المجالات الاكثر حساسية في الاقتصاد

تضامنهم وضحوا بسكان دول جنوب شرق اوروبا الذين تعرضوا للبرد نتيجة لذلك) .وبدلا من بناء مجال اقتصادي مشترك، تكون حلقته المركزية موارد الطاقة المتاحة من روسيا والتكنولوجيات العالية من الاتحاد الأوروبي، يجري عمليا الحديث عن كبح جماح «توسع» ما تقوم به موسكو في مجال الطاقة. في عام 2014، اعتمد الاتحاد الأوروبي «الاستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة» التي أعلنت ان أحد أهدافها الرئيسية هو التحول والابتعاد التدريجي عن التعاون مع روسيا في مجال الطاقة. وفي فبراير 2015، اقترحت المفوضية الاوروبية مفهومها حول اقامة اتحاد للطاقة يتم فيه، من حيث الجوهر، شطب روسيا من قائمة شركا الاتحاد الأوروبي، مع احتمال «اعادة برمجة» العلاقات معها في المستقبل، «عندما تسمح الظروف».

وقامت بروكسل بعد واشنطن بوضع «قائمة سوداء»، تواصل إغناءها، للأفراد والمؤسسات الروسية وذلك على هامش الأحداث الأوكرانية. وتشمل قائمة الاتحاد الاوروبي حاليا 86 شخصية سياسية واجتماعية روسية و65 شخصا من ممثلي جنوب شرق أوكرانيا، فضلا عن 29 شركة روسية. وعلق الاتحاد الاوروبي المحادثات حول الاتفاقية الاساسية الجديدة مع روسيا وكذلك اوقف حوار العبور بدون تأشيرات بين الجانبين وعمد «لتجميد» آفاق التعاون في المجال العسكري، وحظر عمل جميع ساحات التعاون في مختلف القطاعات، وقلص الاتصالات على مستوى الخبراء الى ادنى حد.

متقدم كثيرا من الناحية التكنولوجية، بالاضافة الى سوقه الكبيرة جدا، والمقصود هنا الاتحاد الاوروبي، يعد بمثابة نعمة عظيمة بالنسبة لروسيا.

تم التأكيد على صحة هذه الفكرة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما عقدت ونفذت العقود الشهيرة «الغاز مقابل الانابيب». حينذاك تمكن قادة المجموعة الاوروبية الاقتصادية وخاصة المانيا من تخطي الشكوك والضغوط الداخلية من الدوائر المحافظة ومن الشركاء من وراء المحيط الاطلسي واعتمدت الاتفاقيات التي ضمنت على مدى عقود أمن الطاقة في أوروبا، بل واسهمت بشكل كبير في تحقيق العملية الأوروبية المشتركة. التقارب فعلا كان متبادلا.

لقد اعاد الاتحاد الاوروبي في منتصف العقد الاول من القرن الحالي، النظر في مسالكه الاساسية وهو ما ادى الى قيام الهيئات القيادية في الاتحاد الاوروبي بوضع في مقدمة الامور وبشكل متزايد طموحاتها الجيوسياسية. وظهرت على العيان عملية واضحة المعالم للتحول التدريجي للاتحاد الاوروبي وخاصة فيما يتعلق بموقفه من روسيا. اخذ الاتحاد الاوروبي يشدد ويركز اكثر فأكثر على موضوع تنويع مصادر الطاقة مهما كلف الأمر، على رفض التعاون المتبادل المنفعة مع روسيا. عمليا قامت بروكسيل بدعم سلطات كييف عندما باشرت الاخيرة بسرقة الغاز الروسي المخصص للدول الاوربية، من الانبوب المار عبر اراضي اوكرانيا (لقد تناسوا من اجل ذلك حتى

ومع انتشار الأزمة أجبر الخوف من الاعتراف بالاخطاء الذاتية المرتكبة، الغرب على اختيار طريق كان مسدودا منذ البداية — إلقاء اللوم والذنب فقط على روسيا وزيادة الضغوط الاقتصادية والسياسية عليها وتحديد وتقليص التعاون مع دولتنا.

لقد خدمت الأزمة الأوكرانية كنوع من المحك، والتي أظهرت الجوهر الحقيقي لموقف الغرب ونظرته نحو روسيا. لقد تحولنا من «شريك استراتيجي»، الى متهم في كل الذنوب المعروفة وغير المعروفة وفي كل خطيئة يمكن تصورها. وحصلت هذه العملية السلبية على عطالتها الدينامية الذاتية: أي اجتماع للاتحاد الأوروبي، يجري فيهه التطرق الى موضوع اوكرانيا ينتهي حتما بمناقشة العقوبات ضد روسيا. وقام حلف شمال الأطلسي في أبريل 2014 بتجميد كل التعاون مع روسيا على الرغم من ان ذلك تسبب بالضرر للجهود الدولية في مجال مكافحة التهديدات والتحديات الجديدة، ويواصل الحلف اتخاذ الاجراءات لزيادة وجوده العسكري وتعزيز البنية التحتية على حدودنا.

حتى في خلال التعاون في مجال الطاقة، الذي تبدو فيه روسيا والاتحاد الأوروبي كشريكين طبيعيين، تراجعت بلادنا كثيرا بمبادرة من الجانب الاوروبي. تم تجاهل الحقيقة الموضوعية، اي ان وجود احتياطي كبير من النفط والغاز في روسيا المجاورة والبنية التحتية اللازمة لنقلهما الى دول اوروبا، ضمن ولا يزال يضمن لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، في الواقع، مزايا تنافسية طبيعية. ولا شك في ان وجود جار

بطموحاتهم وتصرفهم العشوائي الى حد كبير مع مبادئ منظمة الأمن والتعاون الاوروبي. لقد وقف الغرب بشكل واضح لا لبس فيه الى جانب القوى المناهضة للحكومة خلال المرحلة الاولى من الاحتجاجات في كييف ولم يعر اي اهتمام لتواجهاتها المتطرفة وعزمها تغيير السلطة ولو بالقوة المسلحة. وهذا المسلك يتعارض بشكل مباشر مع مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية، التي تنص على ضرورة الامتناع عن تقديم المساعدة المباشرة أو غير المباشرة لأية انشطة تخريبية موجهة نحو الإطاحة بالقوة والعنف لنظام الحكم في دولة اخرى مشاركة في الوثيقة. وهذا بالذات ما حدث في اليوم التالي بعد إبرام اتفاق بين السلطة والمعارضة في اوكرانيا حول الاجراءات و التدابير الرامية إلى حل الأزمة (ولعبت دول الاتحاد الاوروبي بالذات دور الطرف الضامن للاتفاق !). وساد الصمت من جانب اوروبا والولايات المتحدة بخصوص التغيير غير الدستوري للسلطة في كييف. وتجاهل هؤلاء ايضا تشكيل «حكومة المنتصرين» في كييف بدلا من حكوم الوحدة الوطنية. ولم يصدر اي رد فعل ملموس من جانب «أتباع حقوق الإنسان والديمقراطية» في هذه المرة على الحملة التي نظمتها السلطات الاوكرانية الجديدة ولاحقت خلالها السياسيين والصحفيين غير المرغوب بهم. لقد أظهر الشركاء في الغرب أن تنفيذ المبادئ المعلنة من جانبهم — سيادة القانون وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، وحرية وسائل الإعلام، وحقوق الأقليات القومية — ليس بالضروري بتاتا اذا كان ذلك «غير مناسب سياسيا».

الاوروبي بشكل مطرد توسيع منطقته الاستثنائية على حساب الجيران الذين كانت العلاقة معهم تقام وفق مبدأ «اما — أما» الذي كان يعني المطالبة بالتخلي عن العلاقات التقليدية مع الشركاء الاخرين. وليس من الصعب الادراك مدى صعوبة وتعقيد الوضع الذي احاط بجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة التي كانت لا تزال في طور تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشكيل إجماع وطني.

وظهرت عدم رغبة عاصمة الاتحاد الاوروبي بروكسل أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصالح وقلق البلدان الأخرى، بما في ذلك في المسائل الحيوية بالنسبة لها، وتجلت بشكل واضح في تحضير اتفاقية الانتساب بين اوكرانيا والاتحاد الاوروبي. وخلافا للمنطق البسيط لم يقبل الاتحاد الاوروبي أي حجج ولم يؤيد القيادة الأوكرانية في طلبها تأجيل التوقيع على الوثيقة والبدء في مشاورات بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا وروسيا للنظر في الاثار الاقتصادية السلبية المحتملة عند اعتمادها. وأدى ذلك إلى انقسام في المجتمع الأوكراني والى الانقلاب المسلح والحرب الأهلية الدامية التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين. وبحلول منتصف عام 2014 وافقت بروكسل على اجراء مشاورات ثلاثية، وتم تأجيل تنفيذ الجزء الاقتصادي من الاتفاقية. ولو وافق الأوروبيون على حجج سلطات كييف في عام 2013 ، كان من الممكن تجنب وقوع هذه المأساة في أوكرانيا.

نضطر للتأكيد والاشارة الى ان من أهم العوامل في تصعيد الأزمة، كان عدم استعداد الشركاء الغربيين للتضحية بطريقة أو بأخرى

وهذه الفلسفة بالذات ادت الى وضع تقلص فيه عدد الساحات المناسبة للتوصل الى تسويات فعالة عند اصطدام مصالح الدول وهو ما تسبب بتزايد نقص التوافق والاجماع في المسائل الاقتصادية والانسانية والسياسية العسكرية الهامة جدا للقارة الاوروبية. وكان من نتيجة ذلك الانحطاط والتراجع التدريجي للثقة المتبادلة.

وكان جرس الانذار الاول الحقيقي في هذا المجال ازمة كوسوفو في 1999 عندما قامت دول الناتو بانتهاك فظ للبنود الرئيسية للقانون الدولي ومبادئ وثيقة هلسنكي الختامية والوثيقة الاساسية للعلاقات بين روسيا والناتو ومعايير القانون الانساني. وتم من حيث الجوهر تنفيذ عدوان على دولة اخرى عضو في منظمة الامن والتعاون الاوروبي. تم قصف بربري للمدن والقرى في دولة اوروبية مستقلة ذات سيادة واستمر ذلك 78 يوما. وكان «التدخل الانساني» للناتو في يوغوسلافيا بمثابة الضربة القوية للمبادئ الاساسية في العلاقات الدولية وتسبب بضرر جدي كبير للثقة بين الدول واثارت اعادة النواحي والجوانب العسكرية للأمن الى الواجهة في اوروبا والاطلسي وفي خارج حدود المنطقة المذكورة. لقد اثبتت ازمة كوسوفو وبينت تمسك دول الناتو بتكتيك الترويع والتخويف واستخدام القوة المسلحة ضد كل من لا يوافقها. وجاءت بعد ذلك عدة موجات توسيع الناتو وهو ما زاد من زعزعة توازن صرح الامن الاوروبي.

ولم يكن الامر افضل حالا في المجال الاقتصادي. بالكلام كانوا يرفضون لدى الاخرين حق وجود مناطق نفوذ وفي ذات الوقت واصل الاتحاد

فعالة لمناقشة واتخاذ القرارات في مجال المشكلات الرئيسية التي تقف امام القارة الاوروبية. وفي المحصلة وقعت بين الامكانيات والفرص المذكورة العديد من المبادرات الهامة ومن بينها مشروع معاهدة الامن الاوروبي التي عرضتها روسيا في 2008 والتي هدفت لمنح الطابع القانوني لمبدأ عدم جواز تقسيم الامن الذي اقر مرات كثيرة على مختلف المستويات والذي وفقا له لم يكن يحق لاي طرف ان يعزز امنه على حساب امن الاطراف الاخرى، وكذلك مختلف الافكار المتعلقة بآليات التنسيق الدولية ومنها على سبيل المثال مبادرة ميزبيرغ الالمانية في عام 2010 حول تكوين لجنة لشؤون السياسة الخارجية والامن بين روسيا والاتحاد الاوروبي. ولم تحقق قاعدة الامن الجماعي الاوروبي التي وضعها وبادر الى طرحها الاتحاد الاوروبي نفسه، والتي اعتمدتها قمة منظمة الامن والتعاون الاوروبي في اسطنبول في 1999.

وكل مرة عندما يصل الامر الى المناقشة المفصلة، كنا نسمع من شركائنا الغربيين حججهم حول عدم تنفيذ شروط ما تمهيدية او عدم قبولهم للتدخل الخارجي في عملية اتخاذهم للقرارات. وفي اطار «منطق المنتصر» كانوا يعرضون علينا كل مرة اشكالا للتعاون وفقا لمبدأ «السيد — العبد» وبشكل يتوافق بالكامل مع الاجندة الغربية. وخلال ذلك كان ينظر الى النقاش الصريح المفتوح حول المسائل الجدية المتعلقة بالبناء الاوروبي، ليس كوسيلة للتوصل الى التفاهم المتبادل في القارة بل «كمكافأة على السلوك الحسن».

فرض مسالكهم ومعاييرهم علينا. وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، بقيت اثارها في عقول الكثيرين في الولايات المتحدة واوروبا، بما في ذلك المقولات الايديولوجية للمواجهة والعداء وعدم الثقة. كان رجال الناتو بالكلمات يعلنون مبادئ الانفتاح ولكنهم في الواقع لم يتجرأوا على التخلص بالكامل من آليات الردع التي بقيت بعد سنوات المواجهة بين الحلفين.

في بداية التسعينيات من القرن الماضي وقف العالم امام مفترق الطرق. كان من الممكن السير على طريق بناء نموذج جديد منفتح للعلاقات الدولية مع تنفيذ على ارض الواقع المبادئ التي وضعت في هلسنكي في عام 1975. ولكن وللأسف كانوا في الغرب يفكرون بشكل اخر. وساد بينهم الحساب الآني الضيق ورغبوا بتثبيت النتائج التي تحققت في المواقع الدولية نتيجة الحرب الباردة. على ما يبدو اعتقدوا في واشنطن وبروكسيل انه من الاصح عدم التخلي عن الآليات السياسية الخارجية التي وضعت واختبرت على مدى عشرات السنين بل استخدامها في الظروف الجديدة ، الان بهدف تعزيز هيمنتهم على العالم. ولهذا السبب وبدلا من بناء منظومة امن اوربية عامة جديدة، قرروا ليس فقط المحافظة على النفوذ الجيوسياسي للناتو على اعتباره «نادي النخبة المغلق»، بل وتوسيعه مع الابقاء ضمن صلاحياته التامة كافة مسائل الامن الاوروبي الاساسية. واعتمد الاتحاد الاوروبي على نفس المسالك في الاقتصاد.

وقام هذا المسلك «التحالفي الجديد» عمليا بتحديد بشكل مسبق لمصير كل الجهود الموجهة نحو صياغة واقامة قواعد اوربية مشتركة

روسيا — اوروبا: ماذا بعد؟

اليكسي ميشكوف

نائب وزير الخارجية الروسية

osce@mid.ru

يقع الوضع في مجال الامن الاوروبي الان، على ما اعتقد، عند أدنى نقطة في مسار تطوره. وتجدر الاشارة الى ان المشاكل الحالية لم تظهر بالامس بل تراكمت على مدى سنوات طويلة. وحتما لم تكن الازمة الاوكرانية السبب الاساسي للبرود الجدي الذي اصاب المناخ السياسي في اوروبا. يجب القول ان التناقضات التي وصلت الى ذروتها خلال الازمة الاوكرانية، تعود في جذورها الى التسعينيات من القرن الماضي.

لقد اتسمت المرحلة الاولى بعد انتهاء الحرب الباردة بظهور آمال كبيرة حول بناء مجال واسع للتعاون في القارة الاوروبية يكون حرا من خطوط الفصل وآليات المواجهة. وفي عام 1994 قمنا بالتوقيع على اتفاقية حول الشراكة والتعاون التي اشارت الى اهمية التقارب بين الاتحاد الاوروبي وروسيا مع تعزيز وتوسيع التعاون في مجمل اتجاهات النشاط وتطوير الحوار في مختلف المجالات. وفي 1997 عقدت الوثيقة الاساسية حول العلاقات بين روسيا وحلف الناتو.

ولكن على ارض الواقع تبين ان شركائنا الغربيين لم يكونوا جاهزين للتحدث مع روسيا بشكل صريح وعلى اساس المساواة بدون محاولة

أعرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال كلمته في الجلسة الموسعة لهيئة رئاسة خدمة الأمن الاتحادي الروسي في مارس 2015 ، عن اعتقاده بانه يجب على روسيا وقبل كل شيء أن تكون قوية وليس فقط فيما يتعلق بالقوة العسكرية. وحينذاك بالذات ستكون شريكا جذابا ومرغوبا فيه، بما في ذلك في بناء نظام عالمي جديد،متعدد الأقطاب ومتعدد الأوجه. الأزمة العالمية لن تكون ابدية وكذلك الحال بالنسبة للأزمة في العلاقات الروسية الغربية. ويتعين على روسيا أن تكون قادرة على استقبال هذه المرحلة من التطور في حالة التأهب الكامل وليس فقط من الناحية العسكرية.

الكلمات الرئيسية: الأزمة المنهجية العالمية، المواجهة الهجينة، الردع غير المتماثل، القوة «الصلبة» و«الناعمة».

نكرر مرة اخرى: نحن لا نهمل بأي شكل من الاشكال إمكانيات حفظ السلام وغيرها من الاتصالات في إطار العلاقات الدولية في مجال الدفاع. حتى في الظروف الصعبة الراهنة، ينبغي المحافظة والى اقصى حد على قنوات الاتصال والمشاركة في البرامج والمشاريع المشتركة، مثل المحطة الفضائية الدولية، ومنع الحروب العالمية، والدعم المتبادل في البحر، وهلم جرا. ويجب وضع كابح ايجابي للصدمات، قوي جدا، بين الامكانيات والنوايا والتهديدات الحقيقية. وبدون شك يجب التفكير في تشكيل جدول الأعمال الحقيقي للمصالح المشتركة، بما في ذلك تحديد التهديدات الأمنية المشتركة، وسمود الجنس البشري، الأمر الذي سيجعل التعاون السياسي والعسكري السياسي مرغوبا فيه وممكنا. قد يتضمن ذلك المسائل التقليدية في مجال الحد من الاستعدادات العسكرية، والحد من مدى التسلح بشكل متبادل. ولكن ما العمل اذا لم يكن كل ذلك موجودا او يقع في حالة التجميد، وعندما يجري بشكل ماعمد تدميره وتحويله إلى الصفر وحتى الى قيم سلبية؟

ومن الخطأ والمضر إلقاء اللوم على طرف واحد — الغربي — عند تحليل مظاهر الأزمة في العلاقات الروسية الغربية. وكما قال الملك في المسرحية الشهيرة، كل منا كان غير محق في امر ما. هم يتجاهلون روسيا اليوم ويحاولون شيطنتها واحاطتها بجدار ليس فقط لأنها، وحسب زعمهم، ترتكب الاخطاء وتتصرف في الساحة الدولية «ليس وفقا للترتيب». بل لأنها ليست قوية بما فيه الكفاية، والضعف كما هو معروف لا يغفر اكثر بكثير من النقص في قابلية الموافقة والتسامح.

الترسانة العسكرية الروسية تقوم بتنفيذ هذا الدور بشكل جزئي، فينبغي أن يؤخذ ذلك كأمر مسلم به. بالطبع، يمكن الزعيق بخصوص عودة فترة الحرب الباردة، والقول بن «الزبدة أفضل من المدفع» — ومشاهدة كيف يتداعى الاستقرار والأمن والتوازن العسكري الاستراتيجي.

ومع ذلك، فمن الممكن، وبالتفكير الرصين، التوصل الى استنتاج اخر. وبالذات: في هذه المرحلة، وفي هذه الحالة المعينة، وما دام العالم «لم يعد إلى رشده» بعد ، يبقى بالنسبة لروسيا «الكفاح من أجل السلام»، وضمان فعال وموثوق للأمن القومي والدولي (!) يتلخص في العمل من اجل تعزيز وتحسين قوتها العسكرية. بالطبع، مع عدم نسيان المكونات الاخرى للقوة الإجمالية للبلاد المتشابكة بشكل منهجي (وكذلك امكانيات التعاشرالايجابي على الساحة الدولية).

اليوم، في ظل ظروف الأزمة والعقوبات والضغط غير مسبوقة على روسيا، والنتائج المترتبة على الركود في المرحلة السابقة يجب على النشاط العسكري الفعال ان يسد الفجوة (التي يجب لاحقا التخلص منها)، التي ظهرت على خلفية المشكلات العالقة في القوة المتكاملة للدولة بسبب عدم المثالية للمكونات الأخرى، في مجال «القوة الناعمة» — الاقتصاد والمجال التقني والإيديولوجية. واذا لم يتم بناء النظام المتكامل والشامل للأمن الوطني الروسي، الذي يجب عليه ان يضمن تطور روسيا ومكانها الصحيح في النظام العالمي في المستقبل، اذا لم يتم بناء ذلك بشكل مضمون فسيتحمل مجال الدفاع والقطاع الصناعي العسكري اعباء اضافية جدية ومسؤولية كبيرة عن مصير البلاد.

(حتى بغض النظر عن خطر المواجهة العسكرية «الكبيرة»)، في «السياسة الشرقية» تبدو متباينة.

الامر بالنسبة لأوربا له خصوصياته. هي مختلفة طبعا ولكن لديها مصالحها الخاصة المشتركة بالنسبة لروسيا، على الاقل بالمقارنة مع الشريك الرئيسي للكتلة الغربية — الولايات المتحدة. ويجب القول ان لا احد يرغب «بعقدة» الأزمة الأوكرانية، بما في ذلك أوروبا الجديدة، المختصة بالاستفزازات الكبيرة والصغيرة، والتي غالبا لا تملك اية فرصة اخرى لاكتساب اهمية وظيفية في العالم الغربي. ان الحاجز الوقائي الجديد الذي يقام على الطريق إلى روسيا يلقي بظلال الشك على موضوع رغبة اوروبا في شغل مكانها الصحيح في النظام العالمي في المستقبل، والامرهنا يكمن، بطبيعة الحال، ليس فقط في توريد التفاح البولندي إلى روسيا. مع استمرار التطور السلبي للاحداث على الاتجاه الروسي قد تضطر روسيا بالفعل لإنهاء «الاسطورة عن أوروبا المسكينة» التي «تجبرها» واشنطن بنشر المرافق العسكرية المزعزعة للاستقرار عند حدود روسيا الاتحادية وادخال العقوبات وتحربض روسيا. وستضطر موسكو لبناء السياسة الدفاعية اللازمة طول الخط الاوروبي للموجهة الحاقة حينذاك.

روسيا ليست فقط مشارك مهم بل ومسؤول في نظام الأمن الدولي. وتشييده بدون روسيا او رغما عنها او مع اعتبارها بمثابة العدو امر غير واقعي ومدمر. ولكن اليوم في الظروف القاهرة (والتي نأمل أن لا تستمر إلى الأبد)، يجب أن يكون لهذا نظام وسيلة تأمين مضمونة. وإذا كانت

لممارسة الضغط «المختلط» المتكامل على روسيا وغير ذلك من الأغراض. ومن هذه الناحية يدور الحديث حول الانضمام المحتمل لأوكرانيا وجورجيا او اية جمهورية سوفيتية سابقة اخرى التي تعد «مستقلة تماما» في سياستها الخارجية وفي شؤون الدفاع عنها، الى حلف شمال الاطلسي (أو حتى الاتحاد الأوروبي)، وبالتالي تتخذ قرارات لا تناسب موقف روسيا. طبعا ليس من الضروري ان يكون الجيران بمثابة الاصدقاء الحميمين او المعارضين الصلبين، ولكن يجب عليهم دوما الاخذ بعين الاعتبار بمصالح ومخاوف بعضهم البعض، وخاصة خلال الوضع الدولي الزائد التعقيد، كما هو الحال اليوم.

بطبيعة الحال، لا يمكن مقارنة توسيع حلف شمال الأطلسي بتوسيع الاتحاد الأوروبي، ولكن في الوقت نفسه لا يجوز عدم ملاحظة ان الامر يشبه والى حد كبير مبدأ الاواني المستطرقة، والعضوية في احدى المؤسستين تفترض التزامات محددة حتى وان لم تكن معلنة نحو المؤسسة الاخرى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي ليس فقط اتحاد اقتصادي بل وسياسي ايضا، وفي السنوات الأخيرة أكثر وأكثر يلقي على نفسه وظائف سياسية عسكرية، بل وحتى عسكرية بحتة وخاصة فيما يتعلق بالازمة الأوكرانية.

ومن المستبعد ان نتوقع ظهور تصدعات كبيرة، خصوصا الانقسام في مواقف المجتمع الغربي من العلاقات مع روسيا والأزمة في أوكرانيا. خطوط الخلاف هذه تظهر بالطبع، ولكن حول مسائل اخرى. ولكن يبدو واضحا ان مصالح مختلف الدول الغربية وكذلك مستوى المخاطر

انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي الأوروبي؟ لقد تم التأكيد مرات عديدة على ان الحالة الراهنة للعلاقات الروسية الغربية لم تكن قط اختيار روسيا وان روسيا الاتحادية اضطرت (حتى ان بعض المنتقدين يقولون ان الرد جاء متأخرا إلى حد ما) للرد على يحدث، بشكل اقرب واقرب من حدودها المباشرة وبالذات في خاصرتها اللينة وفي مناطق نفوذها المشروعة — اراضي الاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، فإن صلابة رد الفعل كانت و إلى حد كبير حتمية وقطعية تاريخيا ومن حيث المكان.

في التسعينيات من القرن الماضي، بعد انتهاء الحرب الباردة، كانت هناك أوهام حول الشراكة الجيوسياسية وحتى حول تحالف روسيا مع الغرب. ولم يتسم توسيع الناتو نحو الشرق في «الموجة الأولى» بهذا الشكل الواضح من عدم الودية نحو روسيا. وشهدت الدوائر والاوساط التحليلية والسياسية الروسية حتى وقت قريب، الجدل القوي حول هل يعتبر اقتراب حلف الناتو من حدود روسيا بمثابة التهديد لأمنها القومي. اذن الامر لا يكمن حتى في «دبلوماسية الوزير كوزيريف» المطيع، في تلك الفترة، وهو امر يتذكره الكثيرون مرارا، بل في امور واسباب اكثر شمولا ومنطقية. كان هناك بريق امل بان الناتو سيتوقف عند حدود ما بدون هذا التوسع العدائي في المجال ما بعد السوفيتي الذي يعني من حيث الجوهر تطويق روسيا.

وبالنسبة للوضع الحالي، فإنه غير المقبول على الاطلاق بالنسبة لروسيا ويمكن لأسباب وجيهة جدا ان يعتبر كعملية اقامة قاعدة انطلاق

«مكائد» المعارضين أو بسبب آثار الأزمة العالمية. اذن يجب القيام بقفزة التحديث، التي لا يمكن ان تتحقق في هذا النظام المترهل الكثير الكلام بدون اتخاذ بعض تدابير «التعبئة».وهنا نود الاشارة الى ان الصورة الافتراضية غالبا ما تعني على ارض الواقع اكثر بكثير من الصورة الحقيقية، ويجري في وقتنا الراهن استخدام امكانيات هذا الخداع البصري على نطاق واسع اكثر من اي وقت مضى لزيادة الاهمية الذاتية في عيون الآخرين، وتشويه سمعة المعارضين.

وينبغي التعامل بحذر ودقة كبيرة مع العلاقة بين التطور الذاتي لروسيا وتنشيط تنفيذ الوظائف الخارجية، دون التنسيق السليم للأهداف والمهام والموارد والقيود الخارجية والداخلية، والمقاومة الممكنة، خصوصا مع الاخذ على العاتق اية التزامات باهظة التكاليف خارج حدود «منطقة المصالح الحيوية» لروسيا. وهذا يمس أيضا اية مشاريع مضادة للعولمة واية شراكات من اجل الترويج لفكرة النظام العالمي البديل. يجب القول ان تنفيذها، يتطلب وجود القاعدة العقائدية والاقتصادية المالية والجيوسياسية ولا يمكن ان يختزل ذلك «بالانكار» المشترك للغرب ولقيمه وإلى معاداة الولايات المتحدة المجردة، وإلى عدم الرضا عن الموقع الذاتي في العالم.

ويظهر السؤال: لماذا تبدي روسيا الان بالذات رد الفعل العنيف والقاسي هذا على محاولات التعرض لمصالحها وأمنها؟ هل فقط لأنها لم تكن تملك سابقا القوى الكافية للرد بصورة لائقة وواضحة، والغرب، من حيث الجوهر، قام بمجرد ملء الفراغ الجيوسياسي الذي ظهر بعد

مصالحه. خاصة أن التوسع في العالم الحديث لا يعرب بشكل واضح المعالم تماما كما في السابق عن «الغريزة الأساسية» للسلوك السياسي والاقتصادي. ويجب القول ان الغرب يمارس اليوم نفس الامر الذي يتهم بنشاط روسيا بممارسته. التوسع بالنسبة للغرب يعني في الكثير من الأحيان الوصول إلى الحدود الجيوسياسية التي يمكن للنشاط فيها ان يجلب للغرب ليس فقط الفوائد، ولكن العديد من المشاكل.

نرى، مثلا، الغرب بإرادته وعن طيب خاطر يدمر الكوابح الجيوسياسية، في العلاقات ليس فقط مع روسيا بل ومع الشرق الأوسط الكبير. بالإضافة إلى ذلك، يعد «التوسع»، خصوصا في ظل الأزمة العالمية الطويلة عبارة عن نفقات إضافية (الشراكة دائما تكلف الاموال الطائلة)، وعن نمو التناقضات الداخلية للغرب، وتزايد رخاوته وتشتته وفقدانه لمنهجيته. ولن ينقذه من ذلك حتى البحث المذكور اعلاه، وحتى الخلق المصطنع «لصورة العدو المشترك»: هذا يمكنه توحيد الغرب فقط لفترة من الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذا النهج لا يعتبر القاعدة المضمونة للتغلب على الأزمات وتلمس معالم النظام العالمي الجديد.

جدول الأعمال لروسيا

ما هو مدى» ذنب» روسيا نفسها في الهجوم المستمر الجاري في المجال السوفياتي السابق ومحاولات ابعادها من هناك؟ وبالمناسبة تتخذ هذه المحاولات ليس فقط من جانب الغرب. اذا تحدثنا بصراحة، فإن وتيرة الإصلاحات في روسيا لا تلبي تماما متطلبات اليوم، وهذا ليس من

السليم الواعي. يجب أن يكون واضحا تماما أن هذا السيناريو سيحمل الطابع غير المقبول وغير المناسب للطرفين. في أحسن الأحوال، سيكون ذلك بمثابة فرح وسعادة القروي اللئيم لان «بقرة جاره فطست». بصفة عامة، قد تصبح الفكرة الرئيسية في العلاقات الدولية تلك المقولة التي كانت في وقت ما تحظى بشعبية كبيرة — «من الذي سيقوم اولا بدفن الاخر».

ويجري الحديث ايضا عن احتمال استخدام الغرب ضد روسيا «سيناريو الجمع بين العصا والجزرة». لذلك، يعلن الغرب حاليا عن «عدم وجود اية نية» لديه لجلب الضرر لروسيا في عملية ما يسمى «بتوسيع» وتعزيز الشراكات مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. على ذلك يصر، على سبيل المثال، كل من انجيلا ميركل، ودونالد توسك، وجان كلود يونكر عند تطرقهم الى قمة «الشراكة الشرقية» في ريغا في مايو 2015. أولا، وخاصة في ضوء الأحداث في أوكرانيا والعقوبات الغربية، لا يمكن لهذه الادعاءات الا ان تثير شكوكا جدية. ثانيا، كما يتضح من الوعود السابقة الخاصة بعدم توسيع الناتو إلى الشرق، والعديد من الاحداث الأخرى، لا يفي الغرب بتاتا بوعوده: يعطي الوعود من ثم يسحبها. وثالثا، لم يقم احد بإلغاء القوانين الأساسية للجيوسياسة ولم يتم الغاء كذلك القرب الجغرافي على الرغم من العمليات الموضوعية للعولمة وما يسمى «بإبادة المجالات». خلال «التوسع» الجغرافي تجري عملية إعادة توزيع مناطق النفوذ والشراكة والمنافسة، وهو ما قد يجلب أضرارا جسيمة لروسيا بشكل «تلقائي».

من الصعب، بطبيعة الحال، وعظ الغرب على «عدم توسع في الشرق». في حين أن ذلك منطقيا لا يتوافق بالكامل (ليس بالكامل تماما) مع

مع الغرب «بشكل عام»، سيبقى حتما مجال التكنولوجيات العالية والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج خارج هذا التعاون. وبالتالي سيتوجب على روسيا الاعتماد على «قواها الذاتية» اكثر وكذلك تطوير علاقات الشراكة المستقرة طويلة المدى على اساس اخر، بما فيهاعلاقات التعاون، وبالدرجة الاولى مع دول البريكس.

يجب أن القول، في الحالة الراهنة، يوجد سيناريو مغاير لتطور العلاقات الروسية الغربية. و هذا السيناريو بالذات، لسوء الحظ، قد يصبح المهيمن والمعمول به في المستقبل المنظور. وفقا له يقوم الغرب بتقييم ليس فقط روسيا «البوتنية» بل روسيا بشكل عام كدولة غير مناسبة ولا تستحق الشراكة. ويواصل الغرب خلال ذلك محاولاته الحثيثة لإضعاف وإذلال روسيا ، بل وحتى تشتيتها، بما في ذلك «الإكراه على السلام» وفقا لشروطهم. وسوف تستخدم نفس الأزمة الأوكرانية في هذا المجال بشكل كامل كوسيلة وكأداة للضغط على روسيا، وسيتسم ذلك بالجدية وسيكون خطيرا ولفترة طويلة. وفي ذات الوقت تبدو واضحة لا مبالاة الغرب بالشكل الذي ستتحول اليه اوكرانيا: قومية راديكالية او غير ذلك، المهم ان تكون معادية لروسيا.

ومن «الاثار الجانبية»غير المرغوب بها لهذه السياسة من جانب الغرب: ستدفع روسيا اكثر وتقربها من الصين. في وسط وشرق اوروسيا يقوم الغرب، في الواقع، بيديه برسم بنية ستكون اعلى بكثير من بقية البنى الاخرى في المشهد الجيوسياسي. للأسف تغلبت لدى الفائز في الحرب البادرة (في ظل غياب انتصارات اليم) رغبة «ازعاج» روسيا على الاحساس

سياسة مسدودة الطريق، حتى لو حققت الأرباح على المدى القصير. في ظروف العقوبات يجري استبدال التعاون الايجابي في الساحة الدولية باستخدام عوامل المواجهة بالقوة العسكرية التي من الصعب ضبطها.

وفي هذه الحالة لا مفر من «فقدان الشريك»، وهو يعني في كل لعبة فقدان امكانية التعاون المتبادل معه والتأثير على خطواته المقبلة.

وبهذا الشكل يمكن القول انه يوجد نوعان من السيناريوهات الرئيسية لمواصلة التعاون بين روسيا والغرب، بما في ذلك في مجال الأمن. الغرب، ولو بصعوبة، مع بعض التحفظات، ومع المحافظة على ماء الوجه، يتفهم ويقبل مواقف ومصالح روسيا، واتجاه تطورها ومطالبتها بمكان لائق كقطب مستقل (وضروري للغرب نفسه بهذه الصفة) في القوى العالمية وبشكل «طبيعي» ومقبول من قبل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الجيوسياسة العالمية. ويقوم على هذا الشكل ببناء علاقات مناسبة مع روسيا، وينهي سياسة الضغط والابتزاز، في نفس الوقت، ونؤكد على ذلك، مع عدم انتظار «اي تسليم» من جانب روسيا لمواقفها فيما يتعلق على سبيل المثال بالقرم وشرق أوكرانيا.

على الرغم من ذلك لنتحدث بصراحة: سيبقى التعاون بين الغرب وروسيا في مجال التكنولوجيات العالية والمزدوجة الاستخدام، لاحقا في حالة انكفاء قوية ومحددا. ويؤكد البعض على ان احد الأهداف الرئيسية لفرض العقوبات ضد روسيا (مع اختيارالذريعة المناسبة) هو بالذات، تنفيذ سياسة منع تطور قطاعات التكنولوجيا العالية في روسيا ومنع والتعاون الدولي ذي الصلة. ولذلك، حتى في حالة تطبيع التعاون الروسي

بريجنسكي على سبيل المثال، ان الولايات المتحدة «اشتاقت» لروسيا كخليفة للاتحاد السوفيتي بمثابة «خصم لائق»، ولذلك «فقدت القدرة» على التقصي والتحديد.

في نفس الوقت هناك وجهة نظر اخرى: الصراع مع روسيا سيأتي بنتائج عكسية، وليس فقط من حيث الأمن العسكري الدولي. إنه سيؤدي إلى تفاقم الأزمة العالمية، وسيدفعها الى طريق مسدود من الناحية الاقتصادية والجيوسياسية، انه «مكلف جدا» وبشكل عام ارهقت الجميع هذه الازمة. للأسف، خلال أحداث أغسطس 2008، لم «يدرك» الغرب مدى تصميم روسيا للدفاع عن مصالحها بقوة وبشكل مطرد في المجال المشروع لذلك. كانت الأزمة في أوكرانيا في هذا المعنى بمثابة «لحظة الحقيقة»، واقتنع الغرب فعلا أن هناك «خط أحمر» لا يجوز تخطيه ولا يمكن بعده دخول السياسة الدفاعية الروسية في اية مساومة كانت ولا يمكن التأثير علىها من قبل اي احد وباي طريق او حجة.

هل سيقوم الغرب في هذه الظروف، بتغيير موقفه فيما يتعلق بروسيا، أو سيختار استراتيجية أخرى — زيادة مستوى الرهان والمخاطرة في اللعبة؟ هل سيحاول تضييق «حلقة افعى اناكوندا» من أجل خنق روسيا وحرمانها من مجال المناورة الجيوسياسية، وكبح وابطاء تطورها وخاصة في مجال التكنولوجيات العالية وفي المجال العسكري التقني، وتقويض عملية إعادة التكامل في المنطقة السوفيتية السابقة. يمكن للمرء أن يجادل حول فعالية العقوبات ضد روسيا، اما نحن فسنتحدث فقط عن احد عواقب هذه السياسة العقيمة حسب رأينا، ونقول انها

لا يمكن فعلا العمل بدون اعادة تشغيل حقيقية للعلاقات)، لن يكون من الممكن حل هذه الازمة بشكل حقيقي مهما تم من وضع «خرائط للطريق». والامر لا يكمن في المنتديات والساحات بل في محتوى التعاشر والرغبة في تفهم المصالح والمخاوف المتبادلة وكذلك في الرغبة والميل نحو الاتفاق وليس استخدام الأزمة الأوكرانية كمورد المواجهة. بطبيعة الحال، يجب مراعاة تلك التغييرات، وحتى التي لا يمكن الرجوع فيها، والتي جرت مؤخرا في المجال السياسي والجيوسياسي الأوكراني، وسيتوجب على الجميع الاعتراف بها في نهاية الامر. مثل الواقع ان «مشروع أوكرانيا» في شكله الحالي لم يعمل ولن يعمل، مما يعني أنه يتطلب قدر كبير من المعالجة والتكيف ليصلح لحل مهمات الضمان الحقيقي للامن والاستقرار.

الآفاق

يسود رأي يقول ان الغرب لا يملك استراتيجية واضحة للمستقبل فيما يتعلق بروسيا، وبمكانها ودورها في النظام العالمي في المستقبل، وكذلك وحول الحدود الحقيقية الواقعية لهذا النظام وهو ما يتعلق به الكثير في مجال العلاقات بين روسيا والغرب حاليا وفي مجال نظرة الغرب نحو روسيا. ويمكن التوصل إلى استنتاج مفاده بأن الغرب يحتاج لروسيا اليوم بالذات لكي تلعب دور الخصم وليس الشريك. ويعتقد البعض ان «الحملة الصليبية» ضد روسيا يفترض أن توحد الغرب تحسبا لجولة جديدة من الصراع العالمي من أجل القيادة. لقد اعلن

العسكري) لسلطات كييف من جانب الغرب، قد يتغير الوضع بشكل جذري. قد يعني ذلك توريد الاسلحة بشكل واسع حتى لو لم يجر ذلك بشكل مباشر بل عبر اطراف وسيطة ثانية أو ثالثة، مع ارسال المستشارين والمدربين كما جرت العادة ومع الانجراف اللاحق في تصعيد النزاع. ناهيك عن حقيقة أن ذلك كله يسعر مزاج الانتقام بين المتطرفين المحليين ويدفعهم الى المواجهة مع روسيا.

ومن الواضح جدا ان شبه جزيرة القرم كان يمكن ان تتحول الى «زناد اطلاق» من هذا القبيل ولكن مع تعاظم حجم الصراع وحجم مشاركة فيه مجموعة متنوعة واسعة من القوى الخارجية والأسلحة الحديثة. وفقط عزم روسيا، وعزم واصرار سكان القرم على التصدي لمحاولات زعزعة الاستقرار والدفاع عن مصالحهم ، أنقذا الموقف في الواقع. ولكن، على ما يبدو، كان يوجد في الجانب المعاكس بعض الناس والقوى «التي تتحلى بنوع من المسؤولية» وقامت بحساب النتائج وما يمكن ان يسفر عن النزاع وقررت عدم المجازفة. ويعتقد البعض أنه مع ذلك بالذات يرتبط «تسريب» المعلومات عن وجود خطط لطرد التواجد العسكري الروسي في القرم ونشر قوات غريبة مكان القوات الروسية هناك. وينطبق ذلك مع «المعلومات» التي تم التظاهر بتسريبها بشكل غير متعمد عن قيام وزارة الدفاع الامريكية بحساب النفقات على تجهيز البنى التحتية في القرم للتوافق مع الاحتياجات العسكرية الامريكية.

ينبغي أن يكون واضحا تماما انه دون انتقال تعاون روسيا والغرب بشأن الأزمة في أوكرانيا إلى مستوى نوعي جديد (في هذا المجال بالذات

السوفياتي السابق. والا فتم التناسي بشكل او باخر انه اندلعت في أوروبا المتحضرة في القرن الماضي حربان عالميتان. طبعا تبدو غير واردة بتاتا اية مواجهة عسكرية واسعة بين الغرب وروسيا في شكل حرب واسعة النطاق، ولو بسبب وجود العامل الصاروخي النووي. وكما في العهد السوفياتي، «سيدعو» الغرب روسيا للتنافس في ساحات اخرى على الهامش الجيوسياسي اقل خطورة ولكن «مكلفة للغاية». ولكن، في ظروف العولمة، اين هي الان هذه الساحات الجيوسياسية الهامشية؟ اليوم يتشكل وضع يقوم فيه أحد الاطراف ببذل كل الجهود من اجل انتهاك التوازن الجيوسياسي والعسكري، وكسر التوازن القائم للمصالح، وليس فقط في مجال القوة العسكرية بل وفي المجالات الحساسة جدا بالنسبة لروسيا، من اجل استفزاز روسيا للقيام برد فعل معاكس. كان بوتين محقا حين قال انه توجد سلسلة لا ترحم «الامكانيات — النوايا — المخاطر» مع احتمال التضخيم والانتقال.

وتجدر الاشارة الى ان «زناد الاطلاق» للانزلاق نحو الحرب الكبرى عبر سباق النزاعات الاقل حجما وعبر المواجهات الصغيرة يمكن أن تكون مجموعة مختلفة من الأحداث، وخاصة خلال سير الأزمة الأوكرانية الحالية. سنقول بصراحة: بدون التشجيع من الغرب تهول هذه الازمة بحرب العصابات وبتحولها الى مستنقع جنائي في اوروبا بشكل مروع اكثر من كوسوفو. وفي كل الاحوال سيمثل ذلك بالنسبة لروسيا مشكلة كبيرة، بما في ذلك في مجال الدفاع. ولكن في ظروف الزيادة الحادة في الدعم (السياسي والاقتصادي على حد سواء، ولسوء الحظ، كذلك،

اسرع الغرب بالتخلي عن الصور النمطية تجاه روسيا كان ذلك افضل للجميع واكثر آمانا.

لا شك في ان عملية «الاعتياد» قد تكون مؤلمة وصعبة وطويلة حتى لا تتحول الى عداوة دائمة. واما الان وفي هذه الفترة الانتقالية، تضطر روسيا لتنفيذ تدابير واجراءات محددة لضمان أمنها، بما في ذلك بوسائل القوة. الذي لا يريد أن «يحبنا باللون الابيض سيضطر لحبنا باللون الاسود». وبشكل عام وكما قال الرئيس بوتين في منتدى فالداي في سوتشي: «يخافون منا — هذا يعني انهم يحترموننا».

نؤكد بشكل خاص: ما قيل اعلاه ينطبق على روسيا اي كانت — محافظة او ليبرالية، ولذلك تبدو عقيمة محاولة انتظار وتوقع أي تغييرات جذرية في السياسة الخارجية والداخلية والدفاعية لروسيا، حتى مع احتمال تغيير السلطة العليا في الكرملين. بعد سنوات طويلة من الاهتزاز واختبار مختلف نماذج التطور والسلوك، استقر اخيرا نهج روسيا وحتى اذا كان من الممكن تعديله فذلك من الناحية التكتيكية و«اللفظية» وليس الاستراتيجية. بشكل عام، اليوم، وكما كان الحال دائما تحدد الحتمية الجيوسياسية، طبيعة العلاقات الدولية وبشكل لا يقل حتما عن أوجه التشابه الأيديولوجي أو التناقضات.

وطبعا ليس انطلاقا من اعتبارات دعائية ترويجية، يثير الخط الاوروبي ذاته في الوقت الراهن قلقا كبيرا بالنسبة لامن روسيا القومي، خاصة في ظل الأزمة الأوكرانية والتعزيز الحاد النوعي وليس الاستعراضي للنشاط العسكري للناتو بالقرب من الحدود الروسية، بما في ذلك في المجال

حقوق أولوية ومسؤوليات السلطات الفدرالية في مجال تنفيذ النشاطات المتعلقة باستخدام القوة وتشكيل الهيئات ذات العلاقة بذلك.

يرتكب بعض رجال السياسة والمختصين فيها في الغرب وفي روسيا ايضا غلطة منهجية فظة (ما لم يتم ذلك عمدا): يرون ان سبب المتاعب في علاقات روسيا مع الغرب، يكمن في المقام الاول في سياسة روسيا تجاه أوكرانيا، أو، في أسوأ الأحوال، في «نهوض روسيا غير الصحيح من ركوعها». ولكن والحق يقال لو لم تكن موجودة مشكلة اوكرانيا كانوا سيعثرون على عذر اخر. للأسف، لقد تم اعتبار روسيا في فترة نهاية الحرب الباردة وبداية فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كشريك صغير للغرب. ولكن لاحقا بات ضيقا الثوب الذي حضره الغرب لروسيا لكي تنفذ بعض المهمات المحددة. وهذا لم يكن ضربا من «الجحود الأسود» من جانب روسيا بل نضوج جيوسياسي طبيعي كما في اية عائلة.

بحكم عودتها إلى الصف الأول في المجال الجيوسياسي العالمي وبعد خروجها من مرض ما بعد المرحلة السوفيتية، باتت روسيا ليس فقط اكثر استقلالية في سلوكها ومراعاة والاهتمام بمصالحها القومية الذاتية بل وأيضا أقل ملاءمة كشريك في المفهوم السابق لمعنى هذه الشراكة، من جانب كل من روسيا والغرب. روسيا ليست «سيئة» أو «جيدة»، لا بل هي «كبيرة» في جميع النواحي كشريك وكخصم. نتذكر عبارة «الصديق الحقيقي» حول الاتحاد السوفياتي لبيتر اوستينوف الذي قال: حسنا، كيف يمكن أن نحبكم؟ انظروا الى الخريطة، ما اكبركم. وكلما

الاساسي هو الذي يعين ويحدد، والقبض عليه متلبسا يكون دائما في غاية الصعوبة.

وتعود الى الاذهان دائما في مثل هذه الحالة الكلمات العاطفية للرئيس فلاديمير بوتين بعد الأحداث المأساوية في مدرسة بيسلان، حيث تحدث عن «الرفيق الذئب»، الذي «يستمع ويأكل». وتجدر الاشارة الى انه توجد قيود جدية فعلا امام تعاون روسيا والغرب، في النضال المشترك ضد الإرهاب والتطرف: هناك تحديد «مختلف» للإرهابيين لدى الجانبين وهناك فهم مختلف لدى كل طرف بخصوص التهديدات التي يشكلونها للأمن القومي والدولي. يرى البعض، ولديهم الاساس القوي في ذلك، ان داعش هو ناتج ساهمت سياسة الولايات المتحدة والى حد ما بظهوره وهو يستخدم بمثابة اللجام لكبح كافة المشاركين تقريبا في المعادلة الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط (كل حسب ظروفه).

للتقليص من احتمال الظهورات المدمرة والمزعزعة للاستقرار على الساحة المحلية وتقليل الأضرار الناجمة عنها بالنسبة لروسيا، يجب وبشكل عاجل صياغة عقيدة جكومية اجتماعية قادرة على العمل مع زيادة كبيرة في نوعية أنشطة المؤسسات القانونية والامنية والنظر بشكل جدي ودقيق الى قضايا القانون و«العدالة» والى احتياجات «البسطاء من الناس» وليس الاجتماعية منها فقط. في الوقت نفسه، نحن نعتقد أنه يجب توخي الحذر الشديد عند تنفيذ روسيا للنظرية السائدة اليوم حول ما يسمى «بقوات الدفاع الإقليمية». هذا قد يساهم في تآكل

العالم تغير اليوم ولم يعد ثنائي القطبين بل اصبح اكثر تعقيدا واكثر تعددا وزاد كثيرا الارتباط المتبادل فيه.

الغرب ليس مجرد مفهوم جغرافي. يقولون (مع تناسي على الاقل دول مجموعة بريكس) انه موجود في كل مكان في ظروف العولمة ، وبالذات من حيث امكانية التأثير الايجابي والسلبي. والعلاقة مع «الغرب الاجمالي» (يجب ان نتعلم استخدام مشاكله وتناقضاته) تتعلق إلى حد كبير بحالة الأمن القومي والعسكري لروسيا، وبالتالي ببناء سياسة الدفاع، الحالية والمستقبلية، وبحجم وبنية الانفاق عليها. على سبيل المثال، اليابان كعضو في «الغرب الاجمالي»، هل لديها امكانية انتهاج سياسة «مستقلة» بحتة تجاه روسيا وهل هذا امر جيد او سيء بالنسبة لروسيا؟

يجري والى حد كبير، مع الأخذ بعين الاعتبار «عامل الغرب»، بناء العلاقات في الهياكل الأمنية الإقليمية. فمن غير المقبول، على سبيل المثال، بدون ذلك النظر الى خطر ما يسمى «الموجة الإسلامية الراديكالية» من الجنوب، في اتجاه روسيا والمجال السوفياتي السابق، بما في ذلك حلفاء روسيا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ولا يجوز عدم تقدير تأثير الغرب على الوضع في داخل روسيا، وإمكانية زعزعة الاستقرار (لن يغفروا ابدا لروسيا توحيد القرم)، وليس فقط في المناطق ذات الاصباغ القومية والدينية. ونود ان نؤكد على ان عمليات زعزعة الاستقرار، خلال ذلك متنوعة جدا وقد تجري تحت ستار متعدد الطبقات، و لدى كل «طبقة» الدافع الخاص بها وصاحب الطلبية

يرى البعض ان الصين تشكل تهديدا لروسيا، بسبب حجمها الكبير وسعيها لتحويل روسيا الى الشريك الاصغر او على الاقل المطاوع اكثر، لا سيما في ظل الظروف الراهنة. ولكن الصين يهمها في المقام الاول ان تبقى روسيا شريكا مستقرا على الساحة الدولية لبناء عالم متعدد الأقطاب في المستقبل، وبحيث تبقى احد الاعمدة الاساسية الحاملة له. والامر مهم جدا بالنسبة لأمن روسيا وقيمته اكبر من قيمة العوامل الاخرى بما في ذلك إمكانية بناء ليس مجرد علاقة شراكة استراتيجية مع الصين، بل علاقات اوثق تقوم على اساس المساواة.

الاتجاه الغربي بالنسبة لروسيا

من ناحية أخرى، دعونا لا نخدع أنفسنا، العلاقات بين روسيا والغرب/ الناتو كانت تتضمن مسائلها الخاصة خلال الفترة ما بعد السوفييتية، باستثناء النشوة القصيرة جدا في بداية التسعينيات من القرن الماضي. ولكن اليوم باتت دينامية هذه العلاقات فعلا سلبية بشكل مخيف وهو امر لا يمكن الا ان يثير رد الفعل المماثل في مجال الامن من جانب روسيا. وخلال ذلك لم تكن روسيا المبادر والمتسبب في تدهور العلاقة. ويتكون الانطباع بان هناك عدم تقييم واضح للعلاقة الروسية الغربية في البورصة الجيوسياسية وهي مقيمة بأقل من قيمتها بشكل واضح، سواء كعامل استقرار بنظام الأمن الدولي، وليس فقط في المجال النووي الصاروخي وكعامل من عوامل تفاقم الوضع المتوتر بالفعل الذي يحاول البعض «تعويد» البشرية عليه. ولكن طبعا مع الاخذ بعين الاعتبار ان

المضاد للصواريخ (وعلى قول المثل، الذي لا يعطي نتيجة اليوم قد يعطيها غدا او بعد الغد) في مختلف اشكالها البرية والبحرية والفضائية، وفي الشكل الالكتروني («الاعماء والقطع»). وبعد ان يتم حرمان روسيا من «لسعتها النووية» سيصبح من الممكن التحدث معها بشكل مغاير تماما. بشكل عام، قد يصل الامر الى ان مصيرها ووجودها على خارطة العالم، على الأقل كقوة إقليمية، يصبحان محط التساؤول الكبير، مما يمثل، على ما يبدو، انهيار الجيوسياسة العالمية بشكل عام.

ولن تتمكن من «رتق» مثل هذا «الثقب الأسود» لا الولايات المتحدة ولا الصين، ولا أي دولة آخرى. هذه المعلومات هي لأولئك الذين يرسمون بحماس اليوم خارطة مبقعة لمنطقة ما بعد روسيا. في الوقت نفسه من المهم جدا بالنسبة للمحلل الوطني عدم ارتكاب الخطأ الذي كان شائعا في الفترات السابقة: فصل قضايا الامن الصاروخي النووي عن جميع المشاكل «الأخرى» للأمن الدولي والوطني، دون الأخذ بعين الاعتبار الترابط الوثيق غير المتماثل بين الردع بالقوة الصاروخية النووية وبالاتفاقيات للتهديدات العامة والعسكرية التي تعترض الامن.

وللتقييم السليم للوضع الحالي ولآفاق الامن القومي لروسيا الاتحادية من المهم جدا قيام تحليل دقيق للتهديدات الحالية والمستقبلية («وردة التهديدات») من مختلف الاتجاهات وليس فقط الجغرافية، وذلك من حيث حجمها، والاهم — من حيث ديناميتها. ومع الاخذ بعين الاعتبار اننا نتعامل مع منظومة متكاملة (اسحب زاوية واحدة وستتشوه كل «بطانية» الشراكات والفرص والتهديدات والتحديات). على سبيل المثال

واليوم ازداد بشكل حاد وحقيقي، وليس من اجل الندوات والمؤتمرات، وبالمقارنة مع السنوات الأولى بعد نهاية الحرب الباردة، ازداد الطلب على المختصين المحترفين (المختصين بالذات وليس المشعوذين) في مجال الأسلحة النووية. المهمة التي تقف امامهم إعطاء الرد القاطع: ما إذا كان من الممكن، في ظل الظروف السياسية والعسكرية الفنية التي تغيرت كثيرا، وقوع حرب نووية، أو هذا لا يزال غير ملائم اذا اخذنا بعين الاعتبار عتبة الضرر المتبادل غير المقبول ومضاعف الاثار، ومهمة بقاء البشرية وكذلك العامل الاخلاقي في نهاية الامر كما يفهم طبعا في وقتنا الحاضر؟ او ظهرت مقدمات وشروط مسبقة للقيام بحرب نووية «متحضرة» والتبادل النووي «وفقا لقواعد». هذا الرد يبدو آنيا وملحا جدا بشكل خاص في ضوء التطوير النوعي للقوات النووية الاستراتيجية، وتحويل «الثالوث» الاستراتيجي الى «الخماسي»، وغيرها من الابتكارات التكنولوجية العسكرية الأخرى، بما في ذلك في مجال الأسلحة عالية الدقة والأسلحة السيبرانية.

كل هذا ترافق بالبحث النشيط عن طرق لتوجيه الضربات التي تحرم الخصم من سلاحه بدون تلقي اي عقاب وكسر التوازن الاستراتيجي بشكل جذري. وفي نفس السلسلة رفض أو محاولة رفض مجموعة هامة من الاتفاقيات التي نشرت الاستقرار في مجال الأسلحة النووية، وكذلك الدعوات لإعادة النظر في خفض آخر لهذه الأسلحة بدون ضمان ضروري. وتبدو واضحة هموم خصوم روسيا: جرها الى جولة جديدة من تقليص الاسلحة النووية بما في ذلك التكتيكية مع محاصرتها بشبكة الدفاع

وضعت هناك من اجل اثبات هيبة الدولة العظمى، وهو امر طبعا اعتدنا عليه وهي في ذات الوقت ليست مثل «سلطان المدافع» في الكرملين بموسكو، الذي يبدو انه لن يطلق النار ابدا. للأسف، اخذت قوات الردع النووية تعود الى توازن القوى والنوايا كأداة عملية وليس كمجرد مادة للمفاوضات. حتى وقت قريب، كان يمكن أن ينظر إلى مثل هذا الاستنتاج «غير الودي» كهامشي ولكن ليس في الوقت الراهن بتاتا. وخلال ذلك على حق ايضا الذين يعتقدون انه يجب على روسيا ان تكون حصيفة سياسيا وان توفر المال في مجال الأسلحة الاستراتيجية. وفي غاية الاهمية يبقى التقييم الدقيق لما هو ضروري فعلا لردع استراتيجي موثوق به وضمان استدامة القوى النووية في المستقبل المنظور. بطبيعة الحال، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهود المحتملة في هذا المجال من جانب الأعضاء الآخرين في النادي الصاروخي النووي، وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة، فضلا عن الإمكانيات والنوايا الحقيقية لكسر التوازن الاستراتيجي القائم، وبعد ذلك النظام الأمني كله.

وفك الوضع الراهن، الطوق عن تصورات كانت تبدو وحتى فترة قريبة بانها راسخة، حول استحالة الحرب النووية في أي من مظاهرها. وهو امر بدا انه انتهى نهائيا قبل ثلاثة عقود، عندما تم وبالجهود المشتركة استثناء الردع النووي والصاروخي عمليا من قائمة المخاطر التي تهدد الامن بسبب موثوقيتها المطلقة كوسيلة للردع والانتقام، وكذلك بفضل وضع تدابير فعالة للتعاون والرصد والثقة.

ذلك يمس الامور المبدئية في مجال امننا القومي والعسكري ومصالحنا الوطنية، لاصدقائنا-خصومنا بالقيام «بأخطاء غير مبررة» وليغرقوا في صراع ونزاع دوري آخر وليشوهوا سمعتهم. ربما، بعد ذلك، ستبدي الصين ايضا المزيد من الفعالية ولن تنظر الى روسيا في بعض الحالات «كعنصر الاستطلاع» في خط الهجوم الاول.

يجب استيعاب مختلف الامور المتنوعة بما في ذلك التقنيات «غير المتعادة» ومنها مبدأ «الابتعاد عن الجميع» «اطفاء النار بالنار» و«اليد الفارغة»، و«القرد الحكيم» وغيرها. وفي هذه الحالة يجب ان يعلم المالتوسيون الجدد الذين يحلمون بتقليص عدد سكان الارض مرات عديدة عن طريق «النار والسيف» بالذات: ان عدد سكان حوض الامازون تقلص بمقدار 3 مرات بعد استخدام صحون المحطات التلفزيونية الفضائية هناك. قد تبدو للوهلة الاولى ان قواعد اللعب الاكبر خالدة ولا مجال للطعن فيها ولكن حتى فيها يمكن للظروف و«الأطراف المعنية» ان تدخل فيها التعديلات وتكييفها لتناسب مهماتهم الجارية وعلى المدى الطويل.

عامل الردع

في ظل الظروف الحالية، تزداد قيمة الاسلحة الصاروخية النووية والاستراتيجية على اعتبارها تلعب دور بوليصة التأمين وكذلك تزداد قيمة التعامل الحذر واللائق معها. هذه الاسلحة اليوم وللأسف الشديد لا تعتبر عنصر ديكور بمثابة «الكرزة على الكعكة»، التي

الناجحة. في الوضع المعاصر الخطير نشير الى اهمية ضبط النفس او كما يقال المحافظة على «الامتار الستة بين المقاتلة الروسية وطائرة التجسس التابعة للناتو» وبشكل عام فإن **روسيا تحتاج إلى جيش قوي لكي لا تضطر للقتال.**

ويجب ان يتم بشكل كامل الاستخدام الفعال لإمكانيات قوة الشراكة والتحالفات ولعامل التعاون العسكري التقني وللدفاع المشترك والنشاط الصناعي العسكري. وبالمناسبة، قد تكون الشراكة «هجينة» ايضا. اليوم بالنسبة لها المهم هو، وعلى الأرجح، المرونة بالذات ولا توجد ضرورة بتاتا لوجود هياكل رسمية جامدة، ولمصالح والتزامات مشتركة «ابدية». الا ان هذا لا يعني نفي التخطيط الاستراتيجي، ولكن العالم الحديث يتسم بالظرفية، وأحيانا يتغير بسرعة كبيرة، على الأقل على مستوى المعلومات. تقوم العديد من الدول بما في ذلك من الصف الأول، ومن بينها الولايات المتحدة، بتبديل استراتيجية السياسة الخارجية والعسكرية بمجموعة من التكتيكات وتجعلها على سبيل المثال رهينة للحملة الانتخابية القادمة في هذه الدولة .

من المهم أن يتم ادراك و«الاحساس» بشكل جيد بالحدود الطبيعية المحمية وبمجال الامن وبمنطقة ومحيط المصالح الحيوية الحقيقية وممارسة سياسة انتقائية وعدم السماح بجر الذات في اية لعبة لا يمكن الانتصار فيها. وهذا يعني ايضا استخدام خصائص وميزات الوضع الجيوسياسي و«تعرجات المكان» ومنظومة الضبط والاثقال المعاكسة في البنى والهياكل الأمنية العالمية والإقليمية. ولنسمح، طبعا اذا لم يكن

وبهذا الشكل، الهجين ليس مجرد خلط مجموعة من مختلف وسائل التأثير والقوة «الناعمة» و«القاسية»، «في زجاجة واحدة». بل هو حتما الحصول على نوع من التأثير المتناغم، على خاصية للتراكم جديدة، وعلى التأثير المنسق مع اقل قدر من المخاطر القابلة للضبط. كل ذلك ووفق نظام منضبط ومع منظومة اختبارات وقياسات، لكي لا تكون هناك مبالغة ومع عدم التسبب بظهور ردود فعل «مفرطة»، وخصوصا عندما يتعلق الأمر ويجري الحديث عن الطرف الند الذي يملك القوة الصاروخية النووية. لذلك فان مقياس الكفاءة والفعالية ومقياس مدى النتيجة والتأثير في الحرب الهجينة هو ثمنها ايضا وليس العسكري فقط. هذه الحرب تنتهي ليس «برفع الرايات فوق بغداد» وليس بتنظيم الاستعراض على سطح حاملة الطائرات بل بعواقب اخرى اكثر تعقيدا.

كل ذلك يجب يؤخذ في الاعتبار عند وضع التدابير الاجمالية الشاملة لتحييد، وتهدئة واعادة برمجة التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي لروسيا الاتحادية. ومع الحد الأدنى من التكاليف — الاقتصادية والسياسية والعسكرية — القواتية — ومع مراعاة كل جوانب «السلامة المهنية». **هذه السياسة يجب حتما ان تكون غير متماثلة**. بدون أي نوع من الردود المماثلة تماما التي تكون عادة غير فعالة بل مع الاخذ بالاعتبار الحساب الامثل للمهمات الجارية والمستقبلية وفرص وامكانيات حلها.

في المقام الاول هذا يكمن في الاستخدام غير مباشر للقوة العسكرية كوسيلة للردع: و لا شك في ان «الوقوف» الناجح افضل بكثير من المعارك

والتفتيت وإعداد التربة، واما «العمل» الرئيسي فينفذ بوسائل اخرى مختلفة تماما. وهذا، بدوره، يعطي السبب الجديد للنظر بدقة وانتباه كبير عند بحث موضوع العلاقة بين مختلف جوانب القوة الاجمالية وخلال استخدم مختلف مكوناتها وخلال الانفاق عليها بما في ذلك على الافتراضية منها مثل العامل المعلوماتي النفسي و الحضاري. ولهذا السبب تبدو في غاية الاهمية الثباتية الانسانية الحضارية والاكتفاء الذاتي (وليس العزلة الذاتية)، كعوامل للتصدي في الحروب الهجينة الحديثة في العالم.

الحروب الهجينة في جدول الأعمال

هدف الحروب الحديثة، مع الاخذ بالاعتبار مخاطرها العالية وعواقبها غير المحددة، ليس فقط تدمير الخصم. من المهم إعادة تشفيره وارغامه على التحور من أجل دمجه في النظام الخاص بنا على اعتباره «قسم نافع ومفيد من الجمع الكامل الشامل»، مع الحيلولة دون أية تصرفات «مقلقة» لا يمكن السيطرة عليها من جانبه. ولتحقيق ذلك تعتبر الحرب الهجينة الطريقة المثلى: «لا حرب ولا سلام»، طمس الحدود بينهما وطمس التصورات عن المخاطر وكبح الشعور بالخطر. لذلك، في اغلب الحالات، فإن جوهر المكون للقوة العسكرية في الحرب الهجينة هو استخدام الصراعات المنخفضة الحدة، التي تكمن مهمتها في المقام الأول، حرمان العدو امكانية الاسترشاد في المجال الجيوسياسي وفي الزمن وتقويض قوته، وتجميد دوافع المقاومة لديه.

خلال البث المباشر مع فلاديمير بوتين في ابريل الماضي، قام الرئيس بدقة ووضوح بصياغة الموقف الروسي: نحن لا نريد أن نحارب احدا ولا نريد المواجهة مع اي احد ولكن يجب علينا ان نكون اقوياء بما فيه الكفاية لضمان أن لا يظهر لدى أي ند محتمل (ربما فقط في هذه الحالة بالذات ستنعدم لديه الرغبة بان يكون ندا لروسيا) الرغبة في الحرب ضدنا او الضغط علينا. ولذلك سنواصل بشكل مطرد تعزيز امننا العسكري وليس العسكري فقط.

كيف يجب التصرف في مثل هذه الحالات حتى لا تتحول التحديات الى مخاطر وتهديدات وكيف يمكن «وقفها» وكبحها، وتجنب الإنفاق الإضافي الجدي على التصدي في المستقبل؟ أولا، نكرر ان روسيا لا يمكنها ان لا تنفذ سياسة الردع المضاد بما في ذلك عن طريق تطوير وتحسين قوتها العسكرية. ثانيا، في ظل هذه الظروف القائمة، مع مراعاة القيود الداخلية والخارجية الكثيرة، يمكن لروسيا ان تقوم بذلك فقط بشكل غير متناظر. ثالثا، من الضروري البحث عن طرق اعادة التوزيع الفعال لمهام ووظائف ضمان الأمن القومي والعسكري لروسيا الاتحادية بين القوة العسكرية وغيرها من عناصر القوة الإجمالية للدولة، وكذلك العثور على إجابات لمهام المحددة المطروحة مع قطع الزوايا الجيوسياسية والعسكرية الفنية.

وعادة يعتبر ان نشاط القوة العسكرية هو بمثابة «الطرف» للجيوسياسة. ولكنه اليوم يعد والى حد كبير وفي الكثير من الحالات، من العوامل المساعدة التي حتى تستخدم للإلهاء وكوسيلة للكسر

بتنفيذ سياستها الخارجية والعسكرية لمصلحة الأمن القومي. وفي الوضع الراهن القائم — لمصلحة الأمن والاستقرار العالميين والإقليميين، مع الحفاظ على التوازن الجيوسياسي الهش جدا اليوم. بما في ذلك عن طريق التصدي الوقائي للقوى التي تحاول عند حل المهمات الآنية، ان تزعزع هذا التوازن بل وحتى كسره بدون التفكير بالعواقب.

ويعتبر في غاية الاهمية بالنسبة لبناء نظام أمني فعال، تفهم وادراك وجود وحدة متكاملة بين الأمن الوطني والدولي وان هذا الامن متكامل لا يمكن تجزئته او فصله وهو غير متناظر و متعدد العناصر والاطراف. ويجب القول ان عناصر هذا الامن يكمل احدها الاخر وهي تتقاطع مع بعضها البعض وتتنافس بما في ذلك على الموارد وعلى من قبل الدولة والمجتمع. وخلال كل ذلك يعد الامن العسكري اليوم، اكثرها اهمية ولكنه على الرغم من ذلك واحد منها لا أكثر. والقوة غير الكافية لاحد هذه العناصر، يمكن والى حد ما ان تعوض على حساب وبفضل الاخر. على سبيل المثال قوات الردع التقليدية يمكن ان تعوض بقوات الردع غير التقليدية. والتهديدات غير العسكرية يمكن ان تصد ، او ان تقوى وتعزز، بردود القوة وبزيادة الاستعدادات الدفاعية على الحدود ذات العلاقة. والعكس بالعكس.

وفي هذا، من حيث الجوهر، يتلخص مبدأ «الردع غير المتماثل»، الذي يعتبر اليوم اولويا في ضمان الأمن القومي والعسكري المتكامل وغير القابل للتجزئة، لروسيا الاتحادية.

وحتى في حالات الصراع. هذا سلوك عقيم ومكلف كثيرا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وخاصة بالنسبة للبلاد في وضعها الحالي. و هذه السياسة كانت في وقتها مرهقة جدا حتى بالنسبة للولايات المتحدة، التي تقع اليوم في البحث عن ظروف جديدة للشراكة في مناطق مختلفة من العالم، وكذلك في مواجهة العدو المشترك الجديد القديم، المتمثل بروسيا.

وكان يجب تركيز الانتباه جيدا على ما قيل اعلاه والتوقف بدقة من اجل التأكيد مرة أخرى: أن العالم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، وربما منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، بات خطيرا ومتوترا جدا وهو يبحث عن الراحة و«رمي» هذا التوتر في السلاح والمواجهة. وهذا الامر يمس وبشكل مباشر (والبعض يقالون مع الحق: وقبل كل شيء) أمن روسيا، وتنفيذ سياسة الردع بل وحتى سياسة الدفع الى الوراء تجاهها.

البعد الروسي

في ظل هذه الظروف، يعد بمثابة التهور وعدم المسؤولية بالنسبة لروسيا، عدم اعتماد سياسة تعزيز وتحسين قدراتها الدفاعية وتطويرالأنشطة العسكرية. باتت دارجة جدا في العالم اليوم لغة القوة والضغط الفظ وليس فقط العسكري البحت، لذلك تكتسب أهمية خاصة كلمات الرئيس فلاديمير بوتين حول «قانون التايغا» والتصميم على حمايتها وهذا ليس بالتصرف «الصبياني» وليس بمثابة التهديد للمجتمع الدولي. ستقوم روسيا بشكل واضح وبتعقل وحذر

أيضا مفهوم وتصور جديد عن الحرب، وزوال الحدود بين الحرب والسلام، وبين الواقع الحقيقي والافتراضي، والأنواع المختلفة من الحروب في إطار الحروب «الهجينة»، والمركبة والتشتيتية والحروب الاستباقية مع مزيج من القوة «القاسية» (الصلبة) والناعمة (بالمناسبة، لم يتم حتى الان حسم الجدل القائم: هل تعتبر حرب الانترنت اظهارا للقوة القاسية او الناعمة؟).

ومع الاخذ بالاعتبار المستوى العالي للمخاطر وعدم الفعالية بما في ذلك الاقتصادية، فانه يلاحظ تحول الحروب «الكبيرة» الى «اشكال صغيرة» وحروب بالوكالة مع تشكيل منها وعلى قاعدتها بعض الهياكل والبنى للمواجهة المرنة، والردع بما في ذلك في إطار ما يسمى «باستراتيجية أناكوندا» الخانقة. كل هذا يجب ضربه بالمشاكل الديموغرافية، والهجرة، والفقر، ونمو التفاوت والتناقضات، والتطرف القومي الحاد، والانفلات الاعلامي.

ومن بين عوامل الخطر المتعدد ، والتصعيد المحتمل للتوتر والصراعات بشكل شاقولي وافقي، يمكن اعتبار عمليات العولمة وما تخلفها من تزايد كبير في الترابط والانتشار المتبادل للمخاطر. وهنا نخرج باستنتاج هام: في عصر العولمة لن تجلب سياسة (واقتصاد) الانعزال والرغبة في «البقاء بعيدا»، النتيجة الفعالة المرجوة، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بدولة روسيا، التي تقع على رأس خط انقسام الحضارة «شمال — جنوب».

ولكن يبدو خاطئا جدا كذلك النموذج الاخر للسلوك — الرغبة في الظهور و«المشاركة» بهذه الصفة او تلك في الكثير من الشؤون الدولية،

للأسف، في السياسة الحديثة هناك الكثير من اللاعبين المقامرين فعلا وكذلك الراديكاليين العديمي المسؤولية والموظفين الكبار اللامباليين. وهناك الحد الكافي من الذين يعتقدون ان هذه «الفترات العصيبة» هي الأكثر ملاءمة «لفرض الحل النهائي» لمشاكلهم ومهماتهم الجيوسياسية، مع «قلب وتحويل» العالم أو فرض ليس فقط زعامتهم بل وسيادتهم. وهذا يخص (وربما في المقام الأول) الولايات المتحدة، المهووسة بوجود مهمة الهية لديها بضرورة انقاذ العالم وهو امر لا يفهمه الكثيرون. ولكن حتى بالنسبة للولايات المتحدة يبقى من الصعب جدا البقاء لفترة طويلة بمثابة «البلدة على التل» في ظروف الفوضى العالمية، وخاصة وانه يبقى من الصعب ادارة هذه الفوضى كما يعتقد البعض. في الواقع، اتضح أن هذه الاستراتيجية فاشلة وعموما ليس دائما، كلمة «فرق» تعني انك ستسود حتما.

بالإضافة إلى التهديدات الجيوسياسية التقليدية التي كانت موجودة دائما ولم تندثر قط (الصراع على الموارد والنفوذ وغيرهما)، نشهد اليوم النمو الحاد لدور «العوامل المسببة للازعاج» الأخرى، التي تخل وتكسر بتوازن القوى وتزرع الاوهام حول تحقيق «النصر وجني المكاسب بدون عقاب». على سبيل المثال، في شكل هياكل ومؤسسات أمنية غير الحكومية وعلى شكل تطرف ديني وممارسة «الثورات الملونة»، والوسائل الجديدة والمحدثة للصراع المسلح والمجالات الجديدة للمواجهة (المجال الإلكتروني والانترنت وكذلك منطقة القطب الشمالي الغنية بالموارد التي لم تقسم بعد الى مناطق نفوذ). وهذا

البركانية الطبيعية، بل والعدوانية البشرية والنزاعة نحو الحرب والقتال. ولكن اي كان الامر فعلا، فان التطور العالمي يجري عادة وفق الدورة اللولبية، ونود كثيرا ان لا يصدق ولو جزئيا رأي المؤرخ البريطاني المعروف أرنولد توينبي الذي قال ان تاريخ العالم هو في المقام الأول تاريخ الحروب.

الطبع، يمكن التأثير على سير الدورات التاريخية ويمكن تخفيف تواترها وزيادة «طول موجاتها» وجعل دوراتها اكثر تسطحا وانفتاحا في الزمن. ولكن، أولا، لا يمكن القيام بذلك بشكل كامل والبشرية تبدو في بعض الاحيان «محكوم» عليها بان تمر عبر المرحلة الحالية الصعبة للغاية، مع محاولة تقليص الخسائر حسب الامكان. وهذا يتطلب اظهار أقصى درجات ضبط النفس والحكمة والتعقل. وثانيا، يجب أن يكون هناك افكار وآراء «تسبح في الهواء» وتشير الى وجود حاجة عامة وكذلك صياغة ووضع المسالك والآليات المناسبة.

ويمكن لذلك أن يحدث، ولكن في ظروف «أمم متحدة» جديدة وأيديولوجية جديدة للصمود والبقاء الشامل في العالم ، وليس بالضرورة، كما في الماضي، على رماد المعارك الكبرى. ولكن السؤال يبقى: هل ترغب بذلك «الوجوه الفاعلة والفاعلون» وهل يستطيعون القيام بذلك اليوم؟ الخطر الجدي للأزمة العالمية الحالية يكمن في التقلبات الحادة، واحتمال حدوث «الانفلات الحاد» المفاجئ («تأثير العتبة») ليس فقط في الاقتصاد ولكن أيضا في السياسة، وفي بسيكولوجيا السلوك السياسي واتخاذ القرارات في القضايا والمشكلات المصيرية فعلا.

وقد تكون مختلفة تماما استراتيجيات التغلب على الأزمة والخروج منها. وهي اما العسكرة التقليدية للاقتصاد والوعي، مع سلسلة من نزاعات «التسخين» للصراع واحتمال «الانزلاق غير مقصود» نحو حرب كبيرة. أو، على العكس، إعلان نوع من «هدنة شرب المياه خلال فترة الجفاف» والبحث عن حدود للتعاون بطرق اخرى تبدو اقل تعطشا للدم. ولكن للأسف يبدو ان العالم يميل اليوم الى الاحتمال الأول، الذي يبدو للبعض الخيار الابسط.

يؤكد علماء النفس السياسي ان البشرية «اشتاقت للحرب» وانه نما جيل «الموجة الكبرى» الذي وبهدف اثبات الذات وتجديد الدماء والجينات بات يحتاج «الى حربه» الخاصة. وبشكل عام، لقد تدللت البشرية كثيرا بهذا السلام واخذت تفقد غريزة المحافظة على النفس («عقدة اللاموس» — تسمى بالحيوان الانتحاري لان أعداد كبيرة منه ترمي بنفسها في البحر عند الهجرة، وكان يُعتقد إن اللاموس ينتحر عمدا ليفسح مجال الموارد ومساحة السكن للأجيال الجديدة — ملاحظة المترجم)، وأنه يجب على البشرية ان تصل الى حافة هاوية الحرب العالمية، وان تنظر إلى هناك ومن ثم في حالة الرعب والخوف تأخذ بالتراجع، حتى ذروة جديدة من النسيان التاريخي. وهذا ايضا يتضمن الاحساس المفرط جدا بالاهانة والاغتياظ، الحقيقي والخيالي، بما في ذلك من الماضي البعيد مع التعطش الحارق للانتقام والثأر.

وهنا يأخذ علماء الفيزياء الفلكية «بالمزاح» ويقولون ان الأرض دخلت منطقة الاهتزازات الكونية المدمرة التي تثير ليس فقط الكوارث

جديد، وعلى انه دفعات متناسبة «ودية» من التفاعل الإيجابي والمواجهة. وكما تبين الممارسة، فإن كل ذلك يمكن أن يوجد في وقت واحد. ولا ينفي احد هذه الامور، الاخر. ومع ذلك، في، ظل الظروف الراهنة الأخرى، غالبا ما ينظر إلى السعي لتحقيق السلام على أنه نقطة ضعف، وتردد، ووجود «عقدة الضحايا» والاستعداد «للتضحية بالمبادئ»، والقيام بخطوة إلى الوراء في الاوضاع والامور الجيوسياسية الهامة جدا. حينذاك سيتم دفع روسيا، على موجة «حب السلام» هذا، الى اقصى الحدود. وسيقترب العالم اكثر فأكثر من الحرب الكبرى.

التحديات القديمة والجديدة

يبدو العالم الحديث، كمثلث برمودا للقدرات والنوايا والتهديدات الذي سيتوجب على روسيا فيه ان تدافع عن مصالحها الوطنية، هو «يصلح» جدا ليزرع وينضج فيه فيروس التوتر والمواجهة وليس العسكرية فحسب، بل وكذلك لازدياد وتعاظم دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية. حينذاك يمكن لأية بؤر التناقضات وبعض الاستفزازات، ان تخلق الكثير من المشاكل لنظام الأمن القومي و الدولي. وهناك مجموعة كاملة من التفسيرات والتبريرات لذلك. أولا وقبل كل شيء، الامر يتعلق بأزمة منهجية عالمية شاملة. وهي، ونؤكد هنا، ليست فقط اقتصادية مالية. هذه الازمة ستتسم بطابع التكرار «المتعدد الذروات» وستستمر على الأقل حتى نهاية هذا العقد، مع تزايد الاضطرابات والعواقب المؤكدة المتسمة بالغموض والمزعزعة للاستقرار بشكل واضح للأمن الدولي.

ترغب بالسلام — استعد للسلام

تأملات على خلفية الازمة السياسية الحالية

سيرغي كازينوف

مختص علمي رئيسي في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية بأكاديمية العلوم الروسية مرشح في العلوم الاقتصادية

فلاديمير كوماتشيف

مختص علمي رئيسي في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية بأكاديمية العلوم الروسية

kumach@imemo.ru

كانت الطريق إلى السلام دائما شائكة، على نقيض الطريق إلى الحرب: طبعا المشي على المنحدر دائما أسهل، والتوقعات في كثير من الحالات اكثر تفاؤلا من النتائج، هذا اذا لم يكن الهدف المنشود هو الترويج للذات من قمرة قيادة حاملة الطائرات او استعراض رايات النصر فوق بغداد او «تحقيق الفوز الصعب على أعداء الديمقراطية» عشية الانتخابات القادمة في بلاد المنتصر.

نحن كنا دائما من انصار ومن مؤيدي نهج «اذا كنت تريد السلام — استعد للسلام» ولكن «الاستعداد» في مختلف الظروف التاريخية والجيوسياسية يمكن ويجب ان يجري بشكل مختلف دائما. في بعض الاحيان، يجري النظر الى تقليص القدرة العسكرية و«نزع السلاح» من جانب الطرف الند والمعارض والشريك المنافس، على أنه رغبة في تخفيف التوترات الدولية، وبناء علاقات جديدة بمحتوى

— الدولية السائدة. يجري تسييس لكل نطاق عمل الامم المتحدة في الاتجاهات الاقتصادية السياسية والانسانية والبيئية والثقافية وحقوق الانسان. ويجري تهويل وتضخيم المشاكل في مجال حقوق الشاذين جنسيا ويجري استخدام هذه العناصر كوسيلة للضغط على الدول الاعضاء في الامم المتحدة.

نحن نرى انه يجب تخليص التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان، من المسيحانية ومن محاولات ترسيخ اي منظومة وحيدة للقيم على اعتبارها «المعيار الذهبي». لا يمكن ان يكون هناك طريق اخر إلا تطوير الحوار المتساوي القائم على الاحترام المتبادل.

تدعو روسيا على مدى سنوات طويلة بشكل مطرد الى العودة الى الشراكة الحقيقية على اساس معايير القانون الدولي. واليوم وخلال ظروف قيام بنية جديدة للعالم المتعدد الاقطاب حان الوقت للقيام بخطوات كبيرة نحو انعاش الوضع في العالم والعودة الى ثقافة البحث عن الحلول الوسط من اجل تخطي التحديات العالمية. وروسيا مع ادراكها لمسؤوليتها امام مستقبل البشرية، مستعدة لتوحيد الجهود.

الكلمات الرئيسية: الذكرى السنوية السبعين للامم المتحدة.

الدولية يجب ان تلعب الدور الرئيسي في التحقيق. لم يتم القيام باي شيء من هذا القبيل.

يجب التوقف عن استخدام الامم المتحدة لتنفيذ اهداف انانية ضيقة الحدود. وكما اكد الرئيس فلاديمير بوتين، نحن جميعا مختلفين ويجب النظر باحترام الى ذلك. لا يجوز اجبار اي احد لكي يتكيف مع نموذج واحد محدد للتطور قام البعض بالإعلان انه فقط الصحيح.

وتعتبر روسيا بمثابة التحدي العالمي، التغيرات الشاملة في المناخ العالمي. وفي سياق التحضير لمؤتمر باريس الخاص بالمناخ الذي يغقد في كانون الاول/ ديسمبر 2015، نحن ندعو الى صياغة وثيقة شاملة ملزمة قانونيا بمشاركة كل الدول بدون استثناء ويجب ان تصبح هذه الوثيقة القاعدة المتينة لتسوية عادلة وطويلة الامد في مجال المناخ ويجب ان تكون متوازنة في كل نواحيها — الاقتصادية والعلمية والبيئية والسياسية. لقد قمنا بنشر معايير التزاماتنا الممكنة في الاتفاقية الجديدة: مع حلول عام 2030 ، تقليص انبعاث الغازات الحابسة للدفء الناجمة عن نشاطات الانسان عند مستوى 75-70 بالمئة من مستوى انبعاثات عام 1990 بشرط الاخذ بعين الاعتبار والى اقصى حد، امكانيات الغابات على ابتلاع هذه الغازات.

ونعتزم في اطار الامم المتحدة ان نقترح تركيز الاهتمام الخاص على التعاون بين الدول في مجال حماية وتشجيع حقوق الانسان. من المعروف انه يجري عادة رفع هذه المسائل عند ظهور الحاجة لتبرير هذه التصرفات او تلك التي لا يمكن تبريرها في اطار المعايير القانونية

خارج اطار المباحثات الحكومية المشتركة تبدو ضارة وعقيمة وقد تؤدي ليس فقط الى تقويض هذا الشكل من التعاون وتمييع «مسلك الدفعة» الموجود في اساس ذلك والمنسق من قبل الجميع، بل ونسف كل العمل على مدى سنوات طويلة الخاص بتقريب مواقف الدول الاعضاء في الامم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح مجلس الامن الدولي.

ونحن نرى ان الموقف المسؤول تجاه حق الفيتو يتلخص ليس فقط في الامتناع عن استخدامه عندما لا تكون هناك ضرورة لذلك، بل وفي عدم تحريض الدول الاخرى الاعضاء للقيام بذلك. وهذا الامر وللأسف الشديد ليس بالنادر. لنأخذ على سبيل المثال التصويت الذي جرى قبل فترة غير بعيدة في مجلس الامن الدولي حول مشروع قرار خاص بمدينة سيربرينتسا، حينذاك اضطرت دولتنا لمنع صدور وثيقة تتضمن تقييم غير موزون للوقائع التاريخية — لو مر الامر كان سيصبح من الصعب لاحقا وضع الحدود امام استخدام مجلس الامن الدولي لإصدار تقييمات مسيسة للماضي وهو ما كان سيبعد المجلس عن تنفيذ مهماته وفقا للميثاق. وكانت استفزازية ايضا محاولة جرت في تموز/ يوليو عام 2015 لإرغام مجلس الامن الدولي لإصدار قراره بتشكيل محكمة دولية خاصة لتحديد الطرف المذنب في كارثة طائرة « البوينغ» الماليزية على الرغم من ان التحقيق لم يتوصل حتى الان الى استنتاجات نهائية ومن ان هذا التحقيق جرى مع تجاهل تام لمطالب قرار مجلس الامن الدولي رقم 2166 الذي نص على ضرورة إبلاغ مجلس الامن الدولي بشكل دوري عن سير التحقيق وعلى ان منظمة الطيران المدني

لإصلاح اتجاه الدفاع عن حقوق الانسان في المنظمة تم تأسيس مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان.

وخلال كل ذلك يجب ابداء الحذر الشديد في موضوع اصلاح مجلس الامن الدولي، مع الاخذ بعين الاعتبار الدور الخاص الذي تنفذه هذه الهيئة في منظومة الامم المتحدة. نحن نؤيد مواصلة عملية المباحثات حول كل المواضيع المطروحة بدون اي تضييق مصطنع لجدول الاعمال، ووضع جداول ومواعيد نهائية. ويجب في اطار المباحثات بين الدول، مواصلة البحث عن نموذج توسيع مجلس الامن الدولي يحظى بموافقة وتأييد مجموعة واسعة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة- اكثر بكثير من ثلثي الاصوات ، وهو الحد الرسمي اللازم لصدور القرارات عن الجمعية العامة للامم المتحدة. وتبقى نقطة الاسترشاد بالنسبة لنا، مهمة منح مجلس الامن الدولي صفة تمثيلية اكثر عن طريق توسيع تمثيل الدول النامية.

ويجب القول ان حق النفض (الفيتو) ليس امتيازا وليس اداة للضغط بل تعتبر هذه الآلية بمثابة الضمانة لأن تكون قرارات مجلس الامن الدولي موزونة و في اقصى حدود التوازن. وبهذا الشكل يتم كبح ومنع امكانية تمرير النهج المسيسة التي تمليها المصالح الوطنية الضيقة لبعض الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي.

حق الفيتو يعد احد المسائل الاساسية الخمس في موضوع اصلاح المجلس كما ورد في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة في ايلول/ سبتمبر عام 2009 والتي حسب قناعتنا يجب ان تناقش بشكل مترابط وبتنسيق وثيق. واي محاولة عزل موضوع الفيتو وطرح مبادرة مناقشته

بالقبول المتبادل. لقد تم تحقيق ذلك مرات عديدة في القرن الماضي. والفارق الذي يميز وضع اليوم يكمن في ان الحديث لم يعد يدور عن الوضع المهيمن لاوروبا ويجب ان تكون للاتفاقات ابعادها العالمية. بدون شك افضل ساحة لتنفيذ مثل هذا العمل تعتبر الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي التابع لها لأنه تم تأسيس هاتين المؤسستين كآليتين للإدارة الجماعية للعالم المتعدد الاقطاب والمراكز.

بدون شك تحتاج الامم المتحدة للإصلاح، لأن الكثير من الامور تغيرت بشكل جذري خلال السنوات السبعين الماضية. ومن حيث الجوهر تجري باستمرار عملية تكييف هذه المنظمة الدولية مع الظروف الجديدة. وتكمن المهمة الملحة في التطوير اللاحق للمنظمة بهدف فرض الادارة العالمية التي تلبي مطالب القرن الحادي والعشرين. ويمكن ان يحقق ذلك فقط على أساس التوافق بين مراكز القوى والنفوذ الكبرى في العالم الحديث وبعد الاقرار والاعتراف بثروته الحضارية ومع اوسع اجتذاب لأكبر عدد من اللاعبين وتطوير الدبلوماسية الشبكية التي تفترض اقامة بنى مرنة للتعاون بين الشركاء في الشؤون العالمية.

يجري انشاء مؤسسات جديدة في الامم المتحدة وتجري عملية تطوير جدول الاعمال وتصبح اكثر فعالية نشاطات المنظمة في مجال عمليات السلام. لقد تم تاسيس مجموعة هامة من هيئات منظومة الامم المتحدة. والحديث يدور على سبيل المثال، عن لجنة بناء السلام — وهي حلقة تنسيق للجهود الرامية لتقديم المساعدة للدول التي خرجت لتوها من الازمات «الساخنة» وكذلك صندوق «بناء السلام». ونتيجة

العمل الى مستويات نوعية جديدة. ونتيجة للمباحثات المكثفة تم تنسيق مجموعة من 17 هدفا للتنمية المستدامة، وهي معايير الاسترشاد الاساسية للتعاون المتعدد الاطراف الهادف لضمان التنمية السلمية والمتناغمة للحضارة الحديثة، وتخطيط 169 مهمة في هذا المجال. وتم لكل هدف تحديد اجراءات محددة في مجال شحذ وحشد الموارد المالية الداخلية والخارجية وتطوير التعاون الاستثماري التجاري ونقل التكنولوجيات وتخفيف عبء الديون وتطوير وتحسين النظام المالي الدولي.

ولكن واكرر من جديد سيصبح من الممكن تحقيق هذه المهام فقط في ظروف السلام. ولضمان تنفيذها وحلها هناك طريق واحد فقط — التوصل الى الاتفاق. يمكن طبعا الانطلاق من ان تفوق البعض في المجال الاقتصادي او العسكري سيسمح له بعدم الاخذ بالاعتبار مصالح الشركاء الاخرين وبالتالي التصرف كما يرغب. يتعرض الوضع الدولي اليوم للاهتزاز والزعزعة بسبب محاولات البعض تنفيذ التجارب الاجتماعية في الدول الاجنبية ومحاولة تحقيق التغيرات في هذه الدول الاجنبية انطلاقا من الطروحات الايديولوجية الخاصة به. هذا يؤدي الى عواقب مأساوية تشمل مناطق بأكملها.

ولكن التاريخ — من الامبراطورية الرومانية الى ايامنا هذه — يثبت ان هذه الآمال تبقى دائمة عديمة الجدوى وان الاحلام حول السيادة والسيطرة على العالم ليست سوى اوهام ضارة. وبما ان الامر كذلك فيجب مهما كان الامر صعبا ومؤلما، البحث عن الحلول الوسط والتحديد بشكل مشترك لعلائم وحدود المنظومة الدولية الجديدة التي تحظى

التفيذ الكامل والمتعدد الجوانب لاتفاقات مينسك الموقعة في 12 شباط/ فبراير عام 2015 ستساعد حتما في العثور على ردود على التحديات الحقيقية التي تبدو متشابهة بالنسبة لكل الدول الاوروبية.

لا أريد الاشارة الى وجود تشابه مباشر — الحديث يدور عن مخاطر ذات شكل مختلف — ولكن سيصبح من الممكن كبح جماح الارهابيين الساعيين لسلب السلطة في مجال واسع يمتد من البرتغال الى باكستان، فقط عندما يتم وبوضوح تحديد الاهداف وحشد الصفوف ورصها. لقد تم تأسيس الامم المتحدة قبل 70 عاما بالذات من اجل جعل ذلك ممكنا.

ومن الواضح ان ضمان الاستقرار والامن العالميين يعتبر الشرط اللازم والضروري للتطور المطرد والمستقر. تم في الامم المتحدة اطلاق مشروع عالمي لا سابقة له في مجال التطور والتنمية — في عام 2000 اقرت الدول الاعضاء في المنظمة جدول اعمال طموح تمت صياغته في التزامات محددة، اي أهداف التنمية الالفية. وتم والى حد كبير تنفيذهااذ تقلص حجم الفقر والجوع وانخفض مستوى الوفيات بين الاطفال والامهات وتوسع الوصول الى خدمات الرعاية الصحية والتعليم. ولكن يجب القول ان التقدم الذي تحقق كان متفاوتا. لقد تم ضمان النجاح الملحوظ بشكل اساسي بفضل الوتيرة العالية لنمو الاقتصاد في بعض الدول المتنامية الكبيرة.

نحن نأمل بان تحقيق وتنفيذ جدول الاعمال العالمي الجديد الذي اقر في نيويورك والخاص بمجال التنمية للفترة حتى 2030، سيسمح ليس فقط بتوطيد نتائج جهود المجتمع الدولي المبذولة خلال 15 عاما بل وسينقل

اجل التأثير على عملية التوزع الجديد للقوى في المنطقة المذكورة. في نهاية المطاف كل ذلك يشهد على الاستهانة وعدم التقدير الصحيح لجدية مخاطر التطرف وعلى المراهنة التي لا تزال قائمة على الاوهام بخصوص انه من الممكن لاحقا «التخلص» من الارهابيين عندما تنعدم الحاجة لهم من اجل تحقيق الاهداف السياسية. ومن جديد نحن نرى وكما في المرات السابقة وجود تهويل واضح لمقدراتهم الذاتية في التأثير على سير الامور.

يتفق الكثير من المؤرخين انه كان من الممكن تجنب وقوع الحربين العالميتين الاولى والثانية لو كانت توجد الارادة السياسية الواضحة ولو توفر الادراك بمدى حجم الكارثة التي كانت تنحدر نحوها اوروبا — ومعها العالم بأسره. بالإضافة لذلك اود الاشارة الى ان بلادنا كانت تسعى وبشكل مطرد في فترة ما بعد الحرب ايضا إلى المحافظة على أسس الامن غير القابل للتقسيم في المجال الاوروبي. ففي عام 1954 عرض الاتحاد السوفيتي وضع وصياغة معاهدة حول الامن الجماعي في اوروبا من اجل منع الانقسام السياسي العسكري في القارة. ولكن تم رفض هذه الفكرة. ولم ينصتوا إلى عروضنا في الظروف الجديدة وتم بدلا من اقامة المجال الاوروبي المشترك للأمن، اختيار طريق المواجهة المتمثل في توسيع الناتو نحو الشرق.

لقد تراكمت المشكلات المنهجية في اوروبا نتيجة رفض الدول الغربية للعمل على اساس الشراكة والمساواة الحقيقية ونتيجة لذلك ظهرت الازمة الاوكرانية. نحن ننطلق من ان تسوية هذه الازمة على اساس

بجهود منسقة، فإنه يتم عادة تحقيق النتائج الايجابية. ومن بين الامثلة الاخيرة على ذلك — النجاح في العمل المنسق في مجال التخلص من ترسانة الاسلحة الكيميائية السورية وتحقيق تسوية الوضع حول البرنامج النووي الايراني نتيجة المفاوضات الطويلة المعقدة. وعلى هذه الخبرة بالذات تستند مبادرة الرئيس فلاديمير بوتين الخاصة بإقامة تحالف واسع مضاد للإرهاب بهدف توحيد، وعلى قاعدة القانون الدولي، جهود كل من يتصدى لتنظيم داعش وغيره من المنظمات الارهابية في الشرق الاوسط.

في يوم 30 ايلول/ سبتمبر الماضي عقدنا جلسة لمجلس الامن الدولي على مستوى الوزراء خصصت للقيام بتحليل متكامل للمشاكل المتعلقة بذلك. وبتكليف من الرئيس الروسي قمنا بتقديم لشركائنا مشروع قرار حول تنسيق عمل ونشاطات كل القوى التي تكافح ضد داعش وضد المنظمات الارهابية الاخرى. ويقوم المشروع على وثائق اقرها المجلس في فترات سابقة مع التركيز على تنفيذ اعمال منسقة مضادة للارهاب على اساس مبادئ القانون الدولي.

ولكن حتى الان لم نتمكن من الوقوف على طريق صياغة ووضع نهج مشترك لحل مشكلة التصاعد الحاد للارهاب والتطرف في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نحن لا نزال نصطدم بمحاولات تبديل الاولويات، على سبيل المثال عندما يتم الاصرار في المقام الاول ليس على مهمة تدمير الجماعات الارهابية، بل السعي الحثيث لتغيير نظام بشار الاسد في سورية او عندما يحاول البعض استخدام الفصائل الارهابية من

ضمان الإجماع التام بين أعضائه — وهو امر غير ممكن في عالم اليوم المليء بالتناقضات — بل في وضع وصياغة حلول متوازنة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المتبادلة.

وللأسف حاليا لا تنظر كافة الدول إلى الامم المتحدة، عبر موشور هذه التصورات. خلال حقبة الحرب الباردة كان نشاط منظومة الامم المتحدة تقيده وإلى حد كبيرالمواجهة بين المنظومتين العالميتين، أما في الفترة الاخيرة فقد ظهرت من جانب بعض الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، نزعة لتحويل آليات الامم المتحدة بما في ذلك مجلس الامن الدولي، إلى وسيلة لخدمة مصالحها وضمان هيمنتها في العالم. وفي حال عدم تحقق ذلك يتم اتخاذ تصرفات بدون الرجوع إلى مجلس الامن الدولي بما في ذلك استخدام آليات القوة المسلحة والتدخل في شؤون الدول المستقلة وصولا الى تشجيع الإنقلابات في بعض الدول وتغيير السلطة بطرق غير دستورية.

وكما أكد الرئيس فلاديمير بوتين في خطابه الاخير في نيويورك، فان هذا طريق خطر. لا شك في ان محاولات زعزعة هيبة الامم المتحدة وشرعيتها قد تؤدي الى انهيار كل صرح العلاقات الدولية والى زيادة المواجهة والتوتر وتوسيع مجال الفوضى وانعدام القانون. وتشهد الاحداث التي جرت في الفترة الاخيرة على انه لم يتم تحقيق اية نتائج من تلك التي طرحت في بداية هذه الحملات، في كل الدول التي استخدمت فيها مثل هذه الطرق.

وعلى العكس عندما تعثر الدول الكبرى وبالذات الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، على لغة مشتركة فيما بينها وتضمن القيام

يتوافق مع وقائع القرن الحادي والعشرين. من الواضح ان العالم يتغير وتجري عملية اعادة توزيع للتوازن العالمي باتجاه ونحو مراكز القوة والنفوذ الواقعة خارج حدود المنطقة الغربية التي كان ينظر اليها وعلى مدى مئات السنين بمثابة «المركز المحدد» للسياسة والاقتصاد في العالم. لكن ما يسمى «بالغرب التاريخي» لا يزال غير مستعد لقبول التقليص النسبي لحجمه في الشؤون العالمية. وتواصل الولايات المتحدة الإصرار على أنها فقط القادرة على ضمان وشغل مكان القيادة في مجال حل أية مشكلة دولية، اما مكان الدول الاخرى فهو السير على خطى التحالف الغربي الذي تقوده واشنطن. ولكن هذا الطرح لا يرضي تلك الشعوب — وهي اليوم الاكثرية — التي ترغب بتحديد مستقبلها بنفسها وان تختار بحرية نموذج تطورها الخاص، للحفاظ على ثقافتها وتقاليدها.

بلا شك تعتبر المنافسة في الشؤون الدولية من الامور المعتادة والطبيعية. ومن الطبيعي جدا أن تسعى كل دولة إلى المساهمة في تحديد ملامح النظام العالمي الناشئ، وتسعى لضمان مصالحها. والمهم جدا من الناحية المبدئية ان تبقى هذه العمليات ضمن الإطار الحضاري وان تتوافق مع القواعد العامة للجميع، أي إذا تعلق الأمر بالشؤون الدولية، فيجب ان تندرج في إطار القانون الدولي، الذي يعتبر أساسه ميثاق الامم المتحدة. وهذا يعني انه يجب على جميع لاعبي السياسة العالمية الاعتراف والاقرار بالدور المركزي للأمم المتحدة، التي يتحمل مجلس الامن الدولي فيها المسؤولية الرئيسية في مسائل المحافظة على السلم والأمن الدوليين. ومن نافل القول ان جوهر عمل مجلس الامن الدولي يكمن ليس في

لنجعل العالم مستقرا وأمنا

سيرغي لافروف
وزير خارجية روسيا

يعتبر حلول الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة أكبر حدث دولي في العام الجاري. لقد شارك في الدورة اليوبيلية للجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من 150 رئيس دولة وحكومة. وهذه الواقعة بحد ذاتها تشهد على وجود اعتراف واسع بالدور الفريد الذي تلعبه في العلاقات الدولية الحديثة الأمم المتحدة، كآلية تنسيق مركزية ، التي كان الغرض الاساسي من تاسيسها — منع تكرار مأساة الحرب العالمية الثانية.

وتجدر الإشارة إلى ان الجو السائد خلال النقاشات السياسية في الجمعية العام للامم المتحدة تبلور وإلى حد كبير في هذا العام تحت تاثير كلمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. لقد اعطى رئيس الدولة الروسية التقييم الدقيق الواضح للوضع المعقد في عالم اليوم. وحدد الرئيس بوتين «النقاط المؤلمة» في العلاقات الدولية واقترح اجراءات محددة لتسوية اكثر النزاعات حدة في العالم. وكانت الفكرة الاساسية في خطاب الرئيس بوتين، الدعوة لتوحيد الجهود من اجل جعل العالم اكثر استقرارا وآمانا وتوفير الظروف المواتية لكل الدول لتحقيق التنمية والتطور المطرد.

ويتفق الكثيرون في الرأي ان المرحلة الراهنة من تطور العالم تتميز بتزايد التنافس في عملية تشكيل وتكوين النظام الدولي الجديد الذي يجب ان

السياسة

سيرغي لافروف، وزير خارجية روسيا. لنجعل العالم مستقرا وأمنا 5
سيرغي كازينوف، فلاديمير كوماتشيف. ترغب بالسلام — استعد للسلام 17

العلاقات الثنائية

اليكسي ميشكوف. روسيا — اوروبا: ماذا بعد؟ 53

اتجاه الشرق الاوسط

الكساندر ياكوفينكو. الشرق الاوسط: هل نستخلص الدروس من التاريخ أو نكرر ما قد حدث؟ 69
فلاديمير بيلاكوف. روسيا ومصر: العودة إلى المستقبل؟ 81

عمود رئيس هيئة التحرير

ارمين اوغانيسيان. القتلى — لم يؤخذوا بالحسبان 97

الميول

نيقولاي بلاتوشكين. الأزمة اليونانية: من المذنب وما العمل؟ . . . 103
ايفان كرافتشينكو. الدور الصعب لأرض الميعاد 119
روسلان دزاراسوف. مصالح الولايات المتحدة في اوراسيا واوكرانيا 135

معالم التاريخ

يفغينيا بياديشيفا، أليكسي فيليتوف. يالطا — حقبة طولها 70 عاما 163
إيغور ماكسيميتشيف. «المانيا الاتحادية الكبرى»: بعد ربع قرن . . . 177

مجلس ادارة المجلة

سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسية

الكسندر افدييف، سفير روسيا فوق العادة لدى فاتيكان

ايغور ايفانوف، رئيس المجلس الروسي للشؤون الدولية، عضو بالمراسلة في اكاديمية العلوم الروسية، دكتور في العلوم التاريخية

الكسندر بانوف، دكتور في العلوم السياسية

اليكسي بوشكوف، رئيس لجنة دوما الدولة للشؤون الدولية، دكتوراه في العلوم التاريخية

غيورغي بيتروف، نائب رئيس غرفة التجارة الروسية

اناتولي توركونوف، مدير معهد (جامعة) العلاقات الدولية، اكاديمي في اكاديمية العلوم الرسية، دكتور في العلوم السياسية

فلاديمير تيتوف، وكيل وزير الخارجية الروسية

فلاديمير تجيجوف، ممثل روسيا الدائم لدى الاتحادالاوروبي

فيتالي تشوركين، ممثل روسيا الدائم لدى الامم المتحدة، دكتوراه في العلوم التاريخية

الكسندر دزاسوخوف، دكتور في العلوم السياسية

اندريه دينيسوف، سفير فوق العادة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية

سيرغي ريبكوف، نائب وزير الخارجية الروسية

ميخائيل سيسلافينسكي، رئيس الوكالة الفيدرالية للصحافة والاتصالات الاجتماعية

يوري شافرانيك، رئيس مجلس ادارة شركة النفط الدولية «سيوز نفط غاز»، رئيس صندوق «السياسة العالمية والموارد»

سيرغي فيازالوف، مدير عام وزارة الخارجية الروسية

اليكسي فيدوتوف، سفير روسيا فوق العادة لدى سلوفاكيا، دكتوراه في العلوم الجقوقية

قسطنطين كوساتشوف، رئيس لجنة مجلس الاتحاد للشؤون الدولية، دكتوراه في العلوم الحقوقية

فلاديمير لوكين، سفير فوق العادة، دكتور في العلوم التاريخية، بروفسور

ميخائيل مارغيلوف، نائب رئيس شركة مساهمة «ترانس نفط»

اليكسي ميشكوف، نائب وزير الخارجية الروسية

الكساندر ياكوفينكو، سفير روسيا فوق العادة لدى بريطانيا العظمى، دكتور في العلوم الحقوقية، بروفسور

ارمين اوغانيسيان، رئيس هيئة التحرير

مدير المشروع
ارمن اوغانيسيان، رئيس تحرير مجلة "الاحداث السياسية الدولية"

الحرر المسؤول للمشروع
بيفغينيا بياديشيفا، السكريتيرة المسؤولة لمجلة "الاحداث السياسية الدولية"، دكتوراه في العلوم التاريخية

الصور الفوتوغرافية
ايرينا زناتنوفا
المواد المصورة: المحرر المصدر لمجلة "الاحداث السياسية الدولية"

النشرة العربية
الترجمة الى اللغة العربية
© "بروغريس إ.د." ("دار التقدم إ.د.")

المدير العام: ساركيس اوغانيان
مديرة هيئة التحرير: مارغاريتا تارفيردوفا
المترجم: اديب فارس
المحرر: نيقولاي غورينوفتش
المسؤول عن كتابة الكمبيوتر: الكسي اوفاروف
المسؤول عن تركيب الطبعة: انطون دياتلوف

عنوان هيئة التحرير:
105064، موسكو، غوروخوفسكي بيرئولوك، 14
الهاتف: 74992653781+ ؛ الفاكس: 74992653771+
E-mail: journal@interaffairs.ru

وزارة الخارجية الروسية. هيئة تحرير مجلة "الاحداث السياسية الدولية"، 2015©

مجلة "الاحداث السياسية الدولية"

الجهة المؤسسة: وزارة الخارجية الروسية

تعد مجلة "الاحداث السياسية الدولية" المجلة السياسية الخارجية الرائدة في روسيا، حيث ما انفكت تصدر منذ عام 1922، وتحظى باهتمام شريحة واسعة من القراء داخل روسيا وخارجها.

وتساعد الصلات المتينة القائمة مع وزارة الخارجية الروسية على تحدث المجلة باللغة الدبلوماسية المحترفة خلال تغطية السياسة الخارجية ونشاطات السلك الدبلوماسي الروسي، وتمكن من وضع التحليلات الموضوعية للمشاكل السياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد والمجتمع الدولي.

يرأس مجلس المجلة معالي وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف.

شريحة قراء المجلة تشمل متابعيها من إدارة الرئاسة والحكومة الروسيتين، والى الأوساط المالية الاقتصادية والدبلوماسية والعلمية والاجتماعية والطلابية.

تصدر مجلة "الاحداث السياسية الدولية" باللغة الروسية، والإنكليزية، والفرنسية، والألمانية، والإسبانية، والصينية، والعربية.

Digest 2015

الاحداث السياسية الدولية

قضايا السياسة الخارجية، والدبلوماسية، والأمن القومي